الفصل السادس

أفريقيا....
وقضايا
الديمقراطية

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

■ المقال الأول:

ديمقراطية المؤتمرات الشعبية الوطنية فى أفريقيا

■ مدخل:

١- الصياغة الأولية لسؤال هذا البحث هى: هل نجحت ديمقراطية المؤتمرات الشعبية التى عرفها عدد كبير من الدول الأفريقية فى التسعينيات من القرن العشرين، فى إنجاز المشروع الديمقراطى للشعوب الأفريقية، مقابل المشاريع القائمة على ما يسمى «بالشمولية» أو «دولة الاستبداد»؟ ويتبع هذا السؤال بالطبع عدة تساؤلات فرعية قد تساعد على تقييم الحاضر، واستشراف مستقبل العملية الديمقراطية لا فى أفريقيا غير العربية وحدها ولكن على الساحة الأفريقية والعربية معا ...

والمقصود فى هذا المقال عرض تجارب لعدد من الدول الأفريقية، تحركت فيها الجماهير ضد نظم استبدادية عسكرية ومدنية، بل وضد كاريزمات شعبية فقدت هيبتها بالاستبداد. وفرضت خلال فترة الدراسة (تسعينيات القرن العشرين) أنماطاً من الفورات الشعبية الكاسحة باسم المؤتمرات الشعبية الوطنية، أو مؤتمرات السيادة الوطنية، والديمقراطية كما عبرت عنها تجارب ممتدة من بنين وغانا ومالى.... إلخ فى غرب القارة، أو زامبيا ومدغشقر.. فى شرقها.

٢- والسؤال المطروح هنا حول: مدى تشكيل مرحلة المؤتمرات الشعبية الوطنية فى التسعينيات من القرن الماضى - بآفاقها المثالية وتطلعاتها الاقتصادية الاجتماعية - لاستجابة فعلية للتحول السياسى الديمقراطى المنشود؟ أو معالجتها لأوضاع

الاستبداد أو تشكيل مرحلة انتقالية لما يمكن أن تستقر عليه النظم الاجتماعية السياسية فى القارة؟

والتركيز هنا على:

أ-صلة تجربة المؤتمرات الشعبية الوطنية بالأوضاع السابقة للدولة الوطنية فى أفريقيا والعالم الثالث عموما، بل وبظروف انهيار معظمها فى تلك الفترة.

ب -مدى نجاح المراهنة على قيادات كاريزمية، أو الخطابات الشعبوية بدون جدول أعمال ديمقراطى حقيقى؟

ج-وأخيرا لابد من الإجابة على سؤال ما إذا كانت هذه التجارب الشعبوية فى القارة الأفريقية والعالم العربى قد أسست لإعادة بناء الدولة الوطنية، أو الدولة التنموية الديمقراطية؟ أم أنها تركت الشعوب حبيسة برامج العولمة التى شوهت كثيرا من ماضى التحرر الوطنى، وأسست مجددا للاندماج فى خطط النيوليبرالية العالمية؟

تعثر محاولة الانتقال أو ظروف الانهيار

لا نستطيع القول منذ البداية أن الدول الأفريقية- جنوب أو شمال الصحراء- قد حققت نقلة ملموسة فى طريق التحول الديمقراطى فترة ما سمى بعملية المقرطة أو فوراتها منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضى. بل إننا إذا ما التزمنا بالمعايير الإنسانية والعلمية المعروفة لمقولات الاقتصاد السياسى على المستوى العالمى أو المحلى لن يسعنا إلا أن نكون أمام «سؤال التعثر» الذى ما زال يبحث عن أسبابه. وقد مضت حوالى ثلاثة عقود فى محاولة دائمة للإجابة، أو سؤال الواقع المتردى فى القارة إزاء المسألة الديمقراطية، دون الحصول على إجابة شافية. ولن يعيننا فى هذا المجال إلا أن تقف الجماهير من «مراحل التغيير»، موقف الصبر على المكاره، لمدى

قد يطول. فإذا كانت الرأسمالية الاستعمارية أو الإمبريالية ما زالت تواجهنا لأكثر من أربعة قرون، ومازالت تقاتل فى مواجهتنا بقوة العولمة العسكرية ، كما يعبر عن ذلك كثيرا سمير أمين – فإننا يجب ألا نتوقع تحولات كبرى فى بيئتنا السياسية – ناهيك عن الاقتصادية – فى عدة عقود.

ونحن نعرف الجهد الذى لا ينكر على أرض القارة لمحاولة بناء الدولة الوطنية أو الأمة / الدولة ، الحديثة أو التحديثية فى الظروف الصعبة لتصفية الاستعمار. فإذا اعتمدنا كل الفترة التى أعقبت الحرب الاستعمارية ثم الإمبريالية فى الجزء الأكبر من القرن الماضى، واعتبارها مرحلة تحرر أولية فإن علينا الآن تقدير الظروف الأصعب للدخول أو إنجاز بعض المكاسب فى «مرحلة التحرر الثانية» التى أطلقناها على السنوات الأخيرة من القرن الماضى. ولا شك أنه قد ثبت أن عملية التحرر السياسى الوطنى كانت أقل تعقيدا إلى حد كبير من مصاعب الإنجاز فى مرحلة التحول الديمقراطى، نتيجة التعاون الجماعى الذى شهدته القارة فى المرحلة الأولى، مقابل التعقيدات الاجتماعية التى تلتهم إنجازات المرحلة الثانية. وقد نؤكد أن حالة «تشرزم» القوى الاستعمارية نسبيا، ووجود القطب الاشتراكى القوى فى مقابلها، فى المرحلة الأولى يجعل الأمر أقل وطأة من أثر «التركز العالمى» الجارى للقوة الإمبريالية، والذى تساعده كثيرا حالة التشرذم الأفريقى والعربى.

العامل الخارجى حاضر إذن فى المرحلتين، لكن الوعى السياسى العالى نسبيا، وحضور الكتلة الوطنية الجماعية أحيانا كان عاملا مواجها من الداخل، وإن ببنيته الهشة التى لم تتحمل ضغط الخارج كثيرا لأسباب لا نجهلها. وقد أصبحت معظم النظم المحلية نتيجة هذا الضعف مسئولة بشكل متصاعد أمام القوى العالمية المركزية، ورأسماليها ومانحى القروض والمساعدات لها، بأكثر مما هى مسئولة

ديمقراطياً أمام القوى الاجتماعية الشعبية صاحبة المصلحة فى بلادنا وصاحبة الحق فى المساءلة، وذلك بسبب الأفق المسدود أمام هذه الأخيرة تنظيميا وتعليميا، ويمكننا هنا إبراز ملامح فترة الانهيار هذه فى الآتى:

أ-لم تستطع «الدولة الوطنية الحديثة» المتوخاة فترة التحرر الوطنى، أن تمهد سياسيا أو ترتب بقواها الاجتماعية أو المؤسسية لفترة المواجهة العسيرة، بعد سقوط قياداتها النخبوية أو الكاريزمية فى فترة ، ثم سقوط سندها (الاشتراكى) الفعال بدرجة أو أخرى فى فترة تالية. وصاحب ذلك توجه متسارع من قبل البرجوازية المحلية التابعة وفئاتها الجديدة، بتراثها التربوى والاستهلاكى نحو «الطبقة الأم» السائدة فى الغرب مرة أخرى، تشوهها فى ظل آليات العولمة البنيوية، لشل التراكم أو المشروع الكبير فى بلدان العالم الثالث.

ب-أحكمت سياسات التكيف الهيكلى أو ما سمى «بالإصلاح» الاقتصادي وبرامجه تكريس عملية العزل والإقصاء لأوسع الجماهير الفقيرة، واستبعاد فئات الطبقة الوسطى والمثقفة بل وإنهاكها معا. ومثل ذلك آلية تاريخية مباشرة لاتساع القاعدة الشعبية المحرومة، وذات التوقعات فى العدل الاجتماعى والحرية معا. من هنا كان من السهل على القوى الخارجية أن تضاعف إدماج كل المشهد فى السوق العالمى الآخذ فى التوحد وليس مجرد تهميشه.

ج- أدى غياب التنظيم السياسى، الشعبى الديمقراطى، والذى يقوم على تحالفات طبقية جديدة وفعالة (كما رأى ارشى مافيجى) إلى عدم حضور بديل قادر على خطوات التحول الديمقراطى الأقدر بدوره على الصمود. ومن هنا سيطرت على فترة القلق أو الانهيار ما عرفناه من الأشكال الفوضوية أو اللجوء لصوفية سلفية فكرا ودينا، أو الانكفاء على الذات القبلية أو لعرقية أوالطائفية، توقعا

لخلاص لا تتوفر له هذه المرة شخصية كاريزمية أو مشروع وطنى محدد المعالم.

وقد أتاح ذلك لآليات العولمة الجديدة اكتساح كثير من جبهات الفكر ومواقع المقاومة المنتظرة لأكثر من عقدين (أواخر القرن العشرين)، على المستوى الأفريقى، والعربى على السواء. ولم يُجدِ إزاء ذلك استمرار بعضنا ممثلا «لجيل الأسف» على الماضى، بل لا يكاد المرء يرى أثرا بعيدا لجهود ودراسات كثيرة من منظمات بحثية وثقافية بل وإقليمية، أفريقية وعربية.

وقد صدرت أفكار كبرى بالفعل فى مواجهة الخطاب العولمى من مؤسسات وشخصيات مثل «سمير أمين» و«مكانداويرى» و«ارشى مافيجى» و«أديبايو أولوكوشى»، و«صادق رشيد» و«بيترانيانجو» وغيرهم فى أعمال أصدرتها «كوديسريا» واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومراكز بحثية فى الشمال والجنوب من القارة، مما يجب أن يظل موضع التثقيف السياسى النشط للأجيال الجديدة، ومجالا لدراسة البدائل عند الإجابة على الأسئلة الصعبة حول حقيقة جدل عملية التحول الديمقراطى المنشود، وآليات الخلاص.

لكن ما يجب الانتباه له أيضا هو انطلاق ترسانة من خطابات المنظمات الدولية والشخصيات والمؤسسات الخاصة المتناغمة مع غزوة العولمة النيوليبرالية تسوّق لمفاهيم وبرامج عن الفقر وليس «سياسات الإفقار» وعن «العمل الأهلى» التقليدى، وفشل الدولة، وليس عن القوى والحركات الاجتماعية أو التوزيع العادل للثروة، وكل ذلك يحوم حتى الآن فى بعض الأفق العربية والأفريقية، رغم الفشل الذريع الذى تواجهه هذه السياسات والمفاهيم. ولم تساعد التطورات الذاتية فى مجتمعاتنا طوال العقدين الأخيرين على تمهيد الطريق للتحول الديمقراطى المنشود حتى الآن، لظروف قد نستطيع ذكر بعضها مع عرض بعض مشاهد

التحول الديمقراطى المجهض فى عدد من المواقع الأفريقية.

المشاهد:

تعددت أنماط المشاهد الانتقالية خلال الربع قرن الأخير فى محاولة لمعالجة مشكلات ربع القرن السابق عليه! فهل كان ذلك محاولة تجديد حركة التحرر السياسى الاجتماعى فعلا بشروط جديدة، أم محاولة اختراق صعوبات اشتدت على شعوب القارة نتيجة القهر الخارجى والداخلى معا، فقامت جماهيرها بمحاولات عفوية، لا نرى من آثارها الآن إلا العودة لأشكال من الاستبداد المحلى فى ظروف عولمية؟ لن نعيد تكرار تساؤلات سبقت الإشارة إليها لكن دعونا نمضى إلى قراءة بعض المشاهد التى تمت دراستها فى كثير من المصادر، وبات علينا أن نستخلص منها بعض الدروس، حيث لا مجال لإعادة التفاصيل.

المشهد الأول:

فى تقديرى أننا لا بد أن نبدأ من تعديل نقطة الانطلاق المألوفة فى دراسة «عملية المقرطة» التى تؤرخ بحركة المؤتمرات الشعبية أو مؤتمرات السيادة الشعبية التى عرفتها سنوات ١٩٨٩/ ١٩٩٢ على وجه الخصوص فى ست أوسبع تجارب معروفة فى غرب ووسط أفريقيا (بنين- النيجر- مالى – ساوتومى – بوركينافاسو- الكونغوبرازافيل ...إلخ) . ونقترح أن يكون المشهد الأول من تجارب « ديمقراطية الزحف » إلى العاصمة أو الاستيلاء عليها بزخم شعبى معد سلفا ، بعد فشل محاولات «التفاوض الاجتماعى » أو حتى فشل التهديد بقوة الكفاح المسلح مع النظم القائمة. ونحن هنا أمام تجارب تبدأ من السودان – أبريل ١٩٨٥، وتمتد إلى أوغندا (١٩٨٦) وأثيوبيا (١٩٩١) وإريتريا (١٩٩١) لتنتهى إلى زائير (الكونغو الديمقراطية حاليا) (١٩٩٦)، هذه المشاهد الكبيرة فى تاريخ محاولات الانتقال،

تتجاهلها أجهزة الإعلام والتثقيف لأسباب أعتقد أنها تتعلق بعدم مسايرتها لموضة الحديث عن الليبرالية الجديدة فى أوائل التسعينيات، أو لأنها ذات زخم شعبى مثير يخشى البعض من تكراره، أو لصلة بعضها بأبعاد أيديولوجية – وإن تاريخية، ولنمر فى عجالة على بعضها:

أ-فالتجربة السودانية مثلا تكشف عن تصاعد معظم العناصر السابق ذكرها، فالثورة فى جنوب السودان ذات طابع مسلح، ملغوم بأفكار شعبوية وماوية من أثر مدرسة «دارالسلام» فى الفكر السياسى، لا تتردد فى طرح «الزحف على الخرطوم» الغارقة فى رأسمالية طائفية تقليدية، وتلتقى عندئذ بثورة «القوى الحديثة» فى الخرطوم على نفس هذه «الأهداف» التى راحت تحتمى بالموجة الدينية الإسلامية الصاعدة (تحالف جعفر نميرى والترابى) رافضة التفاوض على أى تغيير فى الموقف إلا بالقوة !.من هنا يحدث انفجار الانتفاضة الشعبية فى الخرطوم فى أوائل أبريل ١٩٨٥ بحماية عناصر عسكرية وطنية سرعان ما تنسحب أمام الائتلافيات الشعبية. ولكن؛ مع افتقاد البرنامج التحالفى الصحيح، سرعان ما تسلم هذه الحركة الشعبية نفسها لقوى تقليدية جديدة لا تنجح فى إنجاز شئ حقيقى حتى يقع انقلاب ١٩٨٩ الذى ينسف كل المكتسبات لصالح برجوازية إسلامية أكثر حداثة، وليست بالتأكيد أكثر ديمقراطية !

ب-لن نمضى فى تفاصيل أكثر عن أوغندا وإثيوبيا وإريتريا، ففى ظل خلفيات إيديولوجية، يمكن أن تجمع بين «جون جرنق» و«موسيفينى»، و«أفورقى» و«زيناوى»، انطلقت حركات شعبية، تحريرية، وبالمثل بعد فشل التفاوض السياسى أو الاجتماعى. تلجأ القيادة ذات الطابع الشعبوى بدورها إلى «ديمقراطية الزحف» على العاصمة، الزحف على السلطة، بأكثر منه لتقسيم الثروة. وإذ بنا لا نشهد آثارا

تذكر لذلك عند القواعد الشعبية التى زحفت بهذا الشكل الجديد طمعا فى «ديمقراطية جديدة» وعد بها بعض الزعماء، ضد استبداد شامل تحدث عنه الجميع.

ج-تجمع تجربة الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) بين فلسفة التعبئة ومقرطة الحركة الشعبية بأسلوب المؤتمرات الشعبية أو ما يسمى ببرلمانات الشوارع والأقاليم على مدى ثلاث سنوات (١٩٩٣-١٩٩٦) حتى تم «الزحف على النظام» فى العاصمة وإسقاطه فى مايو ١٩٩٧ ، وقد كتب أحد قادة هذا التحرك (وامبا دياوامبا) باستفاضة عن هذه التجربة الحية، ولكنه أيضا كشف عن حجم الصراعات وآثار التفتت الاجتماعى. بتدخلات فعلية من قبل الاحتكارات الدولية والإقليمية التى سرعان ما فرغت التجربة من مضمونها على النحو الذى نراه الآن دون تقدم ديمقراطى تحويلى حقيقى تطلع إليه هذا الشعب المناضل لأكثر من نصف قرن ..

المشهد الثانى:

نحن هنا أمام المشهد الشائع للمؤتمرات الشعبية الوطنية التى غيرت نظما سياسية عاتية الاستبداد بتحالف العسكر والفئات التقليدية أو التجارية فى منطقة عرفت الانقلابات العسكرية منذ منتصف الستينيات ضد مشروعات الدولة الوطنية. ومنطقتنا فى المشهد هى الفرنكفونية عالبا فى غرب ووسط أفريقيا حيث التأثير الفرنسى الثقافى والامبريالي، ومشروطياته الاقتصادية للديمقراطية الليبرالية أقرها «ميتران» نفسه من منصة أفريقية فرنسية (أبيدجان) منذ أوائل الثمانينيات. ولم يُجد تحالف مثل هذه النخب الاندماجية، فى تجنب معاناة شعوب المنطقة لأسوأ مستويات الحياة فيها. والمدهش هنا أن يتوفر للبلدان الماثلة فى هذا المشهد مثل بنين - مالى - بوركينافاسو -الكونغوبرازافيل -ساوتومى...نماذج من النظم ذات

الادعاءات التقدمية إلى جانب نظم تقليدية أو ذات طابع عسكرى أبرز، لكنها جميعا فشلت فى استمرار نموذج الدولة التى تمسكت بها كأداة للسيطرة وليس «الحكم الجيد» ناهيك أن يكون شعبيا. وبهذا الضعف الداخلى استطاعت مصالح خارجية تخشى المنافسة فى مناطق النفوذ (التصارع الفرنسى الأمريكى) أن تدفع بفئات جديدة قادرة على تغيير الموقف لصالحها، كما ثبت عن ضآلة نتائج الثورات الشعبية فى هذه المنطقة.

لكن الذى لا ينكر هنا أن تحالفات شعبية واسعة عرفت طريقها إلى الساحة السياسية مثلما حدث فى النيجر ومالى وبنين، وفرضت على الساحة أشكالاً ومسميات جديدة تماما على المصطلح السياسى الأفريقى مثل المؤتمر الوطنى (النيجر) ومؤتمر السيادة الشعبية (بنين) والجبهة الشعبية (بوركينا فاسو) ولجنة المبادرة الوطنية الديمقراطية (مالى) والمجلس الوطنى (الكونغو) ...

وفرضت بعض هذه التجارب دون أجندة سابقة جمعيات تأسيسية لدساتير جديدة وأجرت بشأنها استفتاءات حرة (بنين – مالى – غانا)..

ويذكر لهذه الظاهرة التى لا نعرف عند معظمها أى بعد أيديولوجى مسبق للتشكيل الطبقى البسيط أنها تحدت نظما ذات أساس ايديولوجى (بنين- الكونغو برزافيل) بل وتحدت القوة العسكرية المتسلطة (النيجر –مالى). وذلك نتيجة قوة ذاتية لا يجرى الحديث عنها، مثل أشكال احتجاجية للطلاب وإضرابات عمالية واسعة (مالى – بوركينا فاسو). وقد تكون مشاركة هذه الفئات ذات التاريخ الاجتماعى السابق، أو التى تأثرت بالحركة الديمقراطية فى بلاد المستعمر القديم نفسه، قد يكون ذلك قد ساعد فى منحها قوة التنظيم والتحدى وطرح المطالب السياسية والدستورية المنشودة. وهذا ما يفسر وصول بعض المثقفين الوطنيين من

وجوه الحركة الشعبية بالفعل وبالانتخاب الحر إلى سدة الحكم باسم هذه الجماهير مثلما حدث فى مالى (عمر كوناري) أو النيجر (أندريه ساليفو) ..

ومرة أخرى نصل إلى السؤال المقلق : لماذا لم تستقر حركة تحول ديمقراطى بهذه الجدة والأساليب لتشكل مرحلة انتقالية حقيقية فى حياة هذه الشعوب؟

قد نعود لاحقا لمغزى تعبيرات «أرنستو كلاو» عن أنه « لم يتوفر لهذه المؤتمرات الشعبية بصورتها الشعبوية العامة هذه حركة نقدية للمجتمع القائم، ولا نظام مؤسسى مقترح» . ومن هنا سهل ،حتواؤها...!

المشهد الثالث:

نستطيع فى المشهد الثالث أن نقول إن دور الدولة فى التغيير، بل ومستقبل التنمية، يظل قائماً، وقد شهدنا تغير موقف المؤسسات الدولية نفسها من هذه المسألة فى تغير خطابها من الهجوم الشرس على الدولة أوائل الثمانينيات إلى التراجع عن ذلك فى منتصف التسعينيات، عندما أدركت فى تقارير التنمية البشرية الصادرة عنها أن انسحاب دور الدولة الكامل لا يمكن أن يتيح الطريق للتنمية كما تصورت، وقد مثلت غانا وزامبيا، بل ومدغشقر وبوركينا فاسو نفسها، هذا النموذج إلى حد كبير، بل واحتاج الأمر لنفس الدور الكاريزمى فى غانا، وأحياناً فى زامبيا ومدغشقر، رغم سمة بعضها العسكرية أو اليسارية، لتأكيد موروث الدولة تحديداً؛ حتى وهى تلتزم بكل عناصر برنامج التكيف الهيكلى. ولا تنس أن مصر فى الشمال الأفريقى تمثل نموذجاً حيًا لهذه العملية.

فى غانا على سبيل المثال، لم يستطع استدعاء نموذج الدولة الكاريزمية فقط على يد «جيرى رولنجز» أن يحقق التنمية الديمقراطية عبر برنامج التكيف الهيكلى أو حملات مواجهة الفساد، أو ببرنامج الكتاب الأزرق فى يوليو ١٩٨٧ .

ولم يفد ذلك التجربة إلا فى اللجوء إلى «الدولة الشعبوية» التى تكرر استغلال نموذجها فى انقلابات وعودة «رولنجز» إلى قمة السلطة بمساندة آليات الحركة الشعبية مثل اللجان الوطنية للديمقراطية وتأسيس ديمقراطية المشاركة عبر مجالس الحكم المحلى ومؤتمراتها الوطنية ثم تكوين «لجان الدفاع عن الديمقراطية» بعد وضع دستور محكم وشعبى فى أبريل ١٩٩٢. وهو الدستور الذى تطورت فى ظله الحياة السياسية، وعاد فى إطاره نظام التعدد الحزبى الذى شهد تحرراً ليبراليا، قاطعت خلاله الأحزاب انتخابات ١٩٩٢ ثم دخلتها عام ١٩٩٦. وفى الحالتين فاز «جيرى رولنجز» بأغلبية محدودة لتمسك الجماهير بنموذج دور الدولة وقوتها.

وتقدم «زامبيا» فى تطورها اللافت نموذجاً آخر لسقوط الدولة الكاريزمية، إذا اشتدت حالة فسادها السياسى كما حدث بسقوط رمز كبير للدولتية مثل «كاوندا» عام ١٩٩١. ذلك أن الدولة فى حالة «زامبيا» لم تستجب أو تقدر الرسالة التى وصلتها باضطرابات العمال والطلبة طوال الثمانينيات، واكتفى كاوندا بالتلويح بتعدد الأحزاب، وإجراء الانتخابات تحت سيطرة حزب «يونيب» الحاكم والتاريخى، ولكن وقد وصل الأمر إلى «ثورة الخبز» عام ١٩٩١، فقد أسقط ذلك دور القيادة الشعبوية «لكاوندا» وطرح مبدأ التداول والتعددية بإلحاح جعل زعيماً مثل كاوندا يحصل فى انتخابات ١٩٩١ على أقل من ٢٥٪ مقابل «شيلوبا» زعيم العمال الذى حصل على ٧٥٪ من الأصوات فى إطار حركة حزبية تضم أحد عشر حزباً سياسياً فى مقدمتها حركة الديمقراطية التعددية MMD التى يقودها الزعيم العمالى «شيلوبا». لكن شيلوبا نفسه بدلاً من أن يستفيد من مرحلة الانتقال باستعادة قوة المنظمات الشعبية الديمقراطية، راح يستفيد من حنين الجماهير إلى الزعامة الكاريزمية ملغوماً بألوان الفساد التى أطاحت به هو نفسه عبر قوة معارضة مثل

«المؤتمر الديمقراطى» لزامبيا عام ٢٠٠١.

المشهد الرابع:

يضم مشهدنا هنا نماذج التفاف بعض القيادات على الحركة الديمقراطية فى ظروف ممكنة للتغيير، وأخرى تلتف فيها القيادة على حالة مقرطة مؤسسية قائمة، وذلك عن طريق توريث السلطة الطبقية؛ ولو بنوع من تزييف الإرادات. وقد كانت كينيا دائما مثالا محتملا للتغيير الديمقراطى لو احترم مبدأ التعددية القائمة بالفعل أمام نفوذ حزب «كانو» منذ مدة، ولكن الطبقة الحاكمة برعاية الرئيس السابق (أراب موى) سرعان ما أدارت الاختلافات المألوفة بين القوى السياسية الديمقراطية لتحشد لبقاء قيادتها هى التقليدية (أراب موى) وها هى المسألة تكاد تتكرر فى المشهد الكينى مؤخرا رغم صخب الحركة الديمقراطية الشعبية فى أنحاء كينيا. وفى مثل هذه الحالة تتحول الحركة الديمقراطية الشعبية إلى شراذم قبلية وجهوية لا تتيح مستقبلا للتحول الديمقراطى. لعل مثال «التوجو» فى أقصى الغرب من القارة يعبر عن حالة مثيرة للسخط بين أنصار التعددية والديمقراطيات الليبرالية، إذ إن «التوجو» وهى أحد قواعد الليبرالية الفرنكفونية لم تستطع الإفلات من يد رئيس مخضرم مثل الراحل «أياديما» إلا بموته! وحتى عند هذه اللحظة الإنسانية الصعبة لم يدرك الفقيد قيمة أن يترك البلاد لتطور ديمقراطى تنموى محتمل، فورث ابنه الحكم وهو على فراش الموت وبإجراءات برلمانية لا مجال لاستدعاء تفاصيلها هنا.

وإذا كانت كينيا أو التوجو أمثلة تقليدية، وقديمة، فإن حالة نيجيريا وجنوب أفريقيا تطرح مثالاً مدهشاً لدول استطاعت فى ظروف خاصة أن تؤسس حالتها الديمقراطية، وإذ بهذه الحالة تُخلّق قيادة ذات مطامح غير ديمقراطية تقفز على

المستقبل بترتيبات توريث طبقية صارخة تنفى عن البلاد أية فرص حقيقية لاضطراد التحول الديمقراطى، والرئيس «مبيكى» يحاول تأكيد استمرار الوضع الطبقى عبر سلطته فى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، ذى الأساس الديمقراطى الحقيقى ليدفع رئاسة الدولة مرة أخرى لنفس اتجاهه بطريقة غير ديمقراطية عندما يحين موعد تنحّيه عنها (٢٠٠٩)، حيث لا تسمح ظروف جنوب أفريقيا ببقائه بالقوة مثل التوجو وغيرها من الدول الصغيرة. وبالمثل فعل قبله الرئيس «أوباسانجو» فى نيجيريا حيث لجأ لفكرة «المؤتمر الشعبى الديمقراطى» أمام تعدد مثل هذه المؤتمرات فى نيجيريا نفسها أملاً فى ترسيخ الديمقراطية، وإذ بالرئيس «أوباسانجو» يعمل على تعديل الدستور لاستمراره هو فى السلطة (عند موعد تغييره فى أبريل ٢٠٠٧) بل ودعم السلطة المركزية التى تتسم بقدر من الديمقراطية الفيدرالية حتى الآن، بهدف استمرار النفوذ الطبقى المساند له فى قمة السلطة، وعندما تفشل المحاولة، ولا تجد المؤتمرات الشعبية الأخرى طريقاً للضغط تنجح الانتخابات الليبرالية الديمقراطية فى أن تدفع بالرموز الموالية إلى هذه القمة فى ظل وضع ليبرالى تقليدى يقطع طريق التحولات الديمقراطية المؤملة فى نيجيريا. وفى الحالتين، الجنوب أفريقية والنيجيرية، تتفجر المطالب الديمقراطية الشعبية بوسائل أخرى تكاد تشعل الموقف كله على نحو ما نرى من إضرابات شاملة فى جنوب أفريقيا، وفى إضرابات وتمردات فى نيجيريا تكاد ترفع شعار العمل المسلح بديلاً للعمل الديمقراطى نتيجة انسداد الأفق أمام الحركة الديمقراطية الشعبية.

الخلاصة: تساؤلات جديدة

كيف نخلص إلى نتائج محددة من تجارب الإرهاصات الديمقراطية التى أثارتها حركة المؤتمرات الوطنية، أو الفورات الشعبية التى عرفتها الساحة الأفريقية أواخر

القرن العشرين فى محاولة «تحريرية اجتماعية» نسبياً مقابل حركة التحرر الوطنى الأولى؟ ولماذا لا نجرؤ على القول بأنها كانت حالة انتقالية فعلية إلى آفاق التحول الديمقراطى الرحب مهما صعبت ظروفها؟

إن الإجابة على هذا السؤال العام ستستدعى مرة أخرى عدداً من الأسئلة التى تضعها هذه التجارب أمام عيوننا لتأمل جديد أو بأمل أن تقوم تحالفات شعبية جديدة بدفع الإجابات فى الطريق الصحيح، وإن طال به الأمد.

أولاً: لابد أن نستعيد سؤال «أرنستو كلاو» عن مدى قوة التوجه النقدى الاجتماعى لدى هذه الحركات التى وقعت فى أنحاء القارة. ولنحاول الإجابة مع آرشى مافيجى بأن نفس عناصر البرجوازية الصغيرة القائدة لم تستطع أن تشكل قيادة شعبية للجماهير، بينما حركة المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية بهذه الهشاشة.

ثانياً: أن المجالس الوطنية، ومؤتمرات القيادة الشعبية الوطنية، لم تستهدف إقرار مبدأ «تداول السلطة» بشكل مؤسسى، وإنما هى تستجيب بسهولة للنزعات الكاريزمية الأقرب للشعبوية والفوضى بما يجمدها عند «نقل السلطة» لفئات جديدة وليس «تداولها». وهو ما أدى إلى جعل مفهوم «الدولة» أداة للسيطرة الجديدة وليست آلية لتنمية عبر آليات تدخلية عميقة التأثير. الدولة فى ظل التغيرات التى وقعت أصبحت من آليات العولمة وأسيرة النيوليبرالية ومن ثم فليست موضع مساءلة أمام الحركة الشعبية وإنما أمام الأجهزة الدولية الممولة لها من الخارج. بل ورأينا مرحلة تسيطر فيها طبقة أو فئة معينة تقوم بتوريث الدولة، لأبناء الفئة أو أبناء الرؤساء القدامى، ومن ثم استحال إقرار مبدأ تداول السلطة.

ثالثاً: سوف لن نستطيع عزل التجارب الأفريقية عن مثيلتها فى أوربا الشرقية، وهى التى عرفت نفس الظواهر فى نفس الفترة. بل إن الحالتين لا تنفصلان عن

الواقع العربى نفسه، ومن ثم فالتساؤل يتعلق بمدى العلاقة بالنظام العالمى وآليات الرأسمالية العالمية «المتوحشة» التى تتخذ الليبرالية والديمقراطية أحد أدواتها فى ترويج سياساتها فى الاحتواء أو خلق الفوضى البناءة.

رابعاً: هل نستطيع القول بأن تجارب شرقى آسيا من جهة وتجارب أمريكا الجنوبية من جهة أخرى جديرة أيضاً باهتمام أصحاب التجارب الأفريقية والعربية، علماً بأن تأريخ التطور الاقتصادى فى المنطقتين يثير بعض المشاكل فى الإجابة؟

خامساً: هل سؤال الدولة التنموية الديمقراطية، القائمة على المأسسة وتدخلية الدولة، واحترام الاستقلال الذاتى، يعتبر مطروحًا؟ إن مثقفاً مثل جبرين إبراهيم يعتبر أن «اللبرلة» هى جزء من العملية الديمقراطية وهو يتحدث عن متطلبات دستورية وانتخابية عديدة يمكن إنجاحها أو الاستفادة منها وإلا تحولت إلى معكوسها؟ وكتب ذلك منذ بضعة سنوات. فهل تراه شاهداً على فشل هذا المطلب نفسه الآن؟ أم ترانا أمام رغبة البعض فى قدر من التوافق الجماعى أو خلق القدرات التفاوضية اجتماعيًا لطرح بديل مواجه لا مقاتل بالضرورة؟

إن إنجاز عملية ديمقراطية حقيقية على المستوى الأفريقى والعربى.. يتطلب تحليلاً اجتماعياً لقوى تحالف شعبى جديد، لا يستسلم للشعبويات الكاريزمية، ولا للادعاءات الأيديولوجية الفاشلة، وإنما يضع عملية التحول الديمقراطى ومراحله الانتقالية كهدف أكيد لعملية تفاوض اجتماعى حقيقى بين فئات المجتمع الوطنية والديمقراطية.

◆◆◆

■ المقال الثانى:

التجربة الأفريقية فى تداول السلطة

■ ١-خصوصية التجارب الأفريقية:

كثيراً ما تتهم التجارب الأفريقية بأنها الأكثر تعرضاً للاضطراب والاستبداد؛ مرتبطاً ذلك بالانقلابات والفساد، وعدم شرعية النظم.. إلخ. ورغم وجود الأمثلة على ذلك هنا وهنالك، لكن الخطير بالنسبة للوعى العام فى بلادنا وطبيعة تكوين الثقافة السياسية عندنا، هو هذه «المطلقات» والتصور الكلى للقارة على هذا النحو، بما يوحى فى كثير من أجهزة الإعلام على الجانب العربى أننا -فى النهاية- أسعد حالاً! وحيث تثار هذه القضايا على الجانبين فى هذه الأيام بشكل لافت نتيجة تعرض أكثر من دولة عربية لمطالب التغيير أو تعرض دول أفريقية وأفريقية عربية للاضطراب فإنى اقترح أن نعيد قراءة تاريخ الخريطة السياسية لأفريقيا بشكل مختلف، لعلمى أن حالات الانتظام السياسى واحترام الشرعية والدستورية فى عدد كبير من الدول الأفريقية غير العربية تتفوق على حالة الجمود العربى بشكل ملحوظ؛ وذلك على مدى الربع قرن الأخير على الأقل. لقد شاركت أفريقيا معظم دول العالم الثالث فيما سبق هذه الفترة -وعقب موجة الاستقلال- فى مظاهر تتعلق بهيمنة الدول والتنظيم السياسى الواحد والمقولات والصياغات حول القطاع العام... إلخ. وارتبط بذلك ما قيل عن سلطة الزعامة «الكاريزمية» وعن هيمنة الأيديولوجيات.... إلخ، لكنها فى أعقاب السبعينيات شهدت أوضاعاً اقتصادية واجتماعية جديدة، حملت شعار الليبرالية الاقتصادية نتيجة التسليم بشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وتحكم النظام الاقتصادى العالمى، بما طرح

بالضرورة على معظم بلدان العالم الثالث؛ وبينها أفريقيا والعالم العربى، قضية التحرير السياسى والديمقراطية أيضاً. فكيف كانت النتيجة على المستوى الكلى الأفريقى، مقارنة بما شهده العالم العربى من جمود الأوضاع رغم التوسع فى عملية الانفتاح الاقتصادى ووفرة الثروات المتدفقة أو التطورات الجذرية فى البنية الطبقية والموالاة السياسية مع عالم الليبرالية نفسه؟

اختلفت ردود الفعل الأفريقية كثيراً فى تقديرى عن رد الفعل العربى بما يظل مجالاً للتأمل. وقد خضع الجميع لعملية القهر الاقتصادى ونتائجه فى التدهور والعجز باستثناء البتروليين بالطبع، ومع ذلك تسجل معظم التقارير الاقتصادية أن أكثر من خمسة عشر دولة أفريقية أصبحت تدور بين معدل تنمية ٥-٧٪، وهى نسبة، فى عدد الدول أو النمو- تتفوق تلقائياً على الحالة العربية.

لكن موضوعى هنا يتعلق بالأوضاع السياسية التى كان ينتظر أن ترتبط بهذه الليبرالية الاقتصادية، ويصر القادة العرب على أنه لا صلة بين المجالين! وأول ما يرتبط بهذه الليبرالية الاقتصادية هو التعددية وإمكانية تداول السلطة مع تغيير الزعامات والحكومات وفق سياسة ديمقراطية متفق -أو مُتصارع- عليها. وعندما استعرضت الحياة السياسية فى القارة الأفريقية غير العربية - كوحدة تحليل كلية، وجدت عدداً من الظواهر التى تتعلق مباشرة بتداول السلطة والقبول بالتغيير السلمى جديرة بالانتباه من أجل مستقبل أفضل:

* هناك ستة زعامات تاريخية، تنحى أربعة منهم من موقع الرئاسة بالتفكير الشخصى الهادئ فى الموقف الداخلى واحتياجاته وهم ليوبولد سنغور فى السنغال (١٩٨١) وأحمدو أهيدجو (١٩٨٢) فى الكميرون- وجوليوس نيريرى فى تنزانيا (١٩٨٥) ومانديلا فى جنوب أفريقيا (١٩٩٩).

كما قبل ثلاثة آخرون نتائج الضغط الشعبى من أجل التغيير. وفى انتخابات عامة مثل كينيت كاوندا فى زامبيا (١٩٩١) وهستنجز باندا فى مالاوى (١٩٩٤). وأراب موى فى كينيا (٢٠٠٢).

*شهدت القارة خلال ربع القرن الأخير أيضاً ظاهرة تنحى قيادات عسكرية جاء بعضها فى موجة الانقلابات العسكرية السابقة فى القارة، لكنهم لم يستطيعوا مقاومة الحركة الشعبية التى فجرها فشل السياسات الاقتصادية القائمة، فقبلوا قرارات الحركة الشعبية بالتغيير أو أُزيحوا -سلمياً- فى أجواء المظاهرات الشعبية نفسها على نحو ما حدث فى بنين (١٩٩١) وتوجو (١٩٩١) ومالى (١٩٩٢) وغانا (١٩٩٢). بل ونال التغيير قيادات عسكرية كانت ذات ثقل شعبى نتيجة طرحها للبرامج أو تداولها لأفكار التطوير والتنمية، مثلما حدث فى مدغشقر مع الرئيس راتسيراكا (١٩٩٢). ونفس الموقف هو الذى طال فى إطار آخر وضع الرئيس «أوبا سانجو» (نيجيريا) الذى عالج تأزم علاقات العسكريين من حوله وسوء إدارتهم للحياة السياسية أمام ضغط الأحزاب السياسية التقليدية، فانسحب مع الحكم العسكرى عام ١٩٩٣ بل وأثبت فى النهاية أن التغيير ليس مجرد التداول مع من لا يستحقوه من السياسيين التقليديين، فعاد لطرح نفسه مجدداً فى انتخابات ١٩٩٩ على رأس مجموعة سياسية جديدة ففاز فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى نيجيريا بل وبالمكانة الملحوظة التى يحتلها الآن على مستوى القارة.

وهنا تطرح أفريقيا بحق من خلال تجاربها رداً على الشكلية المحتملة التى يمكن أن تعالج بها فكرة التغيير السياسى أو تداول السلطة، لأن «السلطة» إذا ما «عادت» بالتداول لنفس الوجوه القديمة، على نحو ما طرحته فى منطقتنا التجربة السودانية فإنها لن تعنى الكثير لتقدم البلاد. وقد انسحب الجنرال سوار الذهب كعسكرى

بعد ثورة أبريل الشعبية التى جاءت بالجيش ١٩٨٥، فقفزت على السلطة القوى التقليدية التى سرعان ما ثبت فشلها بدورها فى السودان وفى أكثر من دولة أفريقية. وقد أحدث ذلك ظاهرة غريبة إذ تحرك مرة أخرى الضغط الشعبى ليعيد وجوهاً عسكرية حاولت تقديم نفسها تقدمياً جديداً بدا مستفيداً من فساد تجربة التسلط، وقبلت بعرض نفسها فى انتخابات حرة، فجرى انتخابها رغم أنهم «الجنرالات القدامى» مثل «أياديما» فى التوجو وروولينجز (فى غانا) وراتسيراكا فى مدغشقر، والأخيران قبلا التنحى ثانية فى انتخابات عامة، ومثلهما الرئيس «كيريكو» فى بنين الذى عاد مخففاً من إيديولوجيته السابقة.

وبقدر ما خبرت التجارب الأفريقية إشكالية فساد التداول الصورى فإنها لم تستسلم لذلك لأنها أضافت لفترة من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضى، تجارب المؤتمرات الشعبية الوطنية للحركات الاجتماعية والأهلية فتغيرت خلالها أكثر من ثمانية نظم سياسية فى أنحاء مختلفة من القارة. ولا يجب أن نتجاهل هنا ضعف الدولة الوطنية التاريخى فى أفريقيا، مما جعل البنى الاقتصادية الاجتماعية الهشة التى ترثها هذه التحركات الشعبية عن نظم الاستبداد والفساد تواجه صعوبات كبيرة فى الاستمرار أو تحقيق إنجازات كبيرة تدعم صمودها إلا لفترات محدودة. وكنت أطمع أن أقول بأن موروث الدولة أفضل فى العالم العربى لو صارت ديمقراطية أو أقامتها مؤتمرات شعبية وطنية جامعة لكل القوى!

وهنا يظل العامل الخارجى –وإن كان ليس سياسياً فى كل الأحوال– مؤثراً على إمكانية نجاح حقيقى ما لم تتأسس فى مواجهته حركات سياسية اجتماعية جديدة ذات نفس ديمقراطى فعال ولهذا السبب، لم نسمع كثيراً عن نجاحات كبيرة لتجارب التحول الديموقراطى الشعبى فى بلاد مثل بنين وزامبيا والتوجو والكونغو

برازافيل وحتى فى حالة الثورة الشعبية مثلما حدث فى الكونغو كنشاسا. ولا يخفى هنا التأثير الفرنسى البارز أو ضغوط الكمنولث فى بعض الحالات ناهيك عن نفوذ الشركات متعددة الجنسية ورأس المال العالمى. ولقد ساندت الزعامات السابقة التى قبلت التحول بإخلاص مصالح بلادها لبعض الوقت مثل حالة الرئيس الراحل جوليوس نيريرى الذى أقام منتدى حوار الشمال والجنوب، بل وحالة الرئيس أوباسانجو نفسه رغم السند الأمريكى لحركته بسبب الثروة البترولية فى بلاده فظل فترة من نجوم منتدى حكماء أفريقيا. وهنا يظل مثال الرئيس نلسون مانديلا، وتنحّيه -مختاراً- من أعلى قمة للسلطة السياسية والمعنوية من أجل إحياء النموذج الديمقراطى الليبرالى فى بلاده مثالاً، يدفع هذه الدولة لتنطلق كالمارد فى أنحاء القارة وخارجها.

ولا يعنى ذلك أن القارة الأفريقية مثال للحياة الديمقراطية وتحولاتها، لأن بها من آلام الصراعات وآثار الفقر والتمزق وحكم العسكر ما يحزن ويفجع أيضاً. وللأسف فإن العالم العربى لا يشارك فى مأساوية الصورة بجمود أوضاعه فقط وإنما تشارك أطرافه فى الصومال وجزر القمر وموريتانيا وأخيراً فى السودان بقدر ملحوظ من اضطراب الموقف الذى يربك العلاقة بين المنطقتين.

لقد ظلت الأدبيات الأفريقية تتخذ من بلدان صغيرة أو كبيرة نماذجًا متواضعة وأمثلة على المعانى الكبرى مثل تقديرها الدائم منذ عقود لتجربة الديمقراطية الليبرالية المستقرة فى بتسوانا وموريشيوس وسيشيل، وقريباً السنغال وأخيراً جنوب أفريقيا. ومعنى ذلك أن لديها ما تفاخر به، أما المنطقة العربية فلا تقدم إلا ما نأسى له، بل وتقدم أطرافها المضطربة أمثلة لتوترات كانت مجرد داخلية لفترة؛ وإذ بها تتحرك متفجرة على مستوى القارة فى وجه العرب أنفسهم على نحو ما نشهده فى السودان.

■ ٢- الزعيم الراحل... والرئيس السابق:

أوحت بهذا المقال مناسبتان؛ الأولى هى الذكرى الخامسة والثلاثون لوفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، والثانية هى تقديم إحدى الإذاعات الأوربية الكبرى لحالات «رؤساء سابقين» يعرضون للمحرر آلام البقاء بعيداً عن كرسى الرئاسة بعد أن «اختاروا» ظروف تنحيتهم، وكان أشدها وقعاً حالة «كنيت كاوندا» «الرئيس السابق» لزامبيا، مع تجاوزه سن الثمانين، متنحياً فى ظروف صعبة منذ عام ١٩٩١.

فى عالمنا العربى، لا نعرف إلا القليل جداً كعبد الناصر، بصفة الزعيم الراحل، ولم نعرف صفة «الرئيس السابق» حية فى الواقع السياسى أو الديمقراطى إلا أقل القليل هنا وهنالك لظروف خاصة جداً. أما فى أفريقيا، ورغم سمعتها غير الطيبة فى أساليب الحكم، فقد عرفنا الكثيرين من «الرؤساء السابقين» ذوى التجارب الغنية بعيداً عن كرسى الحكم، نتيجة قدر من السوية أثناء الحكم أو التوازن بعد تركه، وهنا يبدو معنى اضطراب وضع «كاوندا» ذا دلالة مفيدة فى بحثنا.

فقبل «الرئيس السابق كاوندا» انسحب الرئيس «ليوبولد سيدار سنغور» مختاراً تماماً من الرئاسة عام ١٩٨١ فى ظروف تفاعلات داخلية مألوفة فى بلدان العالم الثالث، راضياً بالتفرغ لقرض الشعر بالفرنسية، ونشر دواوينه، حتى تم اختياره عضواً بالأكاديمية الفرنسية بضجيج إعلامى هائل مما أنسانا أنه «الرئيس السابق» للسنغال. وقد أعقبه فى سلوكه ذاك الرئيس «جوليوس نيريرى»، الذى انسحب بدوره من الحكم قلقاً منه على شعبيته، ليبقى «المعلمو» رئيساً للحزب فقط، وموجهاً للأمة، ومربياً للكوادر الجديدة لحزبه العزيز عليه، حتى اختير رئيساً لمنتدى حوار «الشمال / جنوب»، ونسينا معه تماماً أنه «الرئيس السابق» بل وليصبح بعد

وفاته الزعيم الراحل. وكرر «عبدو ديوف» موقفاً قريباً من ذلك فى السنغال مرة أخرى، استجابة لضغط شعبى كاسح من أجل التعددية ومطلب المنافسة الشريفة على مقعد الحكم إزاء ضغط «عبد الله واد» وحلفائه، فقبل ديوف التحدى وأجرى انتخابات «حقيقية» عام ٢٠٠٠ خسرها أمام منافسة، فانسحب بهدوء، وبقى «الرئيس السابق» يعمل على إعادة بناء حزبه، حتى اختير أمينا عاماً لمنظمة الفرنكفونية عام ٢٠٠٣، ونسينا معه أيضاً صفة «الرئيس السابق». أما أحدث «الرؤساء السابقين» تقريباً، ممن قبلوا قواعد اللعبة الديمقراطية حتى النهاية فهو «ألفا عمر كونارى» رئيس مالى الأسبق. فقد كان أستاذاً للتاريخ، بل وعضو الحكم السابق فى الستينيات ثم فى المعارضة بعد سقوط موديبو كيتا، ثم أحد قادة المجتمع المدنى الذى تصاعدت حركته حتى أسقطت الحكم العسكرى ١٩٩١ عبر النضال الديمقراطى لمؤتمر كل المنظمات الشعبية، ومن ثم انتخب رئيساً للبلاد عام ١٩٩٢ وفق دستور يمنح فترتين فقط للرئيس، فانسحب بهدوء عام ٢٠٠٢ ليصبح الرئيس السابق ويعود للتدريس والعمل السياسى الديمقراطى حتى اختير رئيساً لمفوضية الاتحاد الأفريقى عام ٢٠٠٣، راضياً بصفة «الرئيس» فى حدود الأمانة العامة لهذا التنظيم الناشىء، متحركاً بحيوية لافتة على مستوى القارة، تجعلنا ننسى «كومارى» «الرئيس السابق».

نحن إذن أمام حالة «الرئيس السابق» الذى يحقق له عمله واحترامه للقواعد الديمقراطية، مهما كانت حدودها، حالة من الرضا تجعله ينسحب من الرئاسة بهدوء، قد تتيح له فرصة أفضل فى الحياة العامة تجعل منه الزعيم الراحل مثل نيريرى، أوتدفع به لمستويات مختلفة من الحياة، تغنيه عن صفة «الرئيس السابق» على نحو ما رأينا. لكن ذكريات الرئيس «كينيت كاوندا» تطرح نوعاً آخر من التجارب،

يبدو أنها هى سبب مخاوف معظم حالات «الرؤساء الآخرين» ممن نعانى تمسكهم المضنى بكرسى الرئاسة فى عالمنا الثالث هذا خوفاً من وضعية «الرئيس السابق»، غير المؤهل لغير الرئاسة، وغير القادر طبعاً على حمل لواء الزعامة، ليبقى فقط عبء المساوئ التى أساء بها لنفسه أو لشعبه بتجاهل ما لا يجب أن يُتجاهل!

فى رواية الرئيس كاوندا ندم خفى على استجابته للحركة الشعبية من أجل التغيير تحت لواء «الحركة من أجل الديمقراطية التعددية عام ١٩٩٠/ ١٩٩١! ورغم أنه بدأ منذ أواخر الخمسينيات زعيماً شعبياً حقيقياً إلا أن بقاءه أكثر من ربع قرن فى الحكم عرضه لأشكال من الاستسلام أمام النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا تارة وللطبقة الفاسدة من حزبه تارة أخرى، ورعونة ابنه وأفراد عائلته تارة ثالثة، مما جعل أحد قادة الاتحاد العمالى (شيلوبا) ينتزع منه المقعد فى ضربة انتخابية قاضية عام ١٩٩١. وقد اكتشفنا من بعد أن ذلك النقابى لم يكن أقل فساداً ممن أحاطوا «بكاوندا» نفسه. وتقطر كلمات «كاوندا» فى مذكراته المسجلة هذه مرارة من إبعاده من مقره بالعاصمة، ومن اغتيال ابنه بعد ذلك، ومن لجوئه لشركات التعدين (التى يبدو أنها استغلت منصبه من قبل). وأخيراً من إعلامه بأنه ليس مواطناً زامبياً لأن والديه لم يولدا فى زامبيا، وذلك لمنعه من محاولة الرجوع للعمل السياسى!!

فما الذى يقرأه كثير من الرؤساء فى عالمنا الثالث أو العربى، من كل ما سبق؟ هل يقرأون سيرة «الزعيم الراحل» أم الرئيس السابق؟ وأى ترتيب يقومون به -خارج كل القوانين- لاستدامة صفتهم كرؤساء حتى الرمق الأخير من حياتهم رعباً من صفة «الرئيس السابق».

الظاهرة الأكثر حداثة، هى خوف عدد من المسئولين حتى من سيرتهم هم أنفسهم لو رحلوا (طبيعياً) وتركوا بعدهم من يكشف عورات كثيرة تأكل

أخضرهم ويابسهم، فنرى من يرتب السلطة بعده بصور عديدة، فى تعديلات دستورية، أو أوضاع خاصة لأحد أفراد الأسرة أو الفئة الاجتماعية المهيمنة حوله (هل كانت أحداثها فقط حالة إياديما فى التوجو؟). وفى النهاية تبقى الجماهير مشغولة بهذا «الشكل» أو ذاك، ليبقى الحال لعقود أخرى كما هو، وتبقى قضية الديمقراطية الحقيقية فيما يتعلق بالثروة الوطنية أو السلطة العادلة مؤجلة أو خاضعة لصراعات مدمرة أو مجهولة المصير. والمؤسف أنه لا يوجد فكر سياسى اجتماعى معمق لربط ظاهرة «ديمومة المسئول» بديمومة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المجمدة بدورها فى منطقة أو أخرى ومنها العالم العربى، لأن «التغييرات» الخطابية فى هذه الحالة لن تكون إلا «شكلية»، وتكشف أكثر من حالة فى منطقتنا عن هذه الطبيعة لما يسمى «بالتغييرات الإصلاحية». فمهما علا الصياح «بوثائق الإصلاح»، فإنه يبقى أن قاعدة الإصلاح غير متوفرة. ذلك الإصلاح الذى تتنوع فيه القوى، ليتنوع ويتتالى «الرؤساء» أو «القادة» أو ما شئنا من مسميات، وعندها يمكن أن يوجد بيننا «الزعيم الراحل» و«الرئيس السابق» بدون ألم!

■ ٣-مأزق «الديموقراطيات» الكبرى فى أفريقيا:

تابع المراقبون للشأن الأفريقي، باهتمام شديد، ما حدث في كينيا خلال يناير ٢٠٠٨ مثلما تابعوا بنفس القلق ما حدث في جنوب أفريقيا قبل شهر واحد. ورغم الطابع المختلف للحدثين، لكنهما يتعلقان معاً بالأوضاع «المتفجرة» في دولتين تحسبان من نماذج الديمقراطيات الكبرى في القارة. في جنوب أفريقيا: انبثقت عقب اتفاق تصفية «النظام العنصري» في أول التسعينيات «حالة ديمقراطية» احتل فيها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي صدارة المسرح، مؤمناً أحوال البيض، ورأس المال الأوروبي، بل والمصالح الغربية الكبرى، مقابل الأغلبية الكاسحة لحزب المؤتمر

وحلفائه من الشيوعيين والمؤتمر العمالي، والآسيويين، ومنظمات المرأة والمجتمع المدني. وكل ذلك بزعامة كاريزمية تاريخية لنيلسون مانديلا، ومن ثم بدا المشهد الديمقراطي كاسحاً. ورغم «القوى الشعبية الكاسحة» أيضاً والتي سلمت بهذه الصيغة في بادئ الأمر، فإنها حاصرت حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» القائد بوعوده طوال فترة النضال ضد «الأبارتهيد»، بل وتكاد تلك القوى أن تكون ضمنت حقوقها التاريخية بالحلف الثلاثي المشارك في الحكم (المؤتمر - الشيوعيون - اتحاد العمال) في صيغة تعتبر فريدة على مستوى القارة. بل -وفي تقديري- على مستوى النظم الاجتماعية السياسية عموماً.

لكن الرئيس «تابو مبيكي»، الذي ورث مكان -ليس مكانة- نيلسون مانديلا، لم يمض بهذه الصيغة القائمة ممثلة لكل الأطراف الاجتماعية إلى مبتغاها الحقيقي فيما سمي بـ«اقتسام الثروة» أو «تعميق اقتسام السلطة».

فحكومة «مبيكي» ذهبت خلال عقد أو أكثر -حيث كان نائب مانديلا المتنفذ منذ ١٩٩٤ - إلى آفاق بعيدة عن هذا المبتغى الاجتماعي، بما أعطته من نفوذ للبيض والملونين، وامتدت بالثورة البيضاء إلى آفاق عالمية واستثمارات واسعة في أنحاء أفريقيا، ومع الخليجيين والدول الآسيوية، وحتى أميركا اللاتينية، وبدت في الأفق هذه الإمبراطورية الرأسمالية، مارداً جديداً بين نمور بلدان الجنوب، ولم تعد القوى السوداء التي أسقطت النظام العنصري ضمن «ورثة النظام» ولكنها بقيت بعيدة وتزداد عزلة اللهم إلا من ظهور بعض ممثليها فيمن سموا «الرأسمالية السوداء» في حالة تبعية أصلاً لآليات النمو الرأسمالي البيضاء، وليس لنقل بعض المصالح الاجتماعية للسود. وارتفع معدل البطالة لأكثر من ٣٠٪، ووصل خط الفقر إلى ٤٠٪ من السكان الأفريقيين، وظل ٨٠٪ منهم خارج فرص التعليم، كما بقي

الفارق مضاعفاً في متوسط دخل الفرد الذي يصل إلى ١٣ ألف دولار للبيض، ولا يزيد على ألفي دولار للسود في أحسن التقديرات الشكلية المعروفة.

من هنا افتقدت «الديمقراطية» التي كانت ذات معنى اجتماعي رئيسي يوم سقوط النظام العنصري، كل عناصرها، وعبر هذا الموقف عن نفسه في شيوع العنف والجريمة، كما عكسته وثائق حلفاء النظام في الحزب الشيوعي، والأخطر منه اتحاد العمال، وخاصة عمال المناجم. ويذكر هنا أن الإضرابات الشاملة التي قادها هذا الاتحاد عام ١٩٨٨ هي التي أدت إلى مراجعة العنصريين لموقفهم وتفضيل التسليم ببعض الصور الديمقراطية السياسية مع الاحتفاظ بالسلطة الاقتصادية، ومن هنا حدث انقلاب ١٩٩٠. وها هو نفس اتحاد العمال ينظم في البلاد أكثر من خمسة عشر إضراباً شاملاً في السنوات الأخيرة كان أخطرها في يونيو/ أغسطس ٢٠٠٧، مهدداً سلطة حزب «المؤتمر لوطني الأفريقي» وتحالفاته على نطاق واسع. لذا تحركت كوادر الحزب وقياداته لإنذار قيادة الحزب التي ستطرح مع برلمانه في انتخابات عامة عام ٢٠٠٩، ووقتها ستكون الأزمة الكبرى في هذه الإمبراطورية التي ينفرد فيها حزب المؤتمر بحوالي ٦٥٪ من مقاعد البرلمان، ولا يوجد منافس فعلي قوي أمامه مما يعرض البلاد للفوضى، وما حدث في مؤتمر الحزب في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧ هو محاولة حزب «المؤتمر» لإنقاذ نفسه باختيار قيادة جديدة ذات طابع شعبوي ممثلاً في «جاكوب زوما»، بل إن مجموعته اكتسحت كل المقاعد التنفيذية في المؤتمر مما لا يجعل مناورات إبعاده شخصياً عن طريق قضايا الفساد، ذات دلالة كبيرة. ولذا يرشح الكثيرون «جنوب أفريقيا» في عام ٢٠٠٩ لنفس الفوضى التي تتعرض لها كينيا بسبب مأزق الديمقراطية السياسية مع إلحاح الحاجات الاجتماعية.

الموقف في كينيا: يعبر عن الدرس الذي أشرت إليه سابقاً بشكل آخر في أقل من شهر، فقد كانت كينيا أسبق من جنوب أفريقيا في صفقة «الديمقراطية السياسية» من دون مقابل اجتماعي، بل واستمرت كذلك حتى رغم التنافس القوي بين الحزبين المتصارعين على الحكم طوال العقد الأخير.

فمنذ استقلال كينيا عام ١٩٦٣، ضمن «جومو كينياتا» -مثل مانديلا من بعد- الأمان للرأسمالية والمصالح الغربية في البلاد، وعاشت نموذجاً لـ«النمو الرأسمالي» في بلد متخلف، مثل ساحل العاج ونيجيريا... إلخ، وعوضتها السياحة مصادر بديلة للتعدين أو المحاصيل الزراعية الرأسمالية، بل وكانت مجالاً لمواجهة أنماط أخرى مشاغبة مثل تنزانيا أو أوغندا أو السودان لبعض الوقت! ورغم شعبوية المعارضة التي كان في مقدمتها التحالف الموالي لـ«راولا أودينجا» وهو من «اللو» أيضاً، لكن «كيباكي» أو معارضيه السياسيين لم يقدموا برنامجاً اجتماعياً شاملاً لقوى شعبية حقيقية. وبينما حوصر «كيباكي» بجماعات الفساد الاقتصادي والاجتماعي، وبإجراءات الأمن الأميركية المفرطة بعد تفجير السفارات الأميركية في شرق أفريقيا، مع مخاوف الأميركيين الدائمة من علاقة الفقر المفرط بالإرهاب، كانت «الحالة الأوكرانية الديمقراطية» تنتقل بسرعة إلى الساحة الكينية، وعبرت عنها مباشرة حركة «الحركة البرتقالية» الشبيهة بما قام في زيمبابوي أيضاً ضد الرئيس «موجابي».

لم يبد الرئيس «كيباكي» أي تمسك بوعوده الديمقراطية منذ وصل إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢، فقد استمر في إبعاد حلفائه من حزبه هو نفسه، وهم الذين حشدوا له الجماهير في معركة حاسمة أطاحت بسلفه «أراب موي»، وحين شعر بقوة وجودهم البرلماني أيضاً ومحاولة خلق منصب رئيس وزراء قوي بجانبه في

حكم البلاد رفض بقوة وعرض الأمر على استفتاء جاءت نتيجته ضده تماماً عام ٢٠٠٥، وعندها فصل معظم وزرائه، وراح يعمل على تفتيت المعارضة التي كانت تحتشد تدريجياً بسبب إجراءات «كيباكي» لصالح زعامة «أودينجا».

وقد اعتمد «كيباكي» لبعض الوقت على التحسن في معدل «النمو الاقتصادي» بكينيا، ولكنها هنا مثل حالة جنوب أفريقيا لا تعني تحسناً في الحياة الاجتماعية لأغلبية سكان البلاد، إذ تعني فقط نمو حجم «الرأسمالية المتوحشة»، التي تحكم مصير البلاد، عبر الرواج السياحي، والاستثمارات العابرة فقط بل وشديدة التعاون مع رأسمالية جنوب أفريقيا. وتتصاعد الأزمة الآن لشعور «أودينجا» أن «جماهير الفقراء» معه أملاً في تغيير لصالحها، ولذا اختارت أنصاره بأغلبية في البرلمان الجديد تتيح له استمرار معارضته بقوة لاقتراحات الصلح وتقاسم السلطة مع «كيباكي». ورغم أن «أودينجا» لا يطرح جديداً من الناحية الاجتماعية وحتى السياسية لأنه لا يتميز بصفات خاصة في هذا الاتجاه منذ قاد «الحركة البرتقالية» عام ٢٠٠٢، فإنه يخشى أيضاً عدم قدرته مرة ثانية على حشد مثل هذا التأييد للحصول على «كل السلطة» مثلما تتاح له اليوم. ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نتوقع منه موقفاً متشدداً أمام ضغط الأميركيين من جهة، وزعماء الاتحاد الأفريقي المعتدلين والوسطاء لديه من جهة أخرى. والأخطر من ذلك أن حلفاء «العملية الديمقراطية» السياسية هذه، ليسوا بالتصميم الكافي على شدة المعارضة إزاء مناورات «كيباكي» الذكية وقدرته على جذبهم خارج معسكر «أودينجا» على نحو ما بدا في قبول أحد حلفائه السابقين منصب نائب الرئيس بعد الانتخابات الأخيرة. وقد يكون اجتماع البرلمان اليوم ١٥ يناير حاسماً حيث تملك المعارضة الأغلبية فيه، ما لم تنجح هنا أيضاً تعديلات «كيباكي» على البرلمانيين أنفسهم للانسلاخ عن دعم «أودينجا».

إذن، فخلال وقت قصير انكشفت النماذج الديمقراطية الأفريقية الكبرى أمام المطالب الاجتماعية، لكن أزماتها في أجواء العولمة السائدة وموقفها تجاه الدول الصغرى لا تبشر بحل أزمة هذه الديمقراطيات الليبرالية أمام الهدف الأسمى للديمقراطية الاجتماعية.

◆◆◆

obeikan.com

■ المقال الثالث:

التجربة الموريتانية

■ ١-انقلاب القصر أم التحول الديمقراطي؟

لم تعد الدلالات قاصرة عن إثبات أن ذلك الذي وقع في موريتانيا في الثالث من أغسطس ٢٠٠٥ هو « انقلاب في القصر» وليس تغييرا أساسيا في النظام، فهو ليس ناتج صراع محلي واسع علي السلطة منذ مدة طالت أو قصرت، أو صراع بين مؤسسات حكم متنوعة أو قوى النخبة الحاكمة متعددة الجوانب. ذلك أن «ولد الطايع» كان يجمع خيوط السلطة بين يديه بشكل مركزي، أراحه لفترة من قوى الصراع التقليدية في الجيش وبين الأحزاب والقبائل ...ولم يبق له إلاّ احتمال التآمر عليه لخلعه من داخل «قوة القصر» المركزية هذه. فكان مدير الأمن والحرس الجمهوري، هم قادة الخلاص بالضرورة، والراغبين في إزالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الذي قد يودي بهم جميعا، وليقوموا بما كان يجب علي «ولد الطايع» نفسه أن يقوم به طوال العامين الأخيرين. وليس صدفة إذن أن تكون الخطة جاهزة بهذا الشكل انتظارا لأي ظرف عابر يمكنهم فيه التحرك حقنا للدماء، وتوفر ذلك بمجرد سفر «ولد الطايع» للعزاء في مناسبة وفاة الراحل السعودي التي جاءت فجأة، ولم تستدع بالطبع غياب «الرئيس» كثيرا خارج قصره هذا هو السيناريو المبسط لتحليل التطورات الموريتانية من الداخل. لكنه سيناريو بسيط إلي حد كبير، فما أكثر التوترات التي تعج بها مراكز الحكم في بلدان العالم الثالث، ولا تيسر هذا الحل البسيط لأزمات الاحتقان التي تعاني منها شعوبنا ولا تجد لها حلا من هذا النوع. ولابد إذن من سيناريو أكثر تعقيدا وارتباطا بمصالح أكبر من مجرد المصالح

الفردية التي تتعلق بهذا القائد أو ذاك من قادة القصر، أو بعملية شكلية لترضية الرأي العام وقواه الاجتماعية والسياسية التي تنتظر الكثير..

لذلك يمكننا مناقشة سيناريو الصراع الدولي والإقليمي من حول موريتانيا بقدر من الثقة فيما يتوفر من إشارات في هذا المجال، وفي حدود الوقت القليل الذي مر علي انقلاب الثالث من أغسطس ٢٠٠٥، بل ويمكن من أجل مزيد من التوازن في الحكم وموضوعيته أن نجعل التساؤل عما أقلق بعض القوي في القصر، من علاقات «ولد الطايع» في الفترة الأخيرة، جعلها تلتقي بسرعة مع قلق قوى خارجية تتمني تصفية هذا الوضع في أقرب وقت يجدونه مناسبا.

رأت كثير من المصادر أن الأسابيع السابقة علي الانقلاب قد شهدت اقترابات قوية من شركات البترول البريطانية والأمريكية نحو حكومة «ولد الطايع» بتأكيد مساحات نفوذها في مجال البترول، أدت لتوقيع عديد من اتفاقات البحث عنه في حقول جديدة إزاء الثروة الواعدة من البترول في موريتانيا والتي ستبدأ في التصدير أواخر هذا العام نفسه أو أوائل ٢٠٠٦ علي الأكثر. وكان آخر هذه العقود الكبيرة مع «شركة إينرجم» البريطانية قبل الانقلاب بأيام فضلا عن دور الشركات الأمريكية والأسترالية (وود ساید بترولیم) التي تدير مصالحها منذ ٢٠٠١ في مواجهة اقترابات من شركات أسبانية وصينية أيضا. ومن هنا يبدو نصيب شركة «توتال» الفرنسية محدودا رغم نفوذ فرنسا والفرنكوفونية في مثل هذه المستعمرة الفرنسية السابقة. ومع القول بأن إنتاج موريتانيا قد يصل في تقدير البعض إلي خمسة ملايين برميل في وقت قريب فإننا يمكن أن نعرف مدى صدق ذلك إذا عرفنا أن الشركة الأسترالية «وود ساید بترولیم» وهي جزء من الاستثمار الأنجلو سكسوني الأمريكي تنفق علي بعض الحقول في منطقة شنقيط وحدها ٦٢٥ مليون دولار كما

جاء في تصريح لأحد مسئوليها الذي أكد عقب الانقلاب أنه لا خطر علي استثماراتهم في المنطقة.

هذا الهجوم البترولي الذي نرى كيف يدفع تطورات مماثلة في دارفور وتشاد و النيجر ونيجيريا، يجعل موريتانيا (الغنية بالغاز والثروة السمكية أيضاً) ذات موقع متميز خاصة أنها، تقع شمال غرب الساحل الأفريقي لتكون مصدرا قريبا من الولايات المتحدة. وحيث يوجد البترول توجد الخطط العسكرية الأمريكية لحماية هذه الثروة المهمة، خاصة إذا ربطت هذه الحماية بخشيتها من اهجمات الإرهابية المعادية لها. وفي التحليلات الأمريكية الكثير عن مخاطر الإرهابيين في منطقة الصحراء الأفريقية حيث يجدون المأوى، وساحات التدريب، بل ويختطفون بعض ثرواتها لتمويل عملياتهم. فإذا ما كانت التصريحات علي كافة المستويات لا تتوقف في الفترة الأخيرة عن ترديد ذلك، فإننا يمكن أن ندرك كيف تمهد الولايات المتحدة لمزيد من نشاطها ونفوذها في المنطقة الفرنكفونية بحجة مواجهة النشاط الإسلامي في منطقة تمتد من موريتانيا لتشمل مالي والنيجر حتي تشاد ودارفور. ومن هنا نشطت إدارة حلف الأطلنطي ليشمل هذه المنطقة – والدول الأربع تحديدا – بنشاطه المتواصل فأدخل موريتانيا ضمن المبادرة العسكرية «حوار الناتو» وقام سكرتير عام الناتو في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ بزيارة خاصة لموريتانيا لتنسيق دورها في هذه المبادرة وفق أعمال ندوة للناتو في نواكشوط في أكتوبر ٢٠٠٤ ، وكذلك جرى توثيق وضعها مع النيجر ومالي وتشاد في «مبادرة دول الساحل» ذات الطابع العسكري منذ تنظيمها في واشنطن (نوفمبر ٢٠٠٢) تحت عنوان « مواجهة» الإرهاب وحماية الحدود وتقوية التعاون الإقليمي» كما جاء في بيانات هذه المبادرة. وليس هنا مجال تفصيل إعجاب قيادات الأطلنطي بالرئيس المخلوع «ولد الطايع»،

في استقبال الجنود الأمريكيين أو المشاركة في المناورات العسكرية للحلف في هذه المنطقة التي تضم الدول الأربع وشملت مشاركة الجزائر أحيانا في هذه المناورات. وطبيعي أن تتصور الدور الإسرائيلي في هذه المجالات منذ ستة سنوات، وإذا كانت العسكرية الفرنكفونية قد أثارتها هذه الأنشطة الأمريكية وحتى الأطلنطية، فقد كانت استثارة الرأي العام تتجه إلي إسرائيل بالأساس مدركة الصلة بين هذه الأشكال من النفوذ، وأعطت هذه الأجواء غطاء لموقف الدوائر الفرنسية من النظام في انتظار لحظة رد علي الاختراق الأمريكي بالأسلوب الوحيد لقوة خارجية.

وسوف تجد القيادة الجديدة في موريتانيا فرصة في معالجة الاحتقان الداخلي بإجراءات ديموقراطية ولو شكلية ترتاح لها فرنسا بالطبع وهو ما لم تدركه الولايات المتحدة عن أهمية «الديموقراطية» التي تحاجج بها في التدخل عند الآخرين! طالما يتحقق لها هنا هذا النفاذ السريع والمفيد. بل إن الدوائر الفرنسية لن يزعجها الوجود الإسرائيلي الذي يستطيع الموازنة بسرعة لخدمة المصالح الأمريكية من جهة وخدمة مبدأ التطبيع العربي الإسرائيلي في حد ذاته من جهة أخرى، ويمكن للدبلوماسية الإسرائيلية والفرنسية معا أن ترتاح لوزير الخارجية الجديد مهما خف ظهور إسرائيل علي المسرح ترضية للمشاعر الشعبية المتأججة ضدها. وأعتقد أن اجتماعات بعض رموز المعارضة النشطة مع الرئيس السنغالي كانت جزءا من النشاط الإقليمي الفرنسي لتثبيت النظام.وفي انتظار لحظة توازن القادة الجدد في مقاعدهم بعد أن خف التهديد الأمريكي بخلعهم.

تبقي أسئلة مهمة أخرى في الأفق: إلي أين يتجه ضغط القوى الشعبية في الفترة القادمة؟ هل تطلقه الإدارة الجديدة بكامل حريته فيستثير الولايات المتحدة وإسرائيل إلي حد التآمر ضد الحكم الجديد؟ أم تؤدي الاتفاقات الفرنسية الأمريكية

إلي ذلك النوع من «الوفاق» الذي يعرفه الشمال الأفريقي ووسط أفريقيا؟ وكيف سيمضي التوازن مع «الاختراق» المغربي الذي سارع إلي نواكشوط، ليواجه اختراقات الجزائر وليبيا في هذه الساحة ؟ كيف ستعالج الجزائر أو الولايات المتحدة موضوع الصحراء والبوليزاريو بعد هذه التطورات؟ لابد أن الذين خططوا للانقلاب، قد أعدوا بعض الإجابات علي مثل هذه الأسئلة الإستراتيجية، بالتنسيق مع قوى الداخل والخارج علي السواء؛ لأن الانقلاب لم يكن – بالطبع – مفاجئاً أو محض صدفة!

■ ٢-التجربة الموريتانية فى السياق العربى الأفريقى:

من بين موجة الانتخابات اللافتة والمثيرة للدهشة والتأمل، فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، والعالم العربى نفسه فى الفترة الأخيرة، يظل ما يحدث فى موريتانيا من أكثرها إثارة. فهنا لا يتوفر التاريخ الشعوى الذى يتحرك بوطنية عارمة كما فى أمريكا اللاتينية، ولا تاريخ العنف الطامح لقدر من الاستقرار فى أفريقيا، وإنما هو تراث الشمولية العربية والمنتج الصراعى الذى لا ينفد على ساحتنا، سياسيا وطائفيا واجتماعيا. ومع ذلك يظل ما يحدث فى موريتانيا موضع تأمل العرب والأفارقة على السواء. فالنخب الحاكمة العربية قد يقلقها انسحاب العسكر الذى تمثله التجربة الموريتانية فى الانتخابات الأخيرة على الأقل- وهم صلب الأمان فى معظم النظم القائمة لحماية الاستبداد العربى المتأصل- حيث امتنع جميع أعضاء المجلس العسكرى (للعدالة والديمقراطية) الذى جاء للسلطة فى موريتانيا بانقلاب أغسطس ٢٠٠٥ عن المشاركة فى العملية السياسية القائمة كأشخاص أو كتنظيم، كما أنهم بوجه عام صدقوا ما وعدوا به بالإقدام على خطوة الانتخابات حسنة السمعة فى وقتها وبتأكيدات ألا يتقدم أحدهم لانتخابات الرئاسة فى ربيع ٢٠٠٧.

وهذه ظواهر غير متكررة إلا فى تجربة عربية أفريقية خاصة- هى السودان ١٩٦٤:١٩٨٥ والنخب الحاكمة الأفريقية- بدورها -تخشى التغيير بهذه السلاسة بخطوات تتجاوز- فى دستور واضح وقابل للاستمرار- التغيرات الجهوية أو الطائفية والعرقية، بعد أن كانت موريتانيا رمزا لحكم الأعراق العربية المستبدة بأحوال الزنج والحراتين فى المناطق الخصبة فى حوض السنغال، وهى المعارك التى كانت شبيهه بما يجرى فى عدة بلدان بالصحراء الكبرى، فضلا عن تجسدها فى مغارب السودان وجنوبه. وحتى التيارات الإسلامية التقليدية تبدو متفهمة لأهمية ما قد يثيره النموذج الموريتانى الحالى من براح أمام فرصهم المستقبلية، فلم يلجأوا، فى هذه الظروف؛ بقوى «الصواب» أو قوى «السلفية» المعروفة فى الساحة، إلى موجات من استعراضات القوة على نحو ما حدث فى الجزائر أو يحدث فى المغرب، وهى مناطق مجاورة ومؤثرة فى الساحة الموريتانية نفسها. وتكشف تصريحات جميل ولد منصور منسق الحركة الإسلامية عن روح الطمأنة هذه بشكل أو آخر. وحتى النتائج المعلنة لجولة الانتخابات فى نوفمبر ٢٠٠٦ لا تكشف كل الأوراق، لكن المألوف أن تكشف نتائج العواصم والحضر عموما عن طبيعة المكاسب والخسائر، بصرف النظر عن غلبة الريف أو المناطق القبلية والرعوية. وهنا يوفر ما أعلن فى نواكشوط ونواذيبو ومناطق الترارزة أو فيما عرف من مناطق الجنوب غربا أو شرقا أو من الشمال، ما يشير إلى بعض الملاحظات المهمة فى الخريطة الموريتانية:

*فثمة كتلة المعارضة الاحتجاجية التقليدية فى مختلف هذه المناطق ويمثلها التجمع «التحالفى الديمقراطى» الواسع القاعدة شعبويا منذ معارضته للرئيس السابق، بقيادة «أحمد ولد دادة» محصناً بالتأريخ السياسى القديم وبخبرته كاقتصادى، وبكده فى التصدى لحكم «ولد طايع» الاستبدادى السابق على

الانقلاب، ومع ذلك فإنه يبدو متوقفا عند نسبة الثلث التى كان يحصل عليها حتى ولد الطايع، ممثلة الطبقة الوسطى والبيروقراطية وعناصر مناطق التوتر فى الجنوب الغربى قرب السنغال.

*لكن ثمة قوى جديدة لم يتح لها الظهور على الساحة الرسمية التشريعية من قبل سواء لتمثيلها ألوان الطيف الشعبية المتواضعة أو بعض ألوان الجلد السوداء أو «المور»، ممن أصبحوا يشكلون «الخلطة» الواسعة شعبيا والتى تعانى آثار السياسات الاقتصادية «التكيفية» الفاشلة عموما، ويمثلهم بدرجة أو أخرى «التحالف التقدمى» بقيادة «مسعود بلخير» الذى لا يقدم فى نفس الوقت برنامجا جذريا بقدر دفعه لقواعد شعبية منسقة نسبيا إلى ساحة المطالب الاقتصادية العادلة. ولذا تعلن النتائج الأولية عن حضور جزئى أيضا لهذا التحالف الذى يقتسم الإعلام الشعبى في التقدم للمشاركة فى المرحلة القادمة.

*أما القوى التى حجبت عنها النظم الموريتانية المتوالية أضواء المشاركة والشرعية فهى التى يمثل حضورها الآن جوهر شرعية ومصداقية التوجه الجديد فى الحياة الموريتانية، بما يصعب توقعه، فهى تحت أسماء «القوى الديمقراطية» وتحالف «العدل والديمقراطية»، أو «الوحدة والتغيير» أو «الحرية والمساواة». وتجمع هذه القوى شتات المطالب الزنجية (الاجتماعية) من ناحية، تقابلها قوى بعثية وناصرية عروبية بل وأصوليون إسلاميون ممن استبعدهم «ولد الطايع» لفترة طويل مما سيجعلهم قوة تصارع مقلقة للأوضاع «الليبرالية «التقليدية القادمة، وفى غياب حركة تغيير شاملة وسط المجتمع السياسى «الموريتانى الجديد». بل وقد يقلل ذلك من مساهمتها الفعلية حتى فى تحالف «شعبوى» جديد بدلا من الحلف «الديمقراطى» التقليدى بقيادة أحمد ولد داده الذى لا يحمل مثل هذا البرنامج

التغييرى وهو ابن التحديثية الفرنسية بل والدوائر المالية العالمية.

وفيما بين هذه القوى المؤسسة فى التاريخ الموريتانى القريب، يزحف من يسمون بالمستقلين ليشقوا هذه التحالفات المتوقعة للحكم القادم بإتمام الانتخابات فى الثالث من ديسمبر ٢٠٠٦. ورغم أن «المستقلين» هى كلمة السر لدفع بعض القوى الإسلامية فى بعض النظم التى تحكم قبضتها على الحكم، فإنها فى موريتانيا تصبح قناة لعناصر أخرى يفرضها الموقف، وهى عناصر الحكم السابق «وحزبها الجمهورى» الذى يجد صعوبة فى كشف أوراقه، عبر المتمولين العتاة، أو العسكر المتنفذين، أو البيروقراطية المنافقة، ممن سيكون لهم وزن بالضرورة فى أية تشكيلية للحكم القادم إزاء حرص المجلس الحاكم حاليا على تقديم بعض رسائل الأمان للعسكرتارية التقليدية التى تخشى زحف السياسيين الجدد، وللرأسماليين الفاسدين الذين بات ظهورهم يدفع الشارع للتعبير عن إحباطه من احتمالات التغيير الفعلى أو الاطمئنان لخطوات الرئيس الهادئ؛ مسئول الأمن القومى السابق، الكولونيل «محمد فال» بل ويدفع البعض إلى اتهامه أو رفاقه بدعم عدد من المستقلين ليشكلوا أداة لاستمرار أوضاع سابقة ولطمأنة مختلف قوى الداخل والخارج أن «للديمقراطية حدودا» أمام «بيزنس» الثروة السمكية الهائلة، وشراء الأراضى فى حوض السنغال، بما يجعلهم بالمرصاد لكل نزوع متجذر عروبيا أو إسلاميا أو حتى طائفيا حيث تسمى «المطالب الاجتماعية» نفسها فى موريتانيا طائفية أو عرقية، وحيث يتكرر صراع العروبة والإفريقية مثلما الحال فى دارفور على نفس الأساس الثقافى والاقتصادى.

ولو أن الخريطة محلية الطابع على هذا النحو، لهان أمرها، ولتركنا تأملها للمستقبل القريب، حيث تأتى التفاعلات بما تفرزه طبيعة مثل هذا المجتمع الذى

يضم عربا وأفارقة، بداءة وزراعة، أسماكا وحديدا وذهبا، وكلها بقدر من الجدية المؤثرة. وتأتى فوق ذلك ثروة بترولية تدفقت فجأة منذ أوائل العام (بعد اضطرابات محيطة ببترول الشرق الأوسط)! تدفع بموريتانيا إلى منزلة متقدمة بين البتروليين فى بضعة أعوام ومن الآن! وهى أمور دفعت مبكرا إلى تساؤلات حول «انقلاب القصر» الذى تم العام الماضى، وحول التطور السلمى الذى يتأمل الجميع تحقيقه، بل وحول علاقات موريتانيا الأمنية؛ الدولية والإقليمية! لا شك أن النضال الديمقراطى للشعب الموريتانى جدير أن يقف وحده إلى حد كبير لتفسير التفاعلات التى تجرى على أرضه، ولكننا فى زمن العولمة الطاغية لا نستطيع أن نتوقف بهذا القدر من التسامح مع تفاعلات كافة العوامل والقوانين، أو نتجاهل بأية عاطفية تلك العوامل المتحركة من حول شعب تحيط به ظروف ضاغطة نشهد مآسيها ممتدة من دارفور، لتشمل كل الصحراء الأفريقية الغربية حتى تصل موريتانيا بالتأكيد. ويبدو امتداد خريطة البترول فى هذه الصحارى واتفاقياته التى كان يوقعها تباعا الرئيس السابق- القابع حاليا فى قطر- لصالح استثمارات أسترالية بريطانية أمريكية مع ما يحيط بها من رائحة الفساد أيضا، جعل الأمر يبدو وكأنه عزل لشركة «توتال» البترولية الفرنسية بل والمصالح الفرنسية التقليدية، والبلاد تحمل سمة الفرنكفونية أساسا.

كل ذلك لم يكن بعيدا عن دائرة التحليل عند وقوع الانقلاب بل إن زحف الأسبان والصينيين تجاه هذا البترول نفسه، ومطامح أكثر لتوزيع الثروة بين القوى الاجتماعية بشكل أفضل بل وتوزيع اسلطة قبل خطط الانفراد بها، ترتبط بالاستياء الداخلى من الاندفاع الأمريكى إلى جانب ولد الطايع واستبداده وحده وجعل كافة القوى المحلية، والخارجية «الأخرى» صاحبة مصلحة أولى فى مواجهة

هـذا الزحـف الأمريكـى الـذى لا يأبـه بـالتوازن الضرورى فى هـذه الحالـة. وكـان الأمريكيون قد بالغوا فى تفردهم بحكم «ولد الطايع»، بل ودفعوه بسرعـة لأشكال استفزازية فى السياسة لحاجتهم إلى إسرائيل هناك أيضـا لاحتـواء الركـود العربـى أو قل الاستفادة منه، ثم جعلوا من موريتانيـا فجـأة ركيـزة أساسـية فى «الحملـة العالميـة المضادة للإرهاب»؛ يتخذها الجناح الأمريكى فى حلف الأطلنطى «قاعدة للتـدريب على مواجهة السلفيين» فى الجزائر والصحراء الأفريقية بالاشتراك مـع النيجـر ومـالى وتشاد، وخلال عام واحد تدعى موريتانيا (ولـد الطـايع) إلى «نـدوات الأطلنطـى»، بـل وتستضـيف «مبـادرة حـوار النـاتو» فى نواكشـوط (أكتـوبر ٢٠٠٤) ويزورهـا سكرتير عام الناتو بين حين وآخر قبل وقـوع الانقـلاب: بـل ويـدخلها ولـد الطـايع مباشرة فى «مبادرة دول السـاحل العسـكرية الأمريكيـة» المعنيـة بمواجهـة الإرهـاب على المستوى الأفريقى: وكل ذلك فى إطار الترتيبات لحماية نقل استراتيجية البـترول من الشرق الأوسط إلى هذه المنطقة الجديدة من عالم الرأسمالية البترولية، فـإذا لم يثر ذلك حفيظة الفرنسيين غضبا وخوفا على «مستعمرتهم السابقة» ومغاربهم بـل وكـل سياساتهم المتوسطية وإن لم يقلق الأطراف الإقليمية نفسها الساعية لمعالجـة المشـكلة الصحراوية التى تتراوح بين الخطـط «الأوربيـة» وخطـط بيكـر الأمريكيـة، فإنهـا لا شك مقلقة للعنـاصر الوطنيـة الداخليـة ومثيرة أو محفـزة لتشـكيل هـذه التحالفـات الديمقراطيـة- ليبراليـة أو شـعبوية- لإنقـاذ هـذه الـبلاد التـى لم تعـرف طريقهـا «للإرهاب» إياه، أو القوى المتطرفة التى يتحدثون عنها! وقد كانت شنقيط و«نـواق الشط» دائما مصدرا للشعر والريادة الفقهية والأدبية فى المنطقة كما كانت امتدادا دائما للعائلات المغاربية والصحراوية التى اشتهرت فى مقاومة الاستعمار الفرنسى.

وعـلى ذلـك فـإن المرحلـة القادمـة لا يتوقـع أن تثير الدهشـة عـلى نحـو مـا تثيره

الانتخابات الحالية لعدم توقع الغلبة لواحد من الأطراف الفاعلة سياسيا فى وقت قريب، ومن ثم يبقى فعل التوازن فى يد الجيش بل وقوى النظام القديم «المستقلة» عن ولد الطايع لتحقيق توازن الداخل النسبى وتوازن «الخارج» الأساسى. وقد بدا ذلك فى عدم استبعاد إسرائيل منذ الانقلاب ومع كل التقدير لما حدث ويحدث، فليس هناك تحول جذرى متوقع بقدر ما سيجرى الحديث عن توزيع الثروات الريعية الكبيرة وأهمها البترول الذى صعب معه إحداث تحولات تذكر فى مثال السودان وغيره، وهنا أيضا سيرتبط الحديث عنه بتوازن المصالح الفرنسية مع الأمريكية فى موريتانيا. ولن تكون موريتانيا بعيدة عن دارفور أو حتى العراق، ناهيك عن قضايا المغارب الملحة بدورها، وبذلك تبقى «الصحراء الكبرى» أفريقية عربية لمن يريد اختيارها بكرامة أو يستسلم لعواصفها.

■ ٣- موريتانيا.. من منظور أفريقى:

انتهت احتفالات زفاف موريتانيا فى عرسها الديمقراطى.. ونالت من إعلام العالم العربى، ما يكفى، وما يعادل نسبة كبيرة من تاريخ الديمقراطية كله فى العالم الثالث، وعبَّر الكتاب العرب عن كل إحباطاتهم ومآسيهم مع نظمهم، فى شكل فرحة «بالنموذج الموريتانى». وحتى بعض القادة العرب الذين بادروا أثناء المعركة الانتخابية باستنكار هذه المبالغة حول «هوجة الديمقراطية» بادروا بالإعلان عن توجههم إلى نواكشوط فى التاسع عشر من أبريل ٢٠٠٧ لحضور تنصيب الرئيس «سيدى ولد الشيخ عبد الله»، رئيسا جديدا، وديمقراطيا لجمهورية موريتانيا «الشقيقة». كما حظى العقيد «أعلى ولد فال» بالتكريم العالى لتخليه عن «المقعد» بهذه السلاسة فى الموعد المحدد. وهذا كله طيب لتحية تجربة ذات شأن فى العالم العربى المحروم من معالم الحياة الديمقراطية!

لكن ذلك ليس هو الحال تماما بالنسبة للرأى العام الأفريقى، وقد ذكرنا فى كتابات سابقة كيف أن أكثر من سبعة رؤساء أفريقيين تنازلوا عن الحكم استجابة لإجراءات ديمقراطية ارتضوها، وأن أكثر من جنرال أفريقى انسحبوا من «المقعد» فى الوقت المناسب لنقل السلطة إلى المدنيين.

وقد لا تكون هذه هى النقطة التى نريد الحديث عنها، لأن الأهم من ذلك هو الأسف على الواقع العربى الذى يعيش لأكثر من ثلاثين عاما متصلة محروما من مظاهر تداول السلطة، نتيجة عناد استبدادى ضد الحركة الديمقراطية التى لا يستطيع أحد نكرانها بين فئات المجتمع العربى السياسية والاجتماعية. ومن هنا يبدو الدرس الأفريقى الذى يستحيل فيه على العسكريين فى كثير من المواقع الأفريقية أن يستمروا بهذا الشكل فى ظل الضغط الديمقراطى- والشعبى الكاسح أحيانا- التى شهدته مجتمعاتهم. وقد حدث ذلك بالفعل طوال العقدين الأخيرين فى بنين ومالى والنيجر ومدغشقر، وبالمثل فى نيجيريا وغيرها. هنا لا يبدو تنازل القائد العسكرى- مع كل التقدير لسلوك ولد فال ومبادرته- تطوعا شخصيا أو «تنازلا» لا مبرر له أو بدون ضغط من حوله. ونقول بكل التقدير لولد فال، لأننا لابد أن نعرف أن ثمة حالات استحال فيها تنازل البعض حتى وقعت المذابح- أو رغم حدوث المذابح- بين أبناء الوطن كما حدث فى رواندا أو الكونغو وغيرهما.

وهنا تأتى المقارنة بالحالة العربية التى لا يريد فيها عدد من الرؤساء «التنحى» مباشرة أو عبر إجراءات ديمقراطية معروفة لهم، رغم زخم الحركة الديمقراطية وضغط كافة القوى السياسية فى بلادهم، بما لا نريد أن نصرح بأمثلته هنا لدواع من الحرص يعرفها الجميع!

هنا تبرز قيمة المثل الموريتانى كمثال أفريقى وليس عربيا. فالمجتمع الموريتانى

يعج بالحركة السياسية التى شهدت معركته الانتخابية والتى تنافس فيها أكثر من ثلاثين تنظيما فى تحالفين كبيرين إلى جانب المستقلين الذين تنافسوا على موقع الرئاسة بعد أن حصلوا على مواقعهم فى البرلمان المنتخب منذ بصعة شهور.

موريتانيا هنا مثال أفريقى لأن بجوارها تجربة السنغال الديمقراطية طويلة العمر، كما بجوارها جمهورية مالى التى أطاحت منظماتها الشعبية ، وجمعياتها الأهلية بحكم عسكرى عام ١٩٩٢، وكذلك النيجر وبوركينا فاسو.. إلخ. وفى موريتانيا تفاعلت تنظيمات سياسية وحقوقية عديدة على مدى عقد من الزمان على الأقل فى مواجهة «ولد الطايع»، وضمت هذه التحركات ليبراليين، وقوميين، عربا وبعثيين وناصريين وتنظيمات يسارية وسلفية، وأخرى عرقية سوداء، ممن ظلمهم التاريخ الموريتانى كثيرا. هذه التجمعات هى التى دفعت بالموقف كله إلى هذه «النقلة» الديمقراطية. ولم يكن للمجلس العسكرى أن يتجاهلها وهو الذى جاء بانقلاب هو الرابع ضد «ولد الطايع» فى ظرف ثلاثة سنوات أخيرة، إلى حد القول أحيانا بأن انقلاب « ولد فال» كان رد فعل من قبل «أصحاب المصالح»، لحفظ استقرارهم، خوفا من انقلابات المتطرفة ضد مصالحهم. وقد أكدت ذلك التصريحات المتضاربة من قبل بعض العسكريين أثناء التمهيد للحملة الانتخابية للرئاسة، وميل بعضهم لطرح احتمال استمرار رمزهم «ولد فال» فى السلطة، أو ضمان نفوذهم بعد الانتخابات بل وضمان ترتيبات «الاستقرار» لهذه المصالح بعد «التغيير»، بما فيه ضمان العلاقة مع إسرائيل ومن هم وراءها. وقد أدى ذلك لتحليل آخر، قد لا يقبله الكثيرون من المتفائلين، وهو أن الطبقة الحاكمة السابقة، وإن تخلت عن «ولد الطايع» فقد سلمت بوصول «ولد الشيخ» الوزير السابق فى حكم ولد الطايع بدلا من الانتقال الكامل بالحكم إلى يد ليبرالي معارض آخر مثل ولد دادة والذى قد

يعنى وصوله للحكم- رغم ليبراليته – إجراء تغييرات فى هيكلة الطبقة ليسوا مستعدين لها. ومن هنا أدهشوا العالم بنجاح ولد الشيخ وسقوط رمز حركة المعارضة التقليدية «ولد دادة».

والآن.. نتوقع أن تحكم عقلانية «ولد الشيخ» مسار التقدم الديمقراطى الليبرالي فى موريتانيا، خاصة أننا نتوقع احترامه لمن تحالفوا معه دون غيره فى الدورة الثانية لمعركة الرئاسة بعد خسارتهم مباشرة فى دورة التصفية الأولى وباعتبار منطلقين على قدر من الأهمية فى المجتمع الموريتانى، أولهما تقديره لموقف «مسعود بالخير» الذى يلتف حوله المجتمع الجنوبى من «السودان» أو السود أو الحراطين أو التكرور حسب التعبيرات الشائعة! وثانيهما، جماعات يسارية لا أعتقد إلا أنها ذات توجه أفريقى بدورها بقيادة «ولد مولود» وكان مرشح اليسار فى الجولة الأولى حيث بقيت جماعات بعثية وسلفية على تحفظها من الجميع. ومعنى ذلك أن «ولد الشيخ» لم يعد عليه فقط أن يبقى أسير التهانى العربية الفرحة بشكلية الصورة الليبرالية للديمقراطية ولكن عليه أن يعالج البعد الاجتماعى للديمقراطية الذى يطالب به حلفاؤه وتدفع به النخب الأفريقية التى طال اتهامها لنظم الحكم فى موريتانيا بتجاهل تجارة الرقيق «فى موريتانيا العربية».

وفى أحدث بيانات لبعض مراكز مثل «الحراطين للتنمية».. إلخ، وعدد من المنظمات الحقوقية المشغولة بقضية «تجارة الرقيق» التى ما زالت آثارها الاجتماعية فى موريتانيا، أو بالأحرى « وضع الاسترقاق » الذى ما زال فى بعض مناطق العائلات العربية العريقة، يضع هؤلاء من بين مطالبهم الصريحة، ضرورة النص فى دستور جديد على محاربة تجارة الرقيق، وسوف تشغل هذه القضية الإعلامية «ولد الشيخ» بالضرورة أو تبقى وسيلة ضغط خارجية- أو داخلية- دائمة ضده! خاصة أن هذه

الفترة تشهد الاحتفال بالذكرى المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عالميا.

واللافت هو الموقف الذى ما زال متحفظا عند الحكم الجديد حول موقع السفارة الإسرائيلية فى نواكشوط رغم أن هذه ترتبط بالوضع العربى كله وليس الوضع فى موريتانيا وحدها.

لكن المفاجأة الفعلية الآن هى فى بروز رغبة بعض عناصر حكومة «العسكر» مرة أخرى وقبل تولى الرئيس «ولد الشيخ» بأسبوعين فى حملة «الحرب على الإرهاب» بالإعلان عن اعتقال أعضاء «جماعات سلفية» ليس فقط لاعتراضهم على الانتخابات التى بدت سليمة ولكن لأنها مجموعات مما يسمى بتنظيم القاعدة.. إلخ. ومن المتصور أن يتولى المجلس العسكرى تأمين «المسالك» أمام الحكم الجديد، ولكن شكل الإعلان عن ذلك كان أقرب إلى تأكيد «المكانة» المبكرة للمجلس العسكرى القائم، وفى إطار الخطط الأمريكية السائدة فى المنطقة قبل أن يحدد «النظام الديمقراطى» الجديد معالم مسيرته...

هنا تبدو موريتانيا.. عربية وأفريقية فى نفس الوقت.. وبخيارات صعبة...

■ ٤- موريتانيا... والعسكر:

تعود موريتانيا مرة أخرى خلال أعوام ثلاث إلى المسرح السياسى العربى والأفريقى بمشهد مؤثر، بل ومثير طرح للكثيرين الذين راهنوا على «استثنائيتها» الديمقراطية مرة، ثم إحباطها للديمقراطية مرة أخرى فى هذا الوقت المحدود وقد توقف كاتب هذه السطور عند تلك الإثارة منذ اللحظة الأولى، حيث كان التفاعل السياسى الحى من سمات «الحالة الموريتانية» مبكرا، كما لم يكن تخلى «قيادة» عن موقعها نادرا فى الحالة الأفريقية التى يعرفها الكاتب، ناهيك عن تفاعل المصالح الأجنبية، ودور العسكر- عربا وأفارقة- فى حفظ التوازن أو دفع بعض أطرافها!

والمثير فى المشهد الحالى على أية حال، هو استدعاء معظم هذه العناصر، فى هذا الوقت القصير، إذ يعود العسكر لحفظ توازن المصالح الطبقية النامية فى موريتانيا، والذين أطاحوا بسببها «بولد الطايع» لضمان استقرارها لا توترها، كما يعودون- على ما يبدو- لحفظ التوازن مرة أخرى إزاء تهديد عناصر إسلامية واجتماعية، حافظت على هدوئها فى المرحلة الأولى رضا بالجو الليبرالى الذى يمكن أن يخدم حركتها، وعندما وجدت أن جماعة ولد الطايع- إن صح التعبير- يتمكنون وحدهم من الموقف سارعوا بالتحرك، فاضطر العسكر للتحرك بدورهم لحماية «جماعات السلطة» التقليدية مرة أخرى، وهذه هى رابطة العقد الأساسية حتى الآن للأسف إذن، فنحن أمام مشهد سياسى تقليدى تقدمه التطورات الموريتانية، وليس استثنائيا، كما يبدو للكثيرين فى حالتيه؛ حالة أغسطس ٢٠٠٥، وحالة يوليو/ أغسطس ٢٠٠٨.

وتبقى الأسئلة حية حول مدى المصالح المستمرة فى موريتانيا منذ عام ٢٠٠٥؛ والتى يعود العسكريون لحمايتها؟ وما مدى توازن المصالح الأجنبية أيضا إزاء احتمال بروز دور الإسلاميين والقوميين فى المجالس الوزارية والبرلمان، وتيسير أجواء الفساد والمحسوبية لفرص صعود هؤلاء فى المشهد السياسى، كما بدا مؤخرا؟ وذلك فى أجواء تهديدات عودتهم إلى المشهد أيضا فى المغرب والجزائر، وأخطر من ذلك فى منطقة الصحراء الكبرى التى تتصاعد فيها «الأعمال الإرهابية» بينما تمضى المصالح الأمريكية حثيثا لضبط إيقاعها! ومن هنا نقول بأن العسكريين الموريتانيين يقومون بدور تقليدى لا استثناء فيه، حتى وإن فاجأنا المشهد بانطلاقه بالشكل الذى تم منذ عام ٢٠٠٥.

لكن لماذا يتكرر إيقاع العسكرية «بنمطها العربى» هكذا فى موريتانيا، ولا

يتكرر- مثلا- إيقاعها الأفريقى العربى، يكاد يكرر نموذجا فى أحسن أحواله من «الترك الشبان» الراغبين فى الحداثة، وبعض التغييرات الاجتماعية، وفى حالات «نموذج ضباط الأحرار»، يقدمون بعض الأهداف الوطنية وفى كل الحالات يرتبطون بنمط «المستبد العادل»! وحين ينسحب عنهم العدل الاجتماعى يصحبون «نمط مملوكيا» يحمون فقط المصالح السائدة وفق الظروف القائمة. وهذا الوضع هو الذى يدفع التحليلات إلى القول أحيانا «بكاريزما» هذه القيادة أو «استثنائية» تلك المجموعة، كما رأينا منذ الحرب العالمية الثانية فى المشرق العربى، ووادى النيل، والمغرب العربى أو الشمال الأفريقى عموما! وإذا كانت مصالح بعض الفئات الاجتماعية الناهضة- صناعية وتحديثية دفعت كاريزمات وأيديولوجيات، ناصرية وبعثية، وبومدينية أحيانا، فإن بعضها الآخر من نوع المصالح الاقتصادية التابعة فى عصرنا قد تدفع «بالنمط المملوكى»، ولا تستطيع تقديم، حتى «ولد فال»، فى مشهد ولو مصطنع للمستبد العادل! ولا بد أن يشفق القارئ وهو يطالع بعض مظاهر التأييد للانقلاب الأخير فى موريتانيا؛ بأمل أن يشكل عسكريون جدد قدرا من الاستبداد العادل، إزاء تسارع الفساد والانهيار إلى دوائر حكم «سيدى ولد شيخ عبد الله»، وتكراره السريع لمشهد ولد الطايع وطبقته، لكن «ولد الشيخ» كان قد راح يستفيد من التفاعل السياسى فى موريتانيا بإدخال بعض عناصره فى المجلس الوزارى الأخير، كاحتياطى لدعمه ضد العناصر «التقليدية» مما أثار موجة الاحتجاج فى البرلمان، كما أثار العسكر الذين كانوا يحمونه منذ البداية فى انتخابات رئاسية وبرلمانية بدت حرة أمام الكثيرين، لذلك من المتوقع أن يواصل العسكريون دور «ضابط الإيقاع» للمشهد السياسى حين ينتظم سلك مصالح سياسية الفرنكفونية والبترولية، ومواجهى الإرهاب، فيعودوا أدراجهم، وقد تخلصوا من

عناصر الانحراف فى الصورة، كدرس متجدد للجميع، وتخويفا من نمط مملوكى دائم للعسكرية العربية فى وجهها الأسوأ...

وقد قدم إيقاع العسكرية الأفريقية من قبل نموذجا مختلفا، قد يدهش البعض أيضا، وهو ما كنت قد تمنيته منذ تطورات موريتانيا الأولى، أملا أن تقدم أطراف العالم العربى نماذج مختلفة فى التنمية السياسية بديلا لنظم العسكرية العربية التقليدية، لكن الظروف جاءت ضد «التوقعات التقليدية» لتحتفظ للعسكرية العربية بإيقاعها التقليدى، من المستبد العادل، أو «الترك البان» إلى المملوكية، حتى الشعبوية أحيانا.

العسكرية الأفريقية، لم تملك الأساس التاريخى العربى التقليدى، فهى نتاج تطور «الأبوية» القبلية التقليدية بما أنتجته من كاريزمات وطنية لفترة (نكروما- نيريرى.. إلخ). أو جنوب كولونيالية، قفزت على النماذج التقليدية لتدميرها، فى موجة نعرفها من الانقلابات العسكرية (أواخر الستينيات..) تم تطورت مع مطالب الحداثة وسياسات التكيف الهيكلى الجديدة منذ أوائل التسعينيات لتستسلم أمام المؤتمرات الشعبية الوطنية، وقواعد الليبرالية الديمقراطية التقليدية المتعثرة، بل والتسليم باسم الديمقراطية الشعبية نفسها للمصالح الإمبريالية فى البترول واليورانيوم واستثمارات التعدين (من جنوب أفريقيا حتى دار فور) فى ظل فوضى عرقية، وتصارع فرنسى أمريكى، صينى... إلخ. لكن المشهد فى النهاية يرتبط بانسحاب العسكرية الأفريقية منه، وهذه إيجابية تاريخية لصالح المستقبل بالتأكيد، وهو انسحاب أكسبنا ثقل نيجيريا السياسى المدنى مثلا، بل وقدم تهديد العسكرية العنصرية فى جنوب أفريقيا، وعدم قفز العسكر على الأحداث فى كينيا أو زيمبابوى، وهكذا. إن أبسط «الاضطربات» لم تحسم فى بدايتها فى دارفور

(بالعسكرية العربية فى الخرطوم) بينما لم تدفع اضطرابات نيجيريا أو كينيا الحادة، أى تقدم للعسكريين هناك احتراما للخيارات الديمقراطية الجديدة.. وهذا ما لم يسمح به العسكريون الموريتانيون بدورهم.

هل معنى ذلك، أن «الثو بت» التاريخية العربية «ثقيلة» إلى هذا الحد الذى يعوق التطور فى مراحله الحديثة المختلفة، بحجة الوطنية أو الأيديولوجية؟ وهل تصبح الهشاشة الاجتماعية ميزة قد تتفاعل لصالح تطور ديمقراطى؟ وهل يجعلنا ذلك نطمع فى أن تؤدى «الهشاشة» الزاحفة على المجتمعات العربية -للأسف- إلى تقدم ديمقراطى جديد؟ قد يشمل موريتانيا إزاء توقع فشل العسكر فى الاستمرار هناك لوقت طويل؟

الذين يرغبون فى دراسة بعض آثار كل هذه السيناريوهات، عليهم أن يقرأوا بعناية الفرق بين بيانات وإجراءات الاتحاد الأفريقى، والجامعة العربية حول الحديث الموريتانى؟ كيف يحسم الأول أمره ضد «الانقلابات العسكرية»، وكيف لا يستطيع «البيان العربى» أن يجرؤ على ذلك... والنصوص كثيرة فى «الخطاب العربى»... وليس حول موريتانيا وحدها!

■ ٥- فى موريتانيا وغيرها... لماذا لا يحسم الإسلاميون موقفهم من الرق؟

لا يحتاج الأمر لنقاش واسع حول صحة ما يسجل عن تردد الإسلاميين فى حسم موقفهم من ظاهرة الرق التى ما زالت قائمة فى موريتانيا، وتواتر وجود بدائلها فى السودان، بل وآثارها فى الخليج. هذا علماً بأن الصرخة الرئيسية المرجعية فى التاريخ الإسلامى فى هذا الصدد هى صرخة عمر بن الخطاب الشهيرة: لماذا استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ إدراكاً منه أن الإنسان هو الإنسان، ولا تخضع حريته لأية اعتبارات مؤقتة كالقهر أو الحاجة، أو اعتبارات دائمة

كالاسترقاق.

لكن التراث التاريخى لا يسعف الإسلاميين بمثل هذا الاستنتاج المطلق، فالذى عرفه تاريخ الأمة الإسلامية، هو ملايين العبيد الذين تم أسرهم، أو جرهم كرقيق بأشكال تجارية معروفة، إلى قلب العواصم العربية أو الإسلامية؛ مع حالات الرخاء التى صاحبت تاريخ التجارة العربية، أو النفوذ العثمانى التركى خاصة، لعدة قرون. فأبقت آثار الاسترقاق كظاهرة اجتماعية فى أطراف العالم العربى –الإسلامى مثل موريتانيا، أو بعض مظاهره التى عرفها السودان، بل وإن قرى وعائلات فى صعيد مصر تعرف بقايا هذه الظاهرة حتى الآن، ممن يورثون فى بيوت العائلات، ولا يتمتعون وأبناؤهم إلا بأقل الحقوق الإنسانية.

وهناك مشاكل ناتجة من هذا الموقف جديرة بالرصد هنا:

المشكلة الأولى: أن أحداً لا يريد أن يعترف بأن الظاهرة القائمة الآن هى «الاسترقاق» بعينه، وأنها نتجت عن التزايد لمئات المرات عما كان موجوداً قبل إعلان الرسالة المحمدية، وتجريم الإسلام الجزئى للظاهرة التى كانت قائمة بالفعل فى الجزيرة العربية؛ بأمل أن يقضى عليها إيمان المؤمنين بالرسالة وفتحها لباب العتق فى أكثر من عشرة مواقع بالقرآن، وإذ بها تستفحل مع وفرة الأسرى، ووفرة الرزق بعد الفتوحات الإسلامية حتى وصل العدد الذى ترصده الكتب عن العبودية بالآلاف فى فترات، وما رصدته بعض الدراسات الجادة يصل جمعها للملايين فى مجمل التاريخ الإسلامى (انظر دراسات لحبيب الجنحانى ولعايدة العزب موسى، وأحمد فؤاد بلبع، وجون هانويك، وكويسى براه..إلخ وكلها فى المكتبات وعلى مواقع الإنترنت...). إذن فالظاهرة وجدت واستفحلت رغم توقع صاحب الشريعة السمحة أن تنمحى، ورغم اعتزاز الإسلاميين بمجد الأمة الإسلامية فى

فترات طويلة من هذا التاريخ دون أن يسجلوا استنكارا ملحوظا فى كتب التاريخ الإسلامى لهذه الظاهرة حتى الآن.

المشكلة الثانية: أن مذهباً إسلامياً واحداً لم يحرم جلب الرقيق أو التوسع فى تجارته -وهو المرشح للانقراض وفق النصوص القرآنية- بينما كانت الظاهرة تستفحل أمام أعين أصحاب الفتوى فى كل الأمور الأقل أهمية بكثير. بل وزاد الطين بلة أنهم أصبحوا أمام تناقض صريح حول شرعية استرقاق المسلم أو المسلمة؛ حيث أعلن الرقيق جميعاً إسلامهم، أو حتى حين دفعوا إلى الإسلام بحكم وجودهم الدائم فى بيوت مسلمين بارزين اجتماعياً بالطبع. وعلى العكس فقد أسهمت المؤسسة الدينية بالفتاوى العديدة التى بحثت عن مخارج لهذا الوضع وتبريره حتى لا تمس الحاجة الاقتصادية أو الاجتماعية للرقيق، بما يعرف مؤرخو الفقه تفاصيله دون حاجة لأية إضافة. وقد برز الموقف من الرقيق فى أسوأ صياغاته مع تعليق مؤرخي الإسلام على ثورة الزنج (الطبرى مثلاً!).

المشكلة الثالثة: أن الظاهرة تكثفت فى أطراف العالم الإسلامى فى فترة ضعف العرب والمسلمين، بعد أن كانت فى قلب هذا العالم إبان قوته. وحدث هذا فى مناطق «التماس» العربية الأفريقية على وجه الخصوص؛ بما جعلها من أسباب توتر هذه العلاقات، وموضع محاججة فى كثير من الأحيان ضد «نفاق الأخوة» العربية الأفريقية التى يتحدث عنها البعض»، وعندما بدأ النفاق الغربى نفسه بإعلان أشكال من الاعتذار -غير كامنة بالطبع- عن تجارة الرقيق الأطلنطية فى القرن ١٨-١٩ خاصة؛ لم يصدر أى تعبير عربى حول الظاهرة لا بالاعتذار أو الاستنكار الذى يمكن أن يوقفها. والحجة السائدة عند «المعذّرين» أو من يسمون فى العامية المصرية «المبرراتية» أن الفقه الإسلامى لا يحرّم الرق وإنما شجع كثيراً «العتق» فى

أكثر من أحد عشر آية ولا يمكن إذن أن «يُحرّموا ما أحل الله....»!.

وبينما أصدر الباحثون الأوروبيون والأمريكيون مثلاً مئات الكتب فى إدانة صريحة لتجارة الرقيق الأطلنطية، لم يتردد كثير من الباحثين العرب فى تفسير الظاهرة كضرورة تاريخية اجتماعية لها ظروفها، ولم يصاحب وقوعها -فى تقديرهم- «أى عنف» على النمط الغربى، ولم يستغل العبيد مثل «ذلك الاستغلال الغربى»، بل عوملوا بلطف، أو لأغراض منزلية فقط! وتحول بعضهم إلى مماليك (جند) ومنهم من حكم البلاد... إلى آخر هذه الحجج التى تملأ مئات الصفحات منذ عدة عقود، بينما كتب أمثال ابن فضل والقيروانى وغيرهما العشرات تعج بأخبار أفواج الرقيق وخصائصهم وكيف يتم شراؤهم وبيعهم بشكل غير إنسانى تماماً، ولا يمكن أن تحتمه شرعة أو عرف أو ظروف اقتصادية اجتماعية، فقد كانوا يأتون رقيقاً، ويستمرون عبيداً، ويباعون ويشترون ويورثون دون أية حقوق فى الحرية حتى المتوفرة للخدم العاديين اللهم إلا فضل التعامل الإنسانى المألوف بالطبع.

وبمثل هذا الموقف، استمر «الرق» صارخ الوجود فى موريتانيا وما يسمى «بالعبيد» محددى اللون والهوية والقابعين فى مئات البيوتات (الأغنياء) وحتى البيوت العادية (الفقراء) يُستعملون منزلياً وفى الزراعة وتحرم عليهم ملكية الأرض ويُورث نساؤهم وأبناؤهم. ومن نجا فى ظروف محدودة فهم طبقة «الحراتين» الذين يشبهون وضع الملونين فترة «الأبارتهيد» فى جنوب أفريقيا، من المخلطين بالدماء البيضاء والسوداء وأظن أن بعض «الحراتين» كذلك.

وقد يقال إن المجتمعات الإنسانية عرفت هذه الصيغة بأشكال مختلفة، لكن هذه المجتمعات جميعاً قد برأت منها فى عصور مختلفة أيضاً وتكاد المشكلة تصبح عربية إسلامية فقط الآن.

والحالة الموريتانية هى التى تثير الزوابع فى العقود الأخيرة. ورغم معرفتنا بأبعاد هذه الزوابع مثلها مثل زوبعة الإرهاب، ومخاطر الإسلام... إلخ. إلا أن أحداً لا يستطيع الدفاع عن استمرار «ظاهرة اجتماعية» بهذا الشكل ولا نجد «التحريم» ولا «التجريم» القاطع من أصحاب العقيدة والشريعة الذين يسعون للحكم أو يتحدثون عن «الحل الإسلامى» لمشاكل المجتمع.

ما لفت نظرى فى موريتانيا عند زيارتى لها مؤخراً، هو سعى الحكم الجديد «لتجريم» الاسترقاق –وليس فقط تحريمه، بإجراءات قانونية تكشف عن إخلاص الحكم الجديد لمواجهة الظاهرة، لكن البعض لا يرى إمكان زوالها بإصدار القوانين بينما هى ظاهرة اجتماعية بهذا الرسوخ فى المجتمع مثل أزمة أى تشريع صورى لمسألة عميقة الجذور اجتماعياً. لكن ذلك جدل يظل داخلياً فى موريتانيا. أما الملاحظة فهى دلالة «سعادة الكثيرين» بموافقة الأعضاء الإسلاميين فى الجمعية الوطنية على القانون الجديد!!

وسارع البعض بتفسير ذلك بأن الإسلاميين فى المجلس من حزب «الوسط الإسلامى» ويسمون فعلاً الإصلاحيون الوسطيون وسجل حزبهم مؤخراً باسم حزب التجمع الوطنى للإصلاح والتنمية.

أما التفسير الثانى فهو أن القانون الجديد للتحريم والتجريم، لم يشر –وفق نفوذ إسلامى– إلى مرجعية دينية إسلامية. ليظل المعنى الذى فى بطن الشاعر أنهم يخشون مبدأ تحريم ما أحل الله!

وما يثار حول موريتانيا يثير الكثير من التساؤلات حول قضايا أخرى عديدة فى أنحاء العالم الإسلامى، يبقى تعقدها نتيجة إحجام «أهل الرأى» أو ما يعرف فى الواقع باسم المؤسسة الدينية عن المساهمة بشجاعة كافية فى قضايا العصر الكبرى

تتطلب تطورا حقيقيا فى الفكر والتشريع ومن ذلك المسألة التى أطرحها الآن : إننا فى عام الاحتفال بمرور مائتى عام على القرار الإنسانى العالمى لتحرير الرق وتحريم تجارة الرقيق (١٨٠٧)، وإن كثيراً من المنظمات الإسلامية فى موريتانيا وفى بلدان غيرها مثل تونس ومصر بما فى ذلك ما نشر مؤخرًا من نصوص سميت بمبادئ حزب الإخوان المسلمين- تضمنت إشارة إلى اللوائح والمواثيق الدولية... إلخ. ويعنى ذلك أن المسلمين، جماعات وقوى وحكومات، مطالبة بالحديث فى الموضوع. وذلك لا لأن موضوع الاعتذار الأدبى قائم وقد يكون موضع جدل المشرعين، ولكنا وقد حرمنا أو قل جرّمنا اقتناء النساء وفق آية «وما ملكت أيمانكم» فإننا «نستطيع أن نعالج مسألة تحريم الرق وفق اجتهادات جديدة لن يقوم بها بالطبع هؤلاء الذين يجلسون للإفتاء فى كل صغيرة وكبيرة حتى «إرضاع الكبير»! لكنها تتطلب موقفا يتصدى لحالة استسلام المفتين للمصالح الحاكمة بدءا من تشريع استرقاق «مسلمين» فى عصور مضت.

إن الأمة الإسلامية، والمثقفون العرب المسلمون مطالبون بوقفة صريحة فى موضوع الرق فى هذه الظروف العالمية؛ يعلنون فيها سقوط الظرف الذى أباح هذه الممارسة، بل وسقوط المؤسسة الدينية» التى لا يبدو على مدى قرون أنها مؤهلة حتى لتجديد تراث العقلانية الإسلامى ولتفعيل مبدأ الاجتهاد ووضع الصياغة المناسبة لإصدار هذا التحريم المطلق لظاهرة الرق. (وليس على نحو ما حللوا من قبل استرقاق تلك الملايين من العبيد حتى لو كانوا مسلمين). وأنا لا أدخل هنا فى أية تفاصيل تتعلق بالاختصاص أو تفتح باب جهنم للمختلفين.

وقد كانت «المؤسسات الدينية» التى حملت هذا الاسم فى العالم المسيحى ذات تجارب كبرى فى التحرير الدينى، من حركة الإصلاح الدينى الأوربى حتى لاهوت

التحرير فى أمريكا اللاتينية. فأسست الأولى لازدهار الرأسمالية وتصدت الثانية للنظام الرأسمالى العالمى وأداوته من المستبدين. والمثقفون الإسلاميون المستنيرون اليوم لا يرون شرعية للمؤسسة الدينية فى الإسلام؛ لا فقهيه ولا تاريخيا بحكم إنكار الكهانة فى الإسلام. وهى ليست ذات مبرر علمى فى عصر انتشار المعرفة للجميع، وإمكان قيام التخصصات المعرفية الدينية بشكل جامعى وموضوعى لا يتطلب التسليم بوجود هذه المؤسسة. والمثقفون فى مصر مطالبون بذلك بشكل خاص بحكم عدم وجود مثل هذه المؤسسة فى معظم بلاد الإسلام حاليا كما أن ما تثيره عناصرها بهذا الشكل القائم أصبح مثيرًا للسخرية (دعاوى الشيخ البدرى ضد المثقفين أو «تكفير» من يتناول الصحابة بالنقد.. مثلا) ولا أعتقد أن قوى الإسلام السياسى التى لم ترض تاريخياً عن هذه المؤسسة سوف تتردد فى الوقوف مع مطلب تحجيمها أو التخلص منها.

وعند الخلاص من المؤسسة الدينية فى مجتمعاتنا الإسلامية، وإسقاط نظام التعليم المزدوج الذى يفرزها، سوف يصبح الفقه فى أيدى متخصصين يعرفون معنى الظرف الاجتماعى والتطور الاجتماعى الاقتصادى لمجتمعاتنا، ويمكنهم عندئذ تجريم الرق والمساهمة فى تطوير الأمة.

◆◆◆

■ المقال الرابع:

الثورة الجزائرية.. وماذا بقى؟

نبكيها.. أم نبقيها؟ ذلك سؤال تقليدى لابد أن يرد إلى الذهن بعد مرور خمسين عاما على الثورة الجزائرية بالتحديد. والسؤال نفسه يحمل التباكى إلى تلافيف الإجابة المباشرة، مع أن هناك إجابة أخرى تظل كامنة فى السؤال الأبسط عما بقى منها. وذاكرة الشعوب لا تقوم بعملية انتقائية لتاريخها بقدر ما تراكم، والإبقاء على حيوية الذاكرة الوطنية هو ما تقوم به الأجيال وليس الأفراد، ومن ثم يبقى التباكى أو التنحية عملية خارج التاريخ، لأن أحدا لا يمحى الذاكرة الوطنية. إن «العقل الجمعى» يرتعش بالتذكر عندما يشعر بالخطر الداهم، وقد تساءل أحد المثقفين السودانيين مرة فى الأشهر الأخيرة بملاحظته أن ما كتب فى صحافة مصر عن اتفاقات «ماشاكوس» «ونيفاشا» بشأن «وحدة السودان» فى كينيا خلال عدة شهور يكاد يبلغ حجم ما كتبته الأقلام المصرية عن السودان خلال الخمسين عاما الماضية على «اتفاقات القاهرة» بشأن السودان! كدنا نتفق على أن المصرى لابد قد ارتعشت ذاكرته بالفارق بين تعبير «حق تقرير المصير» الذى طرح على مائدة التفاوض بالقاهرة عام ١٩٥٣-١٩٥٤، وبين ما طرح فى ماشاكوس أو نيفاشا عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ورعشة الذاكرة الجماعية بالاطمئنان للمستقبل أو القلق عليه قد تفسر لنا ما لاحظه صاحبنا وهى نفسها التى تثير الأسئلة الآن حول ما بقى من الثورة الجزائرية.

وقد شعرت بشئ من ذلك بالفعل وأنا أرصد الزخم الذى أثارته ذكرى مرور خمسين عاما على الثورة الجزائرية، فى أقصى المغرب والمشرق. وفى تقديرى أنه-

بدوره- اهتمام قلق رغم كثافة ما تراكم فى الذاكرة الوطنية عن إطار «الثورة الجزائرية».. وآمل أن يكون أيضا إطارا للاهتمام بالمستقبل.

قانون تفاعل الذاكرة الوطنية جدير بالدراسة. هل تتذكر «الجماعة الوطنية» الآن، ما كانت قد انتعشت به عام ١٩٥٤ لكون «الثورة الجزائرية» استطرادة عربية أفريقية للثورة المصرية؟ بل قد تكون للثورات الكبرى ضد الاستعمار فى آسيا من الصين للهند والهند الصينية.. وإيران؟ وفى كل ذلك قد نكون أمام ذاكرة الانتعاش، لكن لماذا لا نكون- أيضا- أمام ذاكرة الإحباط؟! كان الإحباط عميقا أيضا من هزيمة «جيوش» الأمة العربية فى فلسطين أمام بضعة آلاف من «المستوطنين»؟.. بينما كان فى الجزائر بضعة آلاف من الثوار يتصدون لأكثر من مليون مستوطن بالمغرب العربى!. إننى أتصور أن جرح الاستيطان فى الجسد العربى يبعث آلاما مجذرة فى الذاكرة الوطنية بأكثر من أى حدث آخر، وقد شهدنا مؤخرا حجم فرحة شعوبنا هنا بتحرير جنوب أفريقيا من «الاستعمار الاستيطانى» ودلالة «المقاومة» فى شخص مانديلا، بأكثر مما كان يعنيه حجم المعرفة نفسها بتفاصيل ما حدث. وبمثل هذا التفسير أتصور أن الذاكرة العربية تتناول الآن ذكرى «المقاومة» الجزائرية المتضمنة فى ملف الثورة العربية.

لكن رغم حجم الإحباط الذى ردت عليه الثورة الجزائرية، فلابد أن يبقى معنى اضطرادها بالإضافة للثورات الأفروآسيوية فضلا عن العربية. ولابد أن نتذكر أن أوروبا- وفرنسا فى مقدمتها- كانت تشتعل بهذا المعنى نفسه، ردا على ما ينال الحضور الفرنسى «العالمى» وقتها من تدهور لمكانة كانت تشغل المثقفين قدر اشتغال الساسة بها، ومن هنا كانت قيمة «فرانز فانون» صاحب كتاب «معذبو الأرض» الشهير جزءا من حركة الثورة الجزائرية فى العالم الخارجى رغم أن معظم

المثقفين الجزائريين لم يولوه ذلك القدر الذى يستحقه فى التأريخ للثورة الجزائرية.

إن وضع الثورة الجزائرية فى العالم الثالث بل وفى حركة «العالمثالثية» نفسها كان له تميز خاص لفترة طويلة بخلاف المعنى العام لحركة التحرر الوطنى العالمية. وليس صدفة أن «أحمد بن بللا» الذى ما زال يبعث «بالرمز الجزائرى» هنا وهنالك، ما زالت حركته «عالمثالثية»؛ حركة «للجنوب تجاه الشمال»، كما بدت الثورة الجزائرية رسالة جنوبية- فى أفريقيا وآسيا نحو الاستعمار الغربى الاستيطانى رغم تصميم الأخير على البقاء لفترة راسخا فى جنوب أفريقيا وما زال كذلك فى فلسطين. وأعتقد أن قدرة الثورة الجزائرية على «الإثارة» فى «الشمال» قد تميزت بسرعة أكثر لم تحققها الثورة الفلسطينية إلا مؤخرا. وكان درس الثورة الجزائرية مع اليسار- الأوربى بل وداخل الجزائر نفسها درسا آخر لاشك يفيد الفلسطينيين- لمعنى أولوية التحرر الوطنى على ارتباكات الجدل الماركسى الأوروبى التقليدى منذ ذلك الوقت. لكن «غرور ثورة التحرر» يجب ألا ينسينا أبدا، أخطاءنا الداخلية أو قل مصاعب تحليلاتنا الذاتية لحركة التضامن فى العالم بعناصرها الجدلية التى يتوجب فهمها بالموضوعية، وحتى بالبرود المناسبين، لأن «سلة التحليلات» التى أحاطت بالجزائر تكاد تكون مدعوة الآن مرة أخرى بعد خمسين عاما من قبل القوى الوطنية الديمقراطية نحو قضايا تحررنا فى العراق وفلسطين، رغم تنوع الأطراف والأوضاع بحكم ما مضى من أعوام.

ظل «الكفاح المسلح» الجزائرى، رمزا قويا فى العملية الثورية فى العالم- لقربه من «قلب العالم» الجغرافى والاستراتيجى عن انتصاراته مثلا فى الهند الصينية، وليس صحيحا مثلما تشيع الآن بعض أطراف عملية التحرر الوطنى أن «التضامن العالمى» لا يمكن استقطابه لحركة «الكفاح المسلح»، فقد ظلت حركة التضامن- بقدر ما

هى شعبية- مع رموزا الكفاح المسلح لفترة طويلة بعد ثورة الجزائر نفسها وبدعم منها وخاصة فى أفريقيا، شهدت بذلك قيادات المستعمرات البرتغالية وجنوب أفريقيا وناميبيا.. إلخ، بينما كانت البرجوازية العربية تحاصر الحركة الفلسطينية.. وفى تقديرى أن التطور الداخلى لبعض ثورات الكفاح المسلح هذه بدءا من الجزائر- هو الذى أضعف «الاستقطاب العالمى» مع الثورة المسلحة، بسبب سلوك الطبقة الاجتماعية والنخب القائدة للثورة عقب وصولها للسلطة الذى لم يعن تلقائيا انتصار الثورة بل أبقى تناقض «المسلح» و«السياسى» و«الثورى» قائما حتى أنهك رمزية الثورة نفسها ناهيك عن نموذجها. وقد كان تقدم أوضاع معسكر «الإمبريالية العالمية» نفسه، والسياسات الاقتصادية الاجتماعية العالمية الجديدة، مع تدهور أوضاع المعسكر الاشتراكى قبل سقوطه المباشر بمدة، أثر بدوره فى طبيعة الاستقطاب لغير صالح معسكر التحرر الوطنى وثوراته.

ولا شك أن الثورة الجزائرية كانت مؤهلة لمشاركة فعالة فى تعبئة معسكر التحرر، بل حافظت على هذا الدور لفترة امتدت من الستينيات إلى السبعينيات. ولأن علاقتها كانت عضوية بثورة يوليو- مهما شكك البعض فى ذلك، فإنها كانت تدفع بالشعلة فى قلب العالم الثالث حتى وثورة يوليو تتعثر عقب هزيمة ١٩٦٧. كان ذلك ضمن حالة الثورة الأفريقية، وفى حركة عدم الانحياز وتجمعات العالم الثالث. كانت ثورة يوليو أطلقت ضمن هذه الأطر مبادرة التوجه لمعالجة البعد الاقتصادى للتحرر الوطنى بمراجعة العلاقات الاقتصادية الدولية بعقد مؤتمر التجارة والتنمية الدولى فى القاهرة ١٩٦٥ فى أطر الاقتصاد العالمى للتحرر الوطنى. لكن الثورة الجزائرية حملت المشعل بعد ١٩٦٧ فيما عرف بالدعوة «لنظام اقتصادى عالمى جديد» وحوارات «الشمال/ جنوب» التى مازال «بن بللا» يعمل فى إطارها،

بل وحركة العمل العربى الأفريقى وأشكاله التضامنية التى دفعها بومدين عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وليس هنا مجال الحديث عن التنسيق أو العلاقة العضوية بين الناصرية والبومدينية.. إلخ. لأن حديثنا مازال متوقفا عند معنى «الثورة» فى العالم الثالث، وفى «الكلى» منه وليس فى الجزئيات المثيرة. ومازال التاريخ لم يكشف عن كل تفاصيل مثل هذه العلاقات، فلا ثورة يوليو ولا ثورة الجزائر قد حظيت بعد بعملية توثيق شاملة ومعمقة، ومازال أصحاب «الغرض» يعرقلون هذه العملية بلا معنى، وكأنه لا يكفى مرور خمسين عاما وأكثر على الثورتين لتأذن هذه الفئات المغرضة «بالتوثيق» حتى وفق مبدأ عفا الله عما سلفّ ما لم يأخذوا بالمبدأ الحضارى «للتوثيق»! ولذا مازال التاريخ الشفاهى، أومنهج المذكرات الشخصية هو المصدر الأساسى رغم أنه غير كاف.

ولقد مررت شخصيا بنموذج فى هذا المعنى وأنا أسجل مع الأستاذ محمد فايق ذكريات يوليو مع العمل الأفريقى بأمل أن أعدها للنشر قريبا، وجدتنى مثلا أناقشه فيما بدا لنا- شباب الشئون الأفريقية- فى الستينيات من بعض مظاهر التنافس المصرى الجزائرى فى العلاقة بأفريقيا بعد نجاح الثورة الجزائرية، وهو ما اعتبرناه اتجاها «لأفرقة» الثورة الجزائرية مقابل «عروبية» القاهرة!.. إلخ. وكانت الأمثلة البسيطة لذلك عرض النزاع الجزائرى المغربى على منظمة الوحدة الأفريقية وليس الجامعة العربية، أو إزاء الموقف من ثورة زنجبار أو العمل فى لجنة تحرير المستعمرات.. إلخ، لكن محمد فايق راح يؤكد من موقعه فى ترسانة الرئاسة- أن ذلك لم يكن بغير تنسيق بين عبد الناصر والقيادة الجزائرية لاعتبارات مختلفة، وإن لم تتوفر وثائق هذا التنسيق لأى منا. كذلك أتذكر كيف أثارنا نحن الشباب فى هيئة الشئون الأفريقية تقرير ورد من إحدى السفارات المصرية أواخر الستينيات عن

حديث لمسئول جزائرى كبير فى اجتماع لوزراء الخارجية الأفارقة عن التأييد الذى حظيت به الثورة الجزائرية من عديد من الدول والقوى حاءت مصر فى ذيل قائمتها، وكان السيد أمين هويدى وزير دولة فى ذلك الوقت الذى لا أملك تحديده تماما- ووجدته قد أشر على هذه الفقرة بعبارة أسى: «ولا حول ولا قوة إلا بالله»! وعندما قابلت السيد «أمين هويدى» بعد ذلك بعقدين تقريبا وتذكرت الواقعة، أشاح بطريقته الخاصة مشيرا على بقراءة مذكرات «فتحى الديب» عن الثورة الجزائرية وعلاقتها بمصر مثلا مهما كان الرأى فيما احتوته، لكننى ذكرته أيضا بأن من أقابلهم من الجزائريين لا يشعرون بالارتياح أبدا لهذه المذكرات ولم يكن أمام النقاش إلا أن يثير مسألة «التوثيق» على الجانبين. وقد لا تكون المسألة متعلقة فقط بالتوثيق، ولكنها تتعلق أيضا بمدى توفر الدراسات التوثيقية وخاصة فى الجزائر عن وقائع وعلاقات الثورة. ويؤسفنى القول أن ما صدر بالعربية موثقا قليل جدا لأن معظم ما صدر هو من كتب الرأى أو دراسات «بحثية» من إنتاج طالب الإبراهيمى أو محمد الميلى أو مصطفى الأشرف أو محمد حربى أو جغلول، ولم يشف قدرا من غليل المثقف العربى إلا الترجمة الحديثة لأعمال محمد حربى عن جبهة التحرير الجزائرية أو سليمان الشيخ عن «الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين»..

وقد يدهش القارئ أن تتحول مسألة «التوثيق» إلى موقف قرين «التحولات الطبقية» سواء فى الجزائر أو مصر! لكن المسألة الطبقية، أو النخبوية فى تقدير البعض تمسك عمليا بتلافيف كثير من التطورات الأخرى التى تتعلق بمصير «الثورة».. وما بقى فيها.

وفى الجزائر أكثر من غيرها لعبت «الدوائر الداخلية» فى الثورة دورا أطول عمرا، حيث ما زالت تؤثر فى مجريات الأمور المباشرة أحيانا- حتى الآن، ومازالت بعض

الرموز الفعالة- أو الفاعلة- رموزا لما يجرى فى تحديد مصير النموذج. ودعنى لا أتحدث فى «ذكرى» الثورة عن مشاكل السياسة اليومية التى تكشف عن نفسها فى تحليلات أخرى، لكن لنتناول بعداً استراتيجيا مثل «ثورة تحرر وطنى فى مجال التحديث» أو قل التحول الاجتماعى الجذرى لنهوض أبعد من النهوض الوطنى، كضرورة لتقدم الشعوب وأدوارها، وهو ما رشحت الثورة الجزائرية نفسها له منذ احتلت هذه المكانة التى أشرنا لها على المستوى العالمى أو مستوى العالم الثالث.

لقد كان التصور الموروث عن الفكر الاشتراكى؛ «اللينينى» أحيانا أو «الماوى» أحيانا أخرى أن ثورات «العنف الثورى» سترد «العنف الاستعمارى» على أعقابه وخاصة عندما يكون الاستعمار استيطانيا لتنتقل بجماهير الثورة إلى مرحلة جديدة من التطور، أو التحول الاجتماعى الجذرى، وارتبط رواج تنظيرات «فانون» بوجه خاص منطلقا من خبرته مع الثورة الجزائرية بهذا التفسير، لكن رياح الثورة الجزائرية، لم تمض دائما بما تشتهى السفن!. والحق أن ذلك لم يكن مصير الثورة الجزائرية وحدها، ولم يكن الحال كذلك فى العالم العربى أو الأفريقى بشكل خاص، وإن اختلفت الأسباب والفاعلون. ولو أخذنا فى إطار الجزائر نماذج من فئات «عسكر الثورة» من المجاهدين أو «البيروقراطية» أو «المرأة» التى رفعت الحجاب مشاركة للثورة المسلحة ووضعنا ذلك موضع المساءلة، لقلنا إنهم جميعا لا يملكون الجواب الشافى عن سؤال «الثورة».. وماذا بقى منها! ولأننا نتحدث هنا عن المصير والاستراتيجية والفرص الضائعة، فدعونا نعرض لبعض التحليلات عن مسألة المصائر هذه، فى مراحل مختلفة من تاريخية «الثورة»...

«محمد الميلى» مثلا فى منتصف السبعينيات ينكر على المثقفين العرب اعتبار فكر «فانون» عن العنف الثورى معبرا عن الثورة الجزائرية؛ لأنه «صناعة غربية» أساسا،

لـيرى هـو أن الواقـع الجزائـرى مـازال يعـبر عـن ذاتيـة «الثوريـة العربيـة الإسلامية»..إلخ. فما هى هذه «الذاتية» التى يتحدث عنها الميلى؟ أدب الطاهر وطار يعتبرها مجموعة أخطاء الماركسيين والإسلاميين على السواء، ومصطفى الأشرف يعرض مشكلة الثورة أمام مطب تكوين «الأمة»، وطالب الإبراهيمى يعتبرها ثقافة مضادة للاستعمار الثقافى مُنّظرا لتطور «الإسلامية»... وسليمان الشيخ يتوقف عند ثقل هموم «اليقين»... إذن فنحن أمام «حملة تراثية» لا تؤدى إلا للتوحد مع «المحافظة» وليس التحول الثورى، مصيرا للثورة... لذلك لم ندهش أمام تحليل اقتصادى «ليبرالى» لا مع مثل «أحمد هنى» الذى جاءنا فى القاهرة أواخر الثمانينيات متحدثا عن أزمة «الثورة» التى يسببها العسكريون والبيروقراطية معا معوقين حتى نتائج ترسانة «التصنيع الثقيل» الذى مضت فيه الثورة بإمكانيات الجزائر الاقتصادية الكبيرة، دون أن تتيح «للطبقة الصناعية» نفسها فرصة الإدارة الحديثة لهذا التصنيع، بل مضت هذه الطبقة الجديدة من العسكر والبيروقراطية تحول منتج «الثورة الصناعية»- «المالى» إلى «تملك الأرض» باسم «الثورة الزراعية» أيضا فلم تتحقق بذلك المكاسب المتوقعة من «الثورتين»، اللهم إلا أزمة الحكم فى الثمانينيات أمام جماهير مقهورة لا تملك لنفسها نفعا ولا ضرا! ولم نستطع أن نفهم من هذا التحليل معنى استمرارية الثورة الجزائرية ممثلة فيما عرف «بالبومدينية» التى ارتبطت عمليا بهذه الإنجازات الكبيرة، وليس مجرد المسميات، لكن الأستاذ الباحث لم يكن مدعيا الثورية ليقول إن الطبقة العاملة أو المثقفين الحقيقيين قد حرموا من إدارة مصائر الثورة التى تحملوا عبء مسيرتها. وتركزت رؤية الباحث فى كتيب صدر بالقاهرة قبل أزمة انتفاضة ١٩٨٨ فى «الشارع الجزائرى» على أن الاحتمال الوارد هو تقدم فئات تكنوقراطية صناعية جديدة لقيادة المجتمع إذا سمحت لها العسكرية أو البيروقراطية بذلك من أجل حركة تحديث حقيقية أمام «ثورية» أو تقليدية محافظة.

لكن يبدو أنه لا العسكرية ولا البيروقراطية سمحت إلا بفتح الباب لطبقة «التحرير الوطنى» الجديدة لتنهج نفس ما انتهجته طبقات «الانفتاح» فى مجتمعات أخرى مثل مصر وغيرها، مع فارق أساسى أن طبقة الانفتاح المصرى مثلا لم تعلن أية صلة لها بالناصرية أو التحرر الوطنى!

عالم اجتماع جزائرى بارز عالج مسألة انكشاف المجتمع الجزائرى على الحداثة أو بالأحرى أمام الحداثة، وذلك قبل انتفاضة الشارع عام ١٩٨٨ أيضا. ورغم انطلاقه «على الكنز» من موقع فكرى آخر لكنه عاين الأزمة من زاوية القوى صاحبة المصلحة فى تحديث المجتمع وفى ثرواته، وتحوله الاجتماعى، ولذا مضى يتوقع أن الأزمة فى طريقها للحل عن طريق القوى الاجتماعية الجديدة التى يهمها استمرار الثورة الجزائرية بمضمونها الاجتماعى، ويكاد يكون «الكنز» قد انتقد نفسه فى كتابات لاحقة بعد ١٩٨٨ وهو يرى كيف يضيع «الشارع» فى غياهب الماضى وليس المستقبل، وكيف تضيع قيم «الحداثة» والتحول الاجتماعى الجذرى على أرضية «يكمن» فيها من حلل قادتها دمه شخصيا!

ألا يثير ذلك سؤال الثقافة السياسية الذى أثارته ثورات التحرر الوطنى وفى حالتنا هذه الجزائرية على وجه الخصوص؟ معالجات سوسيولوجية حديثة ومتعددة داخل الجزائر نفسها رأت أن الثقافة السلفية التى تفجرت بها أحداث ١٩٨٨ أو تصاعدت بعدها لم تكن بعيدة عن دوائر «ثوار الجزائر»، منذ وقت مبكر ولم يوفر تجديد «بومدين» للثورة، ولا ثورته الصناعية أو الزراعية أرضية جديدة للتحديث أو التحول الاجتماعى الجذرى، فلا المرأة جنت ما قدمته يداها للثورة، ولا جهاز التعليم «التعريبى» نقل من المشرق أفكارا تحديثية بل نقل الكثير من فكر القوى الدينية المحافظة و«المسيسة دينيا»، فانتهى أمر الثورة من خلايا جبهة التحرير إلى

«زوايا» السلف المتدين، وعندما جاءت أزمة الصناعيين والزراعيين والتحديثيين بترسانة البطالة والفقر، لم يكن أمام هذه القوى المهمشة اجتماعيا والمستبعدة سياسيا فى ظل شمولية تتمترس على رأسها العسكرية والبيروقراطية إلا أن تفجر نفسها» بالعنف فيما يشبه «الاستشهادية» أمام مأزق الحياة الدنيا الذى ضاق بهم. وكانت فئات لم تحسب فى التحليلات 'لاجتماعية السائدة، كامنة فى كل المواقع التى قادتها عناصر ليست بعيدة عن قلب «الثورة المستمرة»، بدت لها السلفية الضارية فى التاريخ أفضل لمصالحها من التحديثية التى قد تضرب بمسار المصالح الخاصة.

وعلينا الآن أن نعود للسؤال الأول، ماذا بقى وماذا تنحى من الذاكرة الوطنية للثورة؟ عندئذ سنعود أيضا إلى ما قلناه عن آليات الذاكرة الشعبية التى لا تنحى وقائعها الحية بسهولة، بل إن جيل التحرر الوطنى من أمثالى- يظل دائم الاستدعاء لهذه التجارب التاريخية، خاصة عندما نعانى مكائد الإمبريالية الجديدة ضد شعوبنا. وهنا يظل تراث الثورة الجزائرية، وذاكرة «العنف الجزائرى» ضد الاستعمار، حاضرا، وليس أدل على ذلك من استمرار صعود «جبهة» التحرير الوطنى الجزائرية وهبوطها على الساحة، حتى مع استمرار المخاوف من أن يعنى ذلك احتمال قدرة الإمساك بتلابيب الجماهير بعيد عن مزاج «التمرد» الموروث من أجل عملية تفاعل جديدة فى اتجاه التحرر الاجتماعى، وعبور مضايق الإنقاذ المتعددة بسلام يستعيد الدور الجزائرى فى دوائر التحرر الوطنى.

وإن لم يبق معنى خاص لذكرى الخمسين عاما على انطلاقة الثورة الجزائرية فلتبق أمنيتنا أن تكون ذكرى الخمسين عاما على باندونج- أبريل ٢٠٠٥- فرصة لمراجعات مهمة من قوى ثورات التحرر 'لوطنى الباقية- وفى مقدمتهم أحرار الجزائر نستعيد بها بعضا من روح باندونج.

المقال الخامس:

حالة زيمبابوى

■ ١- ماذا يقلق الغرب فى زيمبابوى؟

أدهش دائما من تلك الحملات الكبرى على الحكم فى زيمبابوى من قبل الإعلام الغربى كلما جاءت سيرتها بحدث من أحداثها، وحتى بدون مناسبة أحيانا! ما بالك بانتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية فى ضربة واحدة؟ ويبدو الأمر كأن الرئيس موجابى وحده هو الذى قضى فى الحكم ٢٨ سنة! أو أنه وحده متمثلا زعامة كبرى تنفرد بالحكم مع حزبه المسيطر؟ إلى غير ذلك من الافتراضات أو الصفات التى يتمتع بها عشرات الحكام فى أفريقيا والشرق الأوسط.. وقد فوجئت برئيس الوزراء البريطانى يصرح عشية احتمال إعادة الاقتراع الرئاسى فى زيمبابوى، بقوله إننا لا نريد موجابى؟ فذكرنى ذلك بمواقف فى الشرق الأوسط تطالب بانتخاب رئيس للبنان وإلا فلن تشارك فى أى عمل عربى؟ وكأن من واجبات هذا الرئيس أو ذاك تحديد رئاسة هذه الدولة الأخرى أو تلك؟ لكن الموقف من مسئول بريطانى بالذات يعد لافتا بحق، ليظل السؤال عن أسبابه العميقة تلك التى جعلت بريطانيا تقود الكمنولث كله لمقاطعة موجابى، وحرمت زيمبابوى من الاستثمارات الأوربية والأمريكية، وتضغط على جنوب أفريقيا ذات الرأسمالية المتوحشة لتفعل ذلك نسبيا وعلى مضض. وحيث قد نشر الكثير عن تطور الوقائع فى انتخابات زيمبابوى، وسواء أعيد الاقتراع على منصب الرئيس أم انفرد بها أحدهما فسيظل السؤال قائما؟ والتساؤلات المدهشة قائمة أيضا. أليس موجابى هو الذى تمت معه صفقة

الاستغلال ضد منافسيه (حزب «زابو» بقيادة جوشوا نكومو) بتيسير عملية الاستقلال أمام حزب «زانو» (١٩٨٠) فيما سمى باتفاق لانكستر هاوس مقابل تيسير بقاء المستوطنين الأوربيين (بريطانيين فى الغالب) فوق أرض زيمبابوى الزراعية الخصبة لمدة عشر سنوات، ليبدأ الإصلاح الزراعى وتعويضاتهم بمعونات بريطانية عام ١٩٩٠؟ وقد بقى سبعون ألف مستوطن فى البلاد بعد الاستقلال تملك ١٠٪ منهم فقط حتى وقت قريب حوالى نصف الأراضى الزراعية (المزارع التجارية) فى المرتفعات؟ وبعض هؤلاء الملاك يملك جنسيتين أو يتمتع بعضوية مجلس اللوردات مؤخرا.

وقد حاول «موجابى» طول الوقت بين ١٩٨٠-١٩٩٧ أن يقنع بريطانيا باستكمال وعدها بدفع ٧٥ مليون استرلينى لتسديد تعويضات يسترجع بها الحكم الأراضى للمعدمين الأفارقة فرفضت ذلك حكومة تاتشر وبعدها بلير، متهمين إياه بالفساد وتوزيع الأراضى على معاونيه فى الحزب. ومع ذلك ترد الإحصائيات لتقول إن أربعة آلاف أوربى فى المزارع التجارية يملكون ١١,٢ مليون هكتار، بينما عشرة آلاف مزارع أفريقى جديد (ولنفترض أنهم ناس الحزب) حصلوا على ١,٢ مليون هكتار فقط، وراح مليون مزارع أفريقى غير قادرين على الحصول أكثر من ٣ هكتارات لكل منهم...

ورفضت بريطانيا طول الوقت إمكان استيلاء الحكم فى زيمبابوى على الأراضى طارحة مساعدات التعويضات فى إطار «البيع والشراء الحر» بين البيض والسود! وحتى فى هذا الإطار لم تصل المعونات لأكثر من ٣٠ مليون استرلينى، لتبقى كرامة الحكم بين ١٩٩١-٢٠٠٠ معلقة فى يد السيد البريطانى، وقد مضى على اتفاق لانكستر عشرون عاما بدلا من عشرة، وبدون أية نتائج! وهنا تفجرت العلاقة

بإعلان موجابى السيطرة على الأراضى وإعادة توزيعها وفق قوانين داخلية وطنية.. الأمر الذى لم يهدد لوردات بريطانيا وحدهم فى زيمبابوى، بل وهدد بتفجير قضية مصير أراضى المستوطنين الأوربيين كلهم فى جنوب أفريقيا وناميبيا، وهى بالملايين التى تسيطر عليها شركات أوربية كبرى ولوردات تاركة أكثر من ثلاثين مليون أفريقى فى «البانتوستانات» التى ورثها حكم «الأبارتهيد» لنظام «التحول الديمقراطى» فى جنوب أفريقيا!

إذن فلابد من التخلص من «موجابى»، ونقاط ضعفه عديدة بالطبع ليس عمره (٨٤ سنة) أو مدة حكمه (٢٨ سنة) إلا إحداها. لكن تظل طبيعة نظام موجابى، وحزب الزانو القديم، وموروثه كحركة تحرير زيمبابوى، ميراثا لابد من التخلص منه، ولا يعدم أى متدخل أن يجدا أسبابا ظاهرة فى طموحات طبقته الجديدة الفاسدة، أو انهيار الدخل القومى بسبب الحصار الشديد لأكثر من عشر سنوات، بل وانهيار أسعار المحاصيل الزراعية التى تنتجها زيمبابوى بالأساس (الذرة- القطن- الدخان) وكلها تخلق أوضاعاً يمكن مهاجمة النظام منها بسهولة. وللأسف لم يفهم «الزعيم التاريخى» الرسائل التى يبعثها هذا الوضع عن ضرورة انسحابه بشرف بل استمر متخلياً عن معظم قيمه «التاريخية»، ليبعث بالقيم السائدة ومنها محاولة اللعب بالأوضاع الإقليمية، أو بعبثية الليبرالية الجديدة! وكلاهما لم يشفعا له. فقد أرسل قواته المسلحة لفترة إلى الكونغو مع قوات أنجولا ضمن عملية منافسات إمبريالية واضحة حتى استقر الأمر للمصالح الأمريكية هناك مؤخراً.

ثم تمسك بشكل ساخر لفترة بأن الزانو ما زال «يتمسك» بالماركسية اللينينية – طوال التسعينيات!- متصوراً منافسة اليساريين فى جنوب أفريقيا غير مقدر لفارق التنظيمات الشعبية فى البلدين، ثم ترك ذلك إلى لعبة الليبرالية الجديدة التى يدهشنى

تجاهل الغرب «الليبرالى» لها وهو يهاجم «موجابى» بهذا الشكل هاربين من أصل الصدام حول «الأرض» ليصوره مجرد ديكتاتور وفاسد.. وحده.. والمتأمل فى الموقف من هذا الجانب يمكنه ملاحظة الآتى:

ثمة حرية لتنظيم الأحزاب فى زيمبابوى منذ حوالى عشرة أعوام، وحركة عمالية جاءت بزعيمها «تشفا نجراى» على رأس الحركة الديمقراطية للتغيير معارضاً لموجابى، قادت مظاهرات على نمط المعارضة البرتقالية فى أوروبا الشرقية لفترة، وثمة قضاء أسقط قضايا الحكم ضد زعيم المعارضة لثلاث مرات، وثمة انتخابات شفافة منذ عقد من الزمان لمرتين لم يحصل موجابى فى الأولى (٢٠٠٢) إلا على ٥٤٪ وها هو يعيد مع غريمه فى الثانية (٢٠٠٨) بل وفاز معارضه بأغلبية مقاعد البرلمان فى الأخيرة مقابل ثلثها تقريباً فى الانتخابات السابقة! فأية ليبرالية هذه يرفضها رئيس الوزراء البريطانى؟ أم أن عينه فقط على أراضى زيمبابوى، والتنسيق مع الرئيس مبيكى الزائر الآن للندن لحماية الجنوب الأفريقى كله من عبثية استمرار قيادة «موجابى» الذى لن يسقطه إلا فساده، وانفراد أعوانه بالسلطة والثروة فى البلاد وهو ما لا يذكر كثيراً.

الموقف مهدد بانكشاف وضع موجابى ولذا قدم للقوة الغاشمة لبقائه شخصياً لصالح الثلة المحيطة به، ما دام لم يرتب الوضع فى البلاد لصالح عدالة اجتماعية حقيقية والتوزيع الحقيقى العادل للأراضى. وثمة تهديد من قيادة الجيش والشرطة بالتدخل لصالحه. وأظن أن وساطة جنوب أفريقيا وحدها مبكراً هى التى قد تجنب زيمبابوى مصير كينيا فى التوتر الدموى، وإن كانت تشير إلى الانتهاء لنفس المساومة بين بقاء الرئيس والمعارضة معاً. ف أفري

■ - تجربة فى اقتسام السلطة:

الإعلان الأخير فى « هرارى » – زيمبابوى – منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ باتفاق

حزب الرئيس «موجابى» (زانو) وحزب الحركة الديمقراطية للتغيير بقيادة «تشيفانجيراى» ورفيقه المنافس فى الحركة، جاء فى نفس الوقت مع إسقاط المحكمة فى جنوب أفريقيا للاتهامات ضد رئيس حزب المؤتمر الوطنى « جاكوب زوما» المرشح لرئاسة جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٩ بعد انتهاء مدة الرئيس « مبيكى » الثانية وفق دستور البلاد .مما يجعل الرسائل التى تبعثها منطقة الجنوب الأفريقى منذ سقوط النظام العنصرى أوائل التسعينيات، تثير دهشة المعلقين والمعنيين بقضايا تداول السلطة، أوتصفية الصراعات الداخلية باقتسام السلطة بين الأطراف المتصارعة.

ولابد أن نضيف إلى ذلك المشهد، العناصر الإقليمية التى سرعان ما تتدخل لطرح مشروعات حل الصراع مثل تدخل دول منظمة التنمية لدول الجنوب الأفريقى (سادك) مع حضور ما للاتحاد الأفريقى نفسه. وهذه اللوحة جديرة بالتأمل الجاد فى منطقتنا العربية ، حيث لا ترد فيها حلول المشاركة الشعبية، أو تصفية الصراعات بشكل خارج الحلول على طريقة المماليك، أي حلول التصفية السياسية الشاملة ما لم تكن الدموية المباشرة، ولن أشير هنا للنماذج العربية، وإنما قد يكفى عرض بعض الأمثلة المقابلة على المستوى الأفريقى لنكتشف حالنا بسهولة .

لعل أبرز الأمثلة منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى، كان اتفاق الأفارقة مع النظام العنصرى بقيادة البيض على إعادة ترتيب السلطة والثروة معا، بحيث فاز الأفارقة – ولو شكليا – بالسياسة، وفاز البيض – شبه كليا- بالاقتصاد. ثم بدأت العملية السياسية تأخذ مجراها لصالح إعادة التوازن تدريجيا. حتى كان فوز « جاكوب زوما» نفسه مؤخرا برئاسة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ضد محاولات « مبيكى » إبعاده بما أشيع عن ترتيب ستة عشر قضية فساد ضد «زوما»، وبراءته

منها مؤخرا ...وكان ذلك وعدا بتوازن توزيع الثروة والسلطة معا مع البيض فى المرحلة القادمة، وعبر إجراءات دستورية وقانونية منضبطة ومؤسسية ، تضمن استمرار تطور جنوب أفريقيا الديمقراطى فى منطقة تحتل فيها المكانة البارزة كما نرى ...

هذه البداية التى احترم فيها الأفارقة مكانة جنوب أفريقيا الإقليمية، جعلتها فعلا رمانة الميزان فى حل مشاكل موزمبيق ثم أنجولا، ذات الطابع المسلح، وهى التى انتهت أخيرا بحل مشاكل زيمبابوى ذات الطابع الدستورى، وبحضور كثيف لمجموعة رؤساء منظمة (سادك) الإقليمية، التى جعلت لجنوب أفريقيا نفسها وزنا فى حل مشاكل كينيا من قبل، بل وتمد يدها برفق إلى الصومال والسودان. ويتم هذا الجهد الدبلوماسى والسياسى من قبل الرئيس «مبيكى» الذى يواجه أزمة شخصية دستورية قوية مع حزبه، تشير إلى إمكانيات الحلول الديمقراطية للصراعات على السلطة بطرق متنوعة.

والمثال الأبرز الآن بين هؤلاء جميعا هو حالة « زيمبابوى » . والصراع العميق الذى نشأ بين حزب الاتحاد الوطنى برئاسة « موجابى » ، وحزب الحركة الديمقراطية للتغيير منذ انتخابات مارس ٢٠٠٨، وتم الاتفاق على حله هذا الأسبوع من سبتمبر ٢٠٠٨، ولن ندخل فى تفاصيل سبق ورودها فى كثير من المصادر، ولكن لنتناول دلالات بعضها من واقع الوثائق الكاملة التى وقعها الطرفان فى هذه المناسبة :

* كان تعديل هيكل السلطة بإدخال تشكيل مجلس الوزراء برئاسة زعيم المعارضة الساب ، ومجلس اقتصادى وطنى، ومجلس أمن وطنى رغبة أكيدة من الطرفين فى الحضور المشترك فى السلطة، وإقامتها على أسس تحديثية بدل نظام

«الحكم الشمولى» للرئيس «موجابى وحزبه». ولكنه فى نفس الوقت جعل القوات المسلحة تحت إمرة الرئيس، والبوليس والأمن والعدد الأكبر من الوزراء مع زعيم المعارضة السابق لضمان أمان المواطنين، وسياسة تنفيذ البرامج فى المرحلة المقبلة.

* لابد أن نلاحظ أن رئيس البرلمان تم اختياره من المعارضة السابقة إلى جانب أغلبية مجلس الوزراء ، لأن نظام « موجابى» كان يسلم منذ وقت مبكر بحصول حزب تشيفانجيراى على الأغلبية فى البرلمان رغم اتهامات التزوير التى لحقت به بسبب الموقف فى انتخابات الرئاسة. وكانت مطامح تشيفانجيراى أعلى من قبول الاقتسام منذ وقت مبكر، بسبب الدعم الغربى الكبير له. بل ويلفت النظر هنا أيضا أن السيد تشيفانجيراى، هو رئيس اتحاد العمال الأسبق والمدعوم طبعا – فى النظام الشمولى – بنفوذ الحكومة والحزب، ومعنى ذلك توفر ظروف موضوعية – ما لم نقل ديمقراطية – لخروجه من الحزب أو على الحزب، وتشكيل حركة سياسية (الديمقراطية للتغيير)، وفوزها فى الانتخابات العامة بالأغلبية رغم رئاسة «موجابى » !

*لم يشأ الرئيس «موجابى » وحزبه أن يبدوا مهزومين فى توقيع اتفاق هرارى، وإنما راح يسجل مسئولية التدخل الأجنبى عن تدهور الموقف فى بلاده لنكتشف مع جماهير زيمبابوى طبعا – ومن خلال الوثيقة - كيف أن العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا – أو فرضت بنفوذهما عبر القنوات والهيئات الدولية، قد شملت مصادرة كافة مناحى الحياة لشعب زيمبابوى. وفى مادة خاصة بطلب رفع العقوبات (المادة الرابعة من الاتفاق) أشارت إلى حوالى عشرة إجراءات قاسية من هذا النوع عن منع القروض والمساعدات وأشكال التعاون والمصادرات من قبل معظم بلاد العالم ، بما يفسر ما يتردد عن وصول معدل التضخم فى زيمبابوى إلى

أحد عشر مليونا فى المائة كصورة كاريكاتورية فى الاقتصاد العالمى، بينما يتمتع شعب زيمبابوى بثروات معروفة معدنية وزراعية ، ويتمتع بعلاقات وثيقة مع عدد من دول أمريكا اللاتينية ودول عربية وإيران وغيرها ، ولكن الموقف يكشف عن لعبة الإعلام الدولى وهيئات المال الدولية التى تمسك بزمامها الدوائر الغربية الكبرى حاليا ..وبعدما كشف الموقف كله عن طبيعته فى ظروف المصالحة، انطلقت هذه الهيئات جميعا تعد بالمساعدة العاجلة بحوالى مليار ونصف من الدولارات، ولحين إتمام الدعم الشامل خلال السنوات العشر القادمة! وليس معنى ذلك إلا رسالة متجددة بأنهم يستطيعون المنع والمنح، وأن المصائر فى يد أصحاب المال الدوليين ما دامت لا تتحرك الدوائر المحلية أو الإقليمية بالشكل المناسب.

* الرسالة الأخرى فى الاتفاق جاءت حول «أرض زيمبابوى» وفى المادة الخامسة المطولة بدورها. وقد حرصت كل الأطراف على تسجيل مواقفها، وكان المعسكر الغربى وراء ضرورة تعديل مواد الإصلاح الزراعى الصادرة من قبل حكومة « موجابى « عام ٢٠٠٠، لإعادة تعويض الأراضى التى كان يسيطر عليها المستوطنون، ونجحوا فى فرض ذلك بالطبع على الاتفاق ، ولكن إدارة «موجابى » حرصت بدورها على تسجيل موقفها بتحديد أنماط الملكية الاستعمارية العنصرية للأرض فى زيمبابوى قبل الاستقلال وبعده والحاجة إلى إقرار مبدأ المصلحة الوطنية والمساواة والعدل بشأنها. بل إن الاتفاق يعيد التنبيه لمسئولية بريطانيا عن تعويضات المواطنين كما جاء فى اتفاق الاستقلال ١٩٨١ مثلما على حكومة «موجابى» النظر فى تعويضات برنامج ٢٠٠٠..ومن الطريف هنا أن نذكر الإشارة التى وردت فى مواد الأرض عن حق النساء بالكامل والعادل فى ملكية الأرض وتعويضهن .

وفى الاتفاق مواد كثيرة جديرة بالتأمل لكنها تظل جميعا ، فى إشاراتها إلى الدستور الجديد، وإلى الالتزام بالتنفيذ الحقيقى ، وإلى الدور الإقليمى تحديدا .. مما يكشف عن قدرات متقدمة فى التفاوض السياسى والاجتماعى، وحرص واضح على الوجود المشترك، فى إقليم مثل جنوب أفريقيا بتوقيع اتفاق مماثل لما تم فى كينيا منذ أشهر..ويثير ذلك التساؤل للمرة المائة ..ما الذى يمنع وصول هذا النموذج إلى منطقتنا العربية ، ونحن نعانى حالة الصومال والسودان والمغارب دون تقدم على مر سنوات وليس مجرد شهور كما رأينا فى مناطق جنوب الصحراء؟ وباستثناء الحالة اللبنانية لظروف خاصة جدا...ما الذى يحول دون تفاوض معقول حول تقاسم عادل للثروة والسلطة فى السودان تحضره كل الأطراف الوطنية والاجتماعية وتحول أو توقف أثر التدخلات الأجنبية الصارخة هناك؟ وما الذى يجعل التدخل باسم الجماعة الإقليمية، وأعنى الجامعة العربية غير مقبول إلى هذه الدرجة إلى حد عدم التوافق على الحضور فى رحابها من كافة الفرقاء وتعريض الموقف لتحله تدخلات الفرنسيين أو البريطانيين أو غيرهم؟ ولماذا يتكرر ذلك فى العراق وفلسطين بشكل مضطرد بينما رأينا اضطراد الحلول فى الجنوب الأفريقى من أنجولا إلى موزمبيق إلى زيمبابوى رغم الصعوبات الوفيرة بدورها هناك؟ هل يصعب تعلم لعبة اقتسام السلطة من الأفارقة ..ما دمنا نملك التاريخ والجغرافيا المناسبين لهذه اللعبة ...

٣- زيمبابوى... اختبار أفريقى أم عولمى؟

ها هى زيمبابوى تقترب من «التجربة الكينية» فى نفس الوقت الذى يتفق فيه رئيس كينيا مع زعيم المعارضة على تشكيل الحكومة وتوزيع مناصبها بين الفرقاء. لكن مع فارق ملحوظ، وتشابه ملحوظ أيضا... ففى كلا التجربتين يضطرب الموقف الداخلى بما يهدد مصالح داخلية بالطبع لكن مصالح كبيرة أيضا تقلق

الغرب، فكينيا مركز استثمارى كبير واستراتيجى للرأسمال الغربى، بل والإدارات الأوربية الأمريكية، وزيمبابوى تفجر مشكلة ملكية الأوربيين للأرض فى أنحاء الجنوب الأفريقى الذى يجب أن يكون مستقرا كله من أجل الثروات الكبرى فيه. وربما تكون زيمبابوى الفتيل الذى يتفجر بسبب المستوطنين الأوربيين والموقف البريطانى ليمتد إلى جنوب أفريقيا وناميبيا على وجه الخصوص. ربما لهذا السبب يصرح الرئيس «مبيكى» طول الوقت أنه ليس هناك أزمة...

وبسبب ضخامة المصالح هذه وخاصة العالمية منها، سارعت الأمم المتحدة بإرسال «كوفى عنان» إلى نيروبى فأقام هناك، مصحوبا بالتهديدات على ما يبدو لكل الأطراف حتى حقق الاتفاق. وكان التوازن القائم بين القوى الداخلية مع تهديد الاضطرابات، عاملا مساعدا إلى حد كبير لعوده الهدوء- النسبى فى تقديرى- إلى كينيا.

أما فى زيمبابوى، فمازالت بعض الفروق تلعب دورها فى الموقف. فالموقف الداخلى يحتقن بسبب عنصر داخلى هو ملكية مستوطنين أوربيين للأرض، حيث بقى بعد الاستقلال عام ١٩٨٠ حوالى سبعون ألف أوروبى ملك ١٠٪ منهم حوالى نصف الأراضى الزراعية الصالحة، مقابل أن تدفع بريطانيا تدريجيا حوالى مائة مليون دولار مساعدة للحكومة لتطبيق إصلاح زراعى يعيد النسبة الأكبر من الأراضى للأفارقة. وحتى عام ٢٠٠٠ لم تقم الحكومة البريطانية بواجبها هذا، بل كتبت وزيرة فى حكومة بلير عام ١٩٩٧ رسالة إلى موجابى تقول إنهم غير ملزمين بذلك! ربما «لذلك» يردد رئيس وإعلام زيمبابوى أن المعركة ضد «المستعمرين» البريطانيين بالذات. وربما «لذلك» أيضا يصرح «جوردون براون» رئيس الوزراء أنهم لا يريدون موجابى بالذات! وربما يحسر «شيفانجراى» زعيم المعارضة كثيرا

لأنه عندما حرك الحركة الديمقراطية للتغيير بدأ بالحصول على دعم واضح وتلفزيونى من المستوطنين! وبتوتر الموقف من هذه الزاوية، بدأت قضية «الأرض» تصبح هى القضية «الموازنة» للمسألة الديمقراطية فى زيمبابوى... بل والجنوب الأفريقى كله! من هنا نفهم لماذا تقف المعالجة حتى الآن عند حدود جماعة دول الجنوب الأفريقى المسماة «سادك» SADC، ولماذا يخشى الرئيس «مبيكى» فى قيادة هذه الجماعة أن يسمى الموقف فى زيمبابوى باسم «الأزمة». لكن الموقف هنا بات يختلف نسبيا عن كينيا. فهنا بريطانيا تتحرك على مستوى سياسى وأوروبى أمريكى وحتى مجلس الأمن، لتجعلها تحديا مباشرا لها، فتتحدى بذلك الرأى العام فى كل الجنوب الأفريقى، ناهيك عن «شعبوية» موقف «موجابى» الجاهز للتعبئة! ومصدر ذلك بالطبع الوعود البريطانية الخادعة للرأى العام الأفريقى، منذ استقلال زيمبابوى ١٩٨٠ وفق «صفقة الأرض» بالذات. ويستطيع موجابى أن يقول إنه صبر على بريطانيا كثيرا بعد الاستقلال، فلقد كان وعد المساعدة فى لانكستر هاوس مدته عشر سنوات، فصبر موجابى عشرين عاما. من ناحية أخرى لا يستطيع الغرب كثيرا أن يهاجم «ديكتاتورية» موجابى حتى إزاء موقفه الفج الأخير بتأخير، أو رفض نتائج الانتخابات الأخيرة، فالرجل سمح بتعدد الأحزاب منذ أكثر من عقد وفق الليبرالية الغربية وترك حركة المعارضة القائمة تتحداه فى انتخابات سابقة منذ خمس سنوات احتلت فيها أكثر من ثلث البرلمان ونافسه «شيفانجراى» نفسه وقتئذ وحصل على حوالى ٤٠٪ من الأصوات، وأغلبية العاصمة تحديدا..

والرجل فى المعركة الأخيرة، رغم رفضه للرقابة الأوربية للانتخابات لكنه التزم الرقابة الأفريقية التى جعلت الحركة الديمقراطية تحصل على أغلبية المجلس البرلمانى، وجعل زعيم المعارضة ينافس- حتى برواية موجابى- على ٤٩ أو ٥٠٪

من أصوات الرئاسة. فهو إذن كان يمضي فى المخطط «الليبرالى» إياه بما لا يجعله عرضة لكل هذه الحملة «الأوربية» البريطانية تحديدا. بل إن انتخابات زيمبابوى بدت أكثر عدلا من انتخابات كينيا التى شهد العالم كله بتزويرها من قبل إدارة الرئيس «كيباكى». وبسبب فجاجتها تلك سارع «الجهاز الدولى» للتدخل عن طريق «كوفى عنان» ومنظمة الاتحاد الأفريقى لتدارك الموقف، وحماية المصالح الدولية الكبرى فى مركز مهم لشرق أفريقيا كله والمحيط الهندى والقرن الأفريقى على السواء... ونجحت المساعى هناك، وتم الاحتفال بشراكة الطرفين المتصارعين.

أما فى زيمبابوى، فالأمر ما زال يبدو معقدا، لأن الموقف الأوربى هنا ليس وحده الآمر الناهى، وإنما يشتبك مع مصالح أفريقية كبرى أيضا فى الجنوب الأفريقى كله.. ولأن مركز الرئيس «مبيكى» صاحب الصفقات الكبرى منذ التحول فى بلاده أوائل التسعينيات، يبدو حساسا، لذا يعمل مع قرنائه فى المنطقة لتجنب «الأزمة» التى قد يفجرها أهله أنفسهم ولنفس السبب: الأرض، كما قد يفجرها وجود الملايين من المهاجرين الأفارقة الباحثون عن مأوى أو عمل فى جنوب أفريقيا الغنية.... بل ويزيد فى الارتباك، أن الرئيس «مبيكى» يعانى تنافسا حادا من خصمه على رأس المؤتمر الوطنى الأفريقى، والذى يزحف إلى كرسى الرئاسة فى أجواء تهددها الاضطرابات بدورها، حول الأرض وثروة البلاد الهائلة من التعدين والاستثمارات التى تحتكرها الرأسمالية دولية ومحلية وبشراكة بعض الوسطاء الأفريقيين السود.

لذا يطالب «مبيكى» ويعمل على «دبلوماسية أفريقية هادئة». ومع كل تأخر يزداد الموقف ارتباكا فى زيمبابوى من جهة، ويزداد قلق «المجتمع الدولى» ومجلس الأمن من جهة أخرى! إلى حد أن الموضوع بدأ يزحف إلى مجلس الأمن بل وإلى

مـؤتمر دولى يعقـد فى أكـرا حـول التجـارة والتنميـة أصـلا ولـيس حـول المسـائل الديمقراطية.

ويثير الموضوع كله قضـايا خطـيرة عـن «التدخليـة» والسيادة المحـدودة فى دول العالم الثالث، وعن وصول معارك العولمة الأمريكية إلى قضايا اجتماعية مثل الأرض والفقر.. إلخ، بعد انشغالها بقضايا الديمقراطية وتعيين الرؤساء أو استبعادهم.

ثم يجب ألا ننسى الأخبـار الأخـيرة عـن: وصـول أسـلحة صـينية فى طريقهـا إلى زيمبابوى وتعطيلها فى موانئ جنوب أفريقيـا. كـما لا ننسـى زيـارة «بـوتين» الـرئيس الروسى لجنوب أفريقيا نفسها!

فهـل تفجـر قضـايا الأرض أم انتخابـات الرئاسـة، فى زيمبـابوى الحـرب البـاردة مجددا؟ أم تشهد التدخلية موجة جديدة من الفجاجة عـلى نمـط وقـائع العـراق.. مـا دمنا مازلنا لفترة فى عصر عسكرة العولمة؟

◆◆◆

■ المقال السادس:

المارد النيجيرى

١- اضطرابات فى استقبال «كلينتون»

ثمة رسائل متبادلة يجرى تمريرها الآن على أرض نيجيريا- رسالة من السيدة هيلارى كلينتون تعتذر فيها عن عدم إطلاق خطاب «أوباما» فى يوليو الماضى للأفارقة من نيجيريا، أو حتى زيارتها بعد إلقاء الخطاب من أكرا تقديراً لحجمها ومكانتها ودورها فى غرب أفريقيا، وكقوة إقليمية بارزة على مستوى القارة، وسمعتها الحديثة فى تداول السلطة من العسكريين إلى المدنيين. ورسالة أخرى من قبل قوى «التمرد»، فى جنوب نيجيريا وشمالها؛ تريد أن تقول لحكومة الرئيس «يارادوا» وسنده الأمريكى أنه أضعف من ترضية الجنوبيين والشماليين على السواء، وأنه لم يلتزم بصورته التى قدمها كحاكم إقليم شمالى نظيف اليد مرشحاً للرئاسة عام ٢٠٠٧، ووريثاً متحالفاً مع الرئيس السابق «أوباسانجو» الذى رتب له انتقال السلطة بانتخابات عليها الكثير من الملاحظات بل والاعتراضات. فالجنوبيون فى الإقليم الشرقى -مستودع البترول- يشعرون بأن مستوى الفقر يتزايد رغم أن على أرضهم ثروة البلاد الإستراتيجية، وأن السلطة يجرى تداولها فقط بين أبناء الغرب والشمال، وهم بذلك محرومون من الثروة والسلطة على السواء.

ولأنهم أبناء «بيافرا» أصلاً، تلك التى كانت أخطر تجارب الانفصال فى وقت ما من الستينيات (أحداث شرق نيجيريا ١٩٦٦/ ١٩٧٠) فإنهم لم ينسوا هذا التراث المتحدى لسلطة أبناء الشمال والغرب، ويعيش بينهم فى أجواء إثارة ملحوظة

ودائمة، قائد انفصال بيافرا القديم «أوجوكوى»، وشاعر جائزة نوبل «بول سوينكا» الذى ينشر فى العالم إعلاماً نشطاً عن تسلط الرجعية الإسلامية فى الشمال على مصائر نيجيريا ومقاومة تحديثها. ثم إن حركة الانعتاق الأخيرة لشعب «دلتا النيجر» MEND يقودها –فى نفس المنطقة– مقاتل شرس مثل «هنرى أوكا» لا يحد من خطره سجن، ولا مقتل أتباع بالعشرات أو المئات.

** «الرسالة الجنوبية» للإدارة الأمريكية: إذن، تبدو حادة، وخطرة بالفعل على المصالح الإستراتيجية، فدلتا النيجر مركز البترول قريبة أو لصيقة بجزيرة «ساوتومى» (المستعمرة البرتغالية السابقة) والمركز المهم للبترول الأطلنطى ولصيقة أيضاً بمصب أنابيب بترول تشاد فى موانئ الكمرون؛ وبذلك يشمل التهديد «المثلث البترولى» قلب الاهتمام الأمريكى الآن بالغرب الأفريقى...

دبلوماسية «هيلارى كلينتون» النشطة، بين سياسة القوة «الناعمة» و«القوى الذكية» التى تنتهجها إدارة أوباما بتعاون «هيلارى» تستدعى ترتيب عدد من الأمور فى بلدان الزيارة التى تشمل سبع دول مهمة. ومثلما يبدو أنها اشترطت توافق رواندا مع الكونغو واجتماع رئيسيهما قبل وصول كلنتون إلى كنشاسا وزيارتها الخاصة لشرق الكونغو، فإنها اشترطت على ما يبدو تفاوض الحكومة النيجيرية، مع حركة الانعتاق أو التحرير فى «دلتا النيجر»، لتطمئن الإدارة الأمريكية على مستقبل احتياجاتها الإستراتيجية من البترول داخل المثلث المذكور أو خارجه. وقد حدث التفاوض بالفعل فى جنوب نيجيريا وخرج «أوكا» زعيم الحركة من سجنه، وأعلنت الحركة وقف إطلاق النار لثلاثة شهور يتم فيها الاختيار المتبادل! وبذلك يتحقق النجاح التقليدى لزيارة السيدة هيلارى.

لكن نيجيريا ذات دلالة أكبر فى السياسة الأمريكية، من مجرد كونها سابع أو

ثامن دولة بترولية. نيجيريا هى القوة الإقليمية التى حافظت على الأمن فى الصراعات الحادة بسيراليون وليبريا وغينيا وساحل العاج طول عقد مضى، ونيجيريا قوة وراء حركة التوحيد الاقتصادى لمنظمة «الإيكواس» الإقليمية بغرب أفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية والأمنية العسكرية تخترق مناطق الفرانكوفون المنافسة، وتحد من نفوذ فرنسا نفسها.

**«الرسالة الشمالية» تبدو الآن أكثر خطورة؛ لأن إخواننا فى الإسلام هناك لا يبدو أنهم مسيسون بقدر كاف؛ وكثيراً ما يتسمون «بالخبط العشوائى» فى حالات تمردهم مما يضعهم فى مواقع «التخلف»، أو الإرهاب؛ «أو التصارع الدينى»، ناهيك عن الجهوى أو العنصرى! لكنها جميعاً ترتبط بنفس حالة الإفقار والإقصاء التى تدفع الجنوبيين. ومنطقة أو محافظات «مايدوجرى» الصحراوية هى من أفقر مناطق نيجيريا رغم زراعات الفول السودانى والقطن...إلخ.

وهى ذات تراث سلطانى أيام مملكة «كانم وبورنو» المجاورة لبحيرة تشاد، وتأسست فيها أو حولها ممالك الهوسا وثقافة الكانورى! لكن الحركة الإسلامية هنا ليست مجرد ذلك الحدث «الصوفى» أو «السلفى الصحراوى» الذى تتكرر أصداؤه منذ أحداث مساجد «كانو» أوائل التسعينيات شبيهة «بأحداث الكعبة»، متصاعدة حتى أحداث المنطقة منذ ٢٠٠٤ وللآن. ويشعر المرء أن «التراث الجهادى» منذ المجاهد الأكبر «عثمان دان فوديو» فى القرن التاسع عشر، وتأسيس إمبراطورية الفولا والهوسا فى أنحاء الوسط الصحراوى (سوكوتو- كانو- ميدوجرى) هو الذى ما زال يسعى بين شباب نيجيريا الشماليين، ملتحفاً بهريمة «المملكة الإسلامية» أمام «الحداثة الاستعمارية»، وظل الشباب مدفوعاً بحالة الإفقار التى لا تتعامل معها الدولة الحديثة منذ الاستقلال، «السلفية الإسلامية» وها هو الجيل

الحديث الذى يتحرك «بالرفض المطلق» للحداثة، ويستسلم بدوره لأنواع من العزلة، يأكل من عمل يده فى «قرية بمحافظة بوشى» ويلتئم فى دعوة «بوكوحرام» أى رفض «تعليم الكفار الحديث» أما القوى السياسية الأخرى على امتداد الشمال، والمهيأة بدورها للانتفاض فتقف عاجزة أمام هذا الاندفاع السلفى الانعزالى، أو أمام الحكم المغترب فى السلطة والثروة والمعزول بوسائل أخرى، مما يصيب الحكم والمجتمع فى نيجيريا بشلل لا تخطئه عين مراقب.

وقد قررت إدارة الرئيس «عمر يارادوا» الاستفادة من حالة الشلل هذه لتقوم بتصفية أمنية دموية «للجماعة» الإسلامية شملت ما يقارب ٦٠٠ مواطن، بينما يزور هو البرازيل للتفاهم حول أسعار البترول، ثم يعود لاستقبال «هيلارى كلينتون» للتفاهم حول مركز نيجيريا فى السياسات الأمريكية الموجهة لأفريقيا.

فهل تستطيع نيجيريا المضطربة داخلياً بهذا الشكل أن تقوم بدور ممتد من أقصى غرب أفريقيا إلى حدودها مع وسط القارة (دارفور والكونغو) أو شمال القارة (الجزائر- موريتانيا).. وكلها مناطق اضطراب لافتة، تضع السياسة الأمريكية أمام خيارات شبيهة مرة أخرى بما يجرى مع أصدقائها فى الشرق الأوسط وليس أمامها لحفظ أمن المنطقة عسكرياً إلا قرار المضي فى إقامة القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا، بتعاون من يرضى ويرتب الاستقرار مثل حالة غانا أو رواندا.. ويبقي على نيجيريا أن تحدد موقفها من هذه الخيارات بحل شفرة الجنوبيين والشماليين

■ ٢-دلتا النيجر .. دارفور جديدة فى نيجيريا :

يستطيع الفقراء أحياناً أن يؤثروا في الاقتصاد العالمي مثل الأغنياء، وإن جاء ذلك بالسلب. وتستطيع قرية في «إيجو» أو «أوجوني» بجنوب شرقي نيجيريا أن تؤثر بدورها في حياة الأغنياء، مثلما تفعل قرية «دافوس» بوسط سويسرا، وإن

بالسلب أيضاً! واللافت أن تاريخ تحرك أهالي هذه القرى في نيجيريا ضد شركات البترول و«الرأسمال العالمي» في مستنقعات وبحيرات «ولاية الأنهار» بجنوب نيجيريا هو نفس تاريخ تحرك «أغنياء دافوس» لضبط حركة رأس المال العالمي بين أيديهم منطلقين من اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس» أواخر التسعينيات من القرن الماضي. اللافت أيضاً أن الرئيس السابق «أوباسانجو» المفضل حتى الآن لدى أغنياء «دافوس»، كان يستمتع فعلاً بموائد وكرنفالات تلك القرية السويسرية، واعداً مليارديرات «شيفرون» الأميركية، و«شل» الهولندية-البريطانية، و«أجيب» الإيطالية و«توتال» الفرنسية، بتأمين مصادر ثروتهم من البترول في نيجيريا إزاء اصطرابات لصوص البترول والمعتدين على أنابيبه من رعاع ولايات «دلتا النيجر»، بينما كان الملايين من أبناء هذه الولايات يغوصون في بحيرات ومستنقعات المنطقة يستخرجون السمك ميتاً، أو يبكون على الشجر والمزروعات التالفة بسبب الغاز والبترول المتسرب، الذي استغاثت من آثاره كل جماعات البيئة وحقوق الإنسان، وخرج الأهالي بالآلاف ضد الولاة ومندوبي الشركات العاملة في المنطقة ليواجهوا القوات المسلحة التي أرسلها «أوباسانجو» في إحدى أكبر حملات التأديب في يناير ١٩٩٩ أثناء اجتماعات «دافوس» في سويسرا!

كانت جماهير مزارعي وصيادي «ولاية الأنهار»، تحمل في ذهنها حماقة ديكتاتور سابق لم يتوانَ عن إعدام المثقف والشاعر «كون سارو ويوا» وزملائه عام ١٩٩٥ حين قاد تمرد أبناء «أوجوني» ضد أعمال شركات البترول التي تتجاهل صحة أهالي أغنى البلاد الأفريقية وبيئتهم وفقرهم.

والآن تصاعد تمرد أبناء الدلتا إلى حد تعطيل الحياة السياسية والاقتصادية تماماً

في البلاد، علما بأن هؤلاء طالما تجاهلتهم الفئة الحاكمة منذ ذلك الحين، منذ كان رفض الحكم أو شكل الاحتجاج يتخذ أبسط أشكاله بإحداث الثقوب في أنابيب البترول للاستيلاء على السائل وبيعه في أقرب الأسواق، أو بتنظيم عصابات صغيرة، بعضها يواصل «سرقة» ثروتهم الوطنية وبعضهم يقوم بحماية الأنابيب لصالح الشركات، التي تنظم رشوة عصابات الأمن أو احتجاجاً مباشراً على حكام المنطقة وشركائهم، ممن استغلوا هذه الفوضى للضغط على الحكم المركزي والأهالي معاً.

وقد تصاعد تهديد حالة الفقر لحالة الثراء إلى حد تعطيل إنتاج ما يقرب من نصف مليون برميل يومياً (من بين ٣,٢ مليون برميل يومياً)، وتعطيل ضخ هذه الثروة الهائلة التي يصب ما بقي منها في دهاليز واحدة من أفسد النظم في العالم، بما لا يعرف معه مصير حوالي ٤٥ مليون دولار، هي نصيب حكومة نيجيريا وولاتها عام ٢٠٠٥ فقط، في وقت تتعطل فيه تماماً خدمات الكهرباء والمياه أو الاتصالات والتعليم بشكل يقل مثيله في أنحاء القارة السمراء.

منظر أبناء قرى ومدن «دلتا النيجر»، وهم يحملون «جرادل» المياه من مصادرها البعيدة المحدودة إلى أسرهم، أو يحمل بعضهم أواني مملوءة بالبترول من ثقب أنبوب هنا أو هناك يقتات من عائدها المحدود إزاء تعطل الصيد وجفاف الزرع، ومنظر جنود القوات المسلحة النيجيرية وشركات الأمن التي باتت تجد سوقاً هائلة مع حوادث خطف الجنود والمهندسين والعاملين في شركات البترول بما لا يعرف مدى مصداقيته، يجعلنا نتصور نيجيريا «عراقاً» صامتة حتى الآن، أو أنها «دارفور» أخرى مهيأة للانفجار، نتصور شعار «البترول الدموي» مماثلاً لشعار «الماس الدموي» الذي أسالته سرقاته وعصاباته الدولية والمحلية من دماء الآلاف من

سيراليون إلى الكونغو إلى أنجولا طوال عقد التسعينيات. وها هو البترول يسيل كثيفاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والمستفيدون والخاسرون هم أنفسهم.

لكن الأطراف على الجبهتين لا تستطيع الصبر! فالطبقة الحاكمة في نيجيريا، سارعت بترتيب توريث السلطة لجماعة «أوباسانجو» بانتخابات سيئة السمعة جرت ، نقل فيها أوباسانجو الرئاسة- لدواعٍ ديمقراطية شكلية عن سمعته في الأوساط الغربية- إلى من ارتاح له من حكام ولايات الشمال وهو «موسى يارادوا». وحين اشتدت اعتراضات بعض أطراف الطبقة من عسكريين ورجال أعمال طرح الرئيس الجديد والمنتخب في انتخابات حرة، إمكانية إبرام شراكة مع بعض القوى المنافسة في حكومة وحدة وطنية حتى تهدأ النفوس من حوله، وما زالت ترتيبات الطبقة الحاكمة غير قادرة على تشكيل «حكومة الترضية» هذه . وفي نفس الوقت يمضي الرئيس السابق في ترتيب آخر لإقامة إحدى كبرى شركات الغاز في مشروع يمده إلى دول غرب أفريقيا بمعرفة شركات ينسق هو بينها.

والمشكلة الرئيسية أمام الحكم في نيجيريا، مازالت في تصاعد الشرر من منطقة البترول المشتعل في «دلتا النيجر» إذ تتصاعد الأعمال الاحتجاجية الصغيرة وتتضخم إلى حد التبلور في تنظيمات يحمل بعضها السلاح مباشرة، تنظيمات باسم «حركة تحرير دلتا النيجر MEND وحركة «قوات متطوعي الدلتا» PVF وحركة وحدة الدلتا CHICOCO بل وتجديد حركات انفصال «بيافرا» السابقة، وهي في نفس المنطقة من شرقي نيجيريا، وهذه الحركات الشعبية التي تهدد بتوسيع قاعدة العنف على مستوى منطقة تضم حوالي عشرين مليوناً من السكان، تتركز فيها عمليات التنقيب عن البترول تحمل مطالب متصاعدة بدورها: من انسحاب قوات

الجيش في المنطقة إلى وقف أعمال التنقيب في المناطق الآهلة بالسكان أو المناطق الغنية بالأسماك مصدر الغذاء والرزق، إلى ترتيبات حماية البيئة من الغاز المتسرب في المنطقة إلى المشاركة في الثروة بتحويل نصيب مناسب منها إلى مشروعات توفير المياه النقية والكهرباء والاتصالات والتعليم التي تحرم منها أغنى مناطق نيجيريا، هذا فضلاً عن طلب إعادة الانتخابات في المنطقة ومحاكمة المحافظين الفاسدين، ويأتي على رأس قيادة مثل هذه الحركات وريث جديد للشهيد «ساروويوا»، وهو الشاب «دوكويو أسارى» خريج الجامعة المسيحي الذي اعتنق الإسلام باسم «المجاهد الحاج أسارى» ممثلاً رموز المتمردين الإسلاميين في «كانو» بشمال نيجيريا في العقد السابق، مما جعل جهاز الإعلام القوي لشركات البترول يتهمه ويقدم «الدلائل» عن صلته «بابن لادن».. ووصول «القاعدة» إلى «دلتا النيجر»! وقد اعتقل منذ عدة شهور، ليفرج عنه الرئيس الجديد، «موسى يارداوا» بأمل تهدئة النفوس الملتهبة في منطقة الدلتا.

والآن أصبحت الأسئلة القادمة من نيجيريا خطيرة بحق، لأن انخفاض إنتاج البترول في نيجيريا، أصبح ذا صلة وثيقة بأسعار البترول العالمية بل وبالتنافس الصيني- الأميركي نفسه هناك، ونحن لا نعرف كيف ولمصلحة من بالضبط ، تُدار معركة البترول في الشرق الأوسط أو أفريقيا، لكنا نرى أن الذين يرتاحون لاستمرار اضطراب الموقف في العراق بشكل أو بآخر أو يحاولون السيطرة بأنفسهم على الموقف في السودان، يمكن أن يريحهم تصاعد النيران في دلتا النيجر أيضاً، ويرتاحون لمعالجة موضوع نيجيريا في إطار موضوع دارفور والعراق وغيرهما، لتصير الساحة موضع معالجة موحدة، تخدم فيها فئات معينة مصالح محددة، لكن تظل الأسئلة قائمة عن مدى تقدير الاستراتيجيتين في الدوائر العالمية - بل والمحلية

-لاحتمالات تصاعد أقوى النيران من مستصغر الشرر؟ وهي هنا أسئلة تتعلق باحتمالات.

تفجرَ الموقف في أكبر وأغنى دولة أفريقية، ولا تستطيع فيها الرأسمالية الأفريقية الريعية أن توقف تيار الانقسام على أساس قبلي وطائفي وديني، وقد تستغل فيها أيضاً المسألة الإسلامية والإرهاب حيث زعيم «دلتا النيجر» يصور كذلك، بل والرئيس الجديد مسلم. فنصبح أمام مسرحية أفريقية جديدة على النسق العربي الإسلامي.

◆◆◆

■ المقال السابع:

صراع المواطنة والديمقراطية فى ساحل العاج

تطرح التطورات الأخيرة فى ساحل العاج أسئلة خطيرة على المجتمعات الأفريقية لا تجيب عليها كلمات قصيرة مثل العرقية والقبلية... إلخ ذلك أن تقسيم الاستعمار لبلدان القارة من جهة، وتقسيم العمل وطبيعة أشكال الاستغلال من جهة أخرى قد أديا ببلدان القارة الأفريقية إلى أوضاع يصعب معها معايشة الظواهر الجديدة للتحديث والممارسة الديمقراطية الليبرالية، بل والتقدم عن أوضاع سابقة!

وتعتبر ساحل العاج أحد أمثلة هذه الموروثات جميعاً، حتى أصبحت تعانى نتائجها رغم بعض الظروف التى توفرت لها فى العقود الأخيرة نتيجة موقعها كمركز رئيس للاستثمارات والبنوك والإدارة، بل والترفيه فى غرب أفريقيا الفرنسية خاصة. ذلك أن ساحل العاج لم يكتمل تخطيط حدودها الحالية إلا بعد الحرب العالمية الأولى لتضم أو تخسر مساحات كبيرة فى شمالها (فولتا العليا - بوركينا فاسو حاليا) فضلا عن مالى وغينيا. وقد ورثّها ذلك أوضاعا وجد فيها بضعة ملايين أنفسهم فى صراع المواطنة بين هذه الأقاليم وساحل العاج حتى الآن، كما ورثّها وضعها الساحلى تركيز الإدارة الفرنسية للاستثمار والمال فى أبيدجان كعاصمة اقتصادية لغرب أفريقيا الفرنسية (مقابل العاصمة السياسية فى داكار) وذلك لوضع متميز لأعداد كبيرة من الفرنسيين والأوربيين عموما (من ٥٠ إلى ٣٠ ألف مؤخراً) بل ومن اللبنانيين والمشارقة واليمنيين والإريتريين (من ١٥٠ ألف أحيانا إلى ٨٠ ألف مؤخراً)، فإذا أضفنا ذلك إلى ما تركز فيها من محصول زراعى خاص بأوروبا مثل الكاكاو فإن ذلك يجعل من اقتصادها الرئيسى محصولا ترفيها يعتمد على الرفاه الأوربى ويضاعف

حجم المعاناة التى يعيشها شعب يزيد سكانه عن ١٥ مليون نسمة حالياً.

لم يغب شعب ساحل العاج لحظة –مع ذلك– عن «النهوض الديمقراطى» منذ استقلاله أوائل الستينيات، فقد قامت الحركة الطلابية والعمالية طوال الوقت بدور المواجهة مع الرئيس «هوفى بوانيى» الذى زرعته فرنسا بنظام الحزب الواحد لأكثر من عشرين عاماً رغم أحاديث «الليبرالية الفرنسية الآن»، عن «مشروطية الديمقراطية» لتقديم أية مساعدة أو تخفيف الديون التى تنوء بها معظم مستعمراتها السابقة!

وكان شعار «الأفرقة» الذى ما زال يتحرك فى الساحة الوطنية «العاجية»، يعنى أفرقة الإدارة (ضد الفرنسيين) وأفرقة التجارة (ضد اللبنانيين) وأفرقة الهوية ضد المهاجرين من الدول المجاورة الذين أصبحوا «أجانب» فى المصالح والمصانع والمزارع على السواء، وفى وضع المنافسين للمواطنين بدلاً من كونهم من أهالى «البلاد» قبل التقسيمات الاستعمارية الحديثة.

وهنا يعبث من يريد بتطلعات الشعوب، لتحويل الأنظار عن المصالح الكبرى بإثارة نزعات فرعية مثل الشمال (المسلم) ضد الجنوب، أو تمردات قبائل «السانوى» و«الجانوا» ضد «البهيل» المسيطرة فى الجنوب والشمال ... إلى غير من أشكال الصراعات التى تسمى بالدينية أو العرقية أو القبلية.

وفى هذا الإطار تطورت الحركة الوطنية الديمقراطية منذ أوائل السبعينيات، كما تطورت المصالح الأمريكية أيضاً مع تطورات العولمة ونفوذها فى بلاد رأسمالية مجاورة كبيرة مثل نيجيريا أو منقسمة على نفسها مثل ليبيريا وسيراليون... إلخ، لتضيف عبء «الدول المجاورة» على أعباء الشعب العاجى. وقد كانت الحركة الطلابية عنصراً أساسياً فى النهضة بتأثيرات عديدة من «الجامعة الوطنية» والمبعوثين فى باريس؛ لتفرض انفراجا منذ أوائل الثمانينيات حتى التعددية السياسية فى أوائل

التسعينيات، بل ويعتبر أحد أبطالها «لوران جباجبو»؛ كما كانت الحركة العمالية على نفس القدر من الحركية بتأثيرات «الاشتراكية الديمقراطية الفرنسية» ونشاط أمثال «جباجبو» نفسه ضد نفوذ الحزب الوحيد «الديمقراطى» بقيادة «بوانيى» الذى انتهى دوره التاريخى واتباعه بالنسبة للفرنسيين. لكن هذه «الاشتراكية الديمقراطية» الغربية يمكن أن تبقى على دور الدولة الموروثة لصالح الفرنسيين، بينما سياسات البنك الدولى والصندوق، وبرامج التكيف الهيكلى تتطلب وجوها أخرى مثل «الحسن وتار» الذى احتل مكانا بارزاً فى هيئة البنك الدولى لبعض الوقت، ويحمل دعوى الليبرالية الاقتصادية التى تدعمها الولايات المتحدة ضمن عملية نفوذ أمريكى كاسح فى مختلف الأقاليم «الفرنسية سابقا» من السنغال حتى مالى والنيجر، ويكاد الدعم الأمريكى لا يستحى من دفع نعرات دينية فى هذه المنطقة مقابل سهولة قول فرنسا بالديمقراطية فى السنغال ومالى والنيجر على السواء. ولذا تدفع قوى الولايات المتحدة الآن عسكر ساحل العاج المتمردين إلى جانب الشماليين المسلمين. ليقف إلى جوارهم النيجيريون أصحاب المشاكل المماثلة، بينما تدفع فرنسا بقواتها مباشرة إلى جانب الحكم الديمقراطى!

ومع ذلك يمكن القول بأن العسكر قد هُزموا لصالح «جباجبو» منذ (سقوط الجنرال «جى»بيديين) وإجراء الانتخابات العامة، ثم سقط «الحسن وتار» ورجال البنك الدولى بفوز التحالف الذى قاده «جباجبو» أيضاً ممثلاً لقوى ذات طابع «ديمقراطى ليبرالى» وكوادر قديمة من الطلاب والنقابيين، باعتباره زعيمهم القديم. لكنه يفشل الآن فى الفصل بين استبعاد «الحسن وتار» وبين معالجة مسألة المواطنة وتهدئة العناصر المهاجرة (المسلمة) من بوركينا فاسو وغيرها التى تستغل من قبل «وتار» كما يخطىء باستبعاد العسكريين أنصار الجنرال جى دون فرز

«المتمردين» من الجنود الفقراء الذين استقطب قادتهم أيضاً جنوداً فقراء من ليبيريا وسيراليون وفى هذا الجو أيضاً صعّد «الحسن وتار» قضية الشماليين المسلمين ضد الجنوبيين بل وقضية العمالة المهاجرة التى تطلب المواطنة لتشمل القضية الاصلاح الاجتماعى من جهة والتزام الديمقراطية والدستور من جهة أخرى.

وقد تحركت القوى الإقليمية (نيجيريا – ليبيريا) فى اتجاه مساندة «وتار» مدعومة من الجانب الأمريكى من جهة وبمقولة التنظيم الإقليمى من جهة أخرى، بينما تتحرك فرنسا لمساندة «الحالة الديمقراطية والدستورية» التى تتوفر للرئيس الشرعى «جباجبو»، فى ظروف حضور عسكرى فرنسى.. غير مشرف!

ويلفت النظر أن «جباجبو» قد نجح منذ مدة فى التفاهم مع أصحاب المطالب الاجتماعية، وثم توقيع اتفاق هدنة مع «المتمردين» أصحاب مطلب «تعميم المواطنة» التاريخية، وتحقيق قدر من العدالة الإدارية والاقتصادية.. إلخ. ولكن أطرافا «متمردة» أخرى ممن يخدمون مع «وتار» يريدون علاجا استفزازيا آخر للأزمة يركز على إسقاط «جباجبو» وإعلان انتخابات جديدة ودستور جديد واستعادة «وتار» لمواطنته واستعادة السلطة الاقتصادية لسياسات البنك الدولى وأصحاب المصالح المالية والتجارية الكبرى فى نفس الوقت ضد «غلابة» العاملين فى مزارع الكاكاو... وهم الذين ترتبط مصالحهم البسيطة مع سوق الكاكاو فى الاتحاد الأوربى.

لذلك أصبح الصراع الآن على مائدة المفاوضات بين فقراء «الديمقراطية الليبرالية» وراء جباجبو ومؤتمر «باريس»، وبين العسكر السابقين مسندوين بالقوى الإقليمية بحجة «الأفرقة»، وبين الليبرالية التجارية والمالية باسم حق المواطنة للجميع وعلى رأسهم «الحسن وتار»!... والكل يبحث عن الديمقراطية والاستقرار لصالحه... وكم من الجرائم ترتكب باسم الديمقراطية والاستقرار!

■ المقال الثامن:

قرصنة السلطة.. فى مدغشقر

ليس متصورا أن يصبح حال هذه الجزيرة الجميلة- مدغشقر- ولا شعبها الملاجاشى على هذا النحو من الفوضى، وتدنى الأداء السياسى، فهى بلد الثورة الشعبية الجذرية منذ ١٩٤٧ حتى الاستقلال ١٩٦٠، بل وبلد التجربة العسكرية الوطنية الملتزمة بالتغيير وقدر من الحكم الجبهوى الناضج منذ ١٩٧٢ وحتى ٢٠٠٢. ورغم ذلك تصبح الجزيرة وعاصمتها، وساحة الاستقلال فى «أنتناناريفو» ساحة لمقتل العشرات تحت الأرجل، وصعود شخوص مثل «راجولينا» من ساحة «الديسكو» إلى الحكم، منافسا رجل الإعلام والبيزنيس «رافامينانا» بعد أن كان الصراع بين «مونجا جاؤونا» قائد المثقفين والفلاحين، والجنرال راتسيراك قائد طلائع الجيش الوطنيين الثوريين وأبناء الحضر طوال السبعينيات والثمانينات من القرن الماضى. ولنتصور أصالة الحركة الوطنية والديمقراطية فى مدغشقر، قبل هذه المسرحية الهزلية الأخيرة علينا أن نتصور عدد الاستفتاءات الرئاسية وتحولات الجمعية الوطنية منذ ١٩٩٢ – ٢٠٠٢ على الأقل، لنرى الجنرال العسكرى يسقط فى الانتخابات، ثم يعود بحزبه السياسى منافسا الحزب الشعبى الذى أسقطه ١٩٩٣ فيما عرف بمعركة «أريما ضد مونيما» حزبى الصراع، مقابل ما نراه من فوضى ملك الديسكو ٢٠٠٩ أمام ملك التلفزيون ٢٠٠٢!

على أية حال، ثمة الآلاف فى شوارع «أنتناناريفو» تثبت أن التغيير الحاصل ذو طابع شعبى فى النهاية، وأن هذه الآلاف التى تحول حضر العاصمة إلى ساحة لأبناء الريف الجوعى والمشردين، فى ظاهرة تتزايد فى معظم العواصم الحضرية ذات

التاريخ، نتيجة إفقار الريف على نطاق واسع. هذه الظاهرة كفيلة بأن تشهد صعود حركات شعبوية غير عقلانية أومبرمجة بقيادات بدون أى تاريخ سياسى مثل «راجولينا» إذا استطاع أن يعبر أو يستثمر بعض آلام هذه الجماهير. والجماهير فى مدغشقر تعانى بالفعل أثر سياسات الرئيس المخلوع «رافالو مانانا» الذى صعد بنفس الطريقة الغوغائية وعبر تملكه لأدوات الإعلام من عام ٢٠٠٢، واعدا الناس بخيرات الانفتاح الاقتصادى، وتغيير دفة الفرنكفونية المغلقة إلى عالم «سى إن إن» والمحيط المعروف من كوريا الجنوبية إلى شركات البترول الطامحة، والتى تمد منافساتها من دارفور لمدغشقر...

لكن الشعب الملاجاشى المسكين لم ينعم بنتائج هذه السياسة الطموحة «لمانانا». بل إنه عانى من ضربتين كبيرتين فى السنوات الأخيرة زادته إفقاراً. فمدغشقر الشهيرة بمحصول «الفانيليا»، الرئيسى فى صناعة الحلويات، والفرعى فى معجونات ومنتجات أخرى، شهدت عزوفاً عن محصولها حين غيرت الكوكاكولا نمط إنتاجها بتقليل استعمال هذه المادة ضمن تركيبها. ونحن نعرف حجم إنتاج الكوكاكولا فى العالم! وهى ضربة أصابت جزيرة مدغشقر مثل ضربة التوسع فى إنتاج القرنفل بشرق آسيا على حساب شعب زنجبار الذى انفرد بها لفترة –وأكاد أشفق على جزر المحيط الهندى حين نعلم أن ضربة مماثلة أصابت «جزر القمر»، و«موريشيوس» و«ريونيون» سواء فى محصول الفانيليا أو فى زراعة الورد، ومحاصيل «البرفانات» المتعددة.

فإذا لم يصيب القارىء الدوار من هذه العلاقة بين «إنتاج العالم الثالث» المرسوم –استعمارياً– على مقاس الاحتياجات الأوربية الرأسمالية الكبرى، والتى تكتسب عولمتها الآن تدريجياً، بسبب امتداد «الرفاهية» إلى بعض بلداننا، فإذا لم يصبه ذلك،

فلنر إصابة شعب «الملاجاش» من مشروع آخر لقوة فرعية فى العولمة هى كوريا الجنوبية التى راحت تحاور الرئيس «رافالومانانا» لعدة سنوات أخيرة، لتشرف هى على زراعة حوالى مليون وربع أكر، هى معظم الأراضى الصالحة للزراعة فى مدغشقر تزرعها قمحاً وزيت النخيل، حيث إنها من أكبر مستوردى هذه المحاصيل من العالم الخارجى، وأولى أن تزرع بنفسها فى مثل هذه المنطقة القريبة لها نسبياً والضعيفة سياسياً.

ولأن الشعب الملاجاشى شعب فلاحى بطبعه، خسر أكثر من مائة ألف فى معركة الاستقلال والدفاع عن أرضه عام ١٩٤٧، فإنه دائب الانتفاضة من أجل الأرض، يضحى حتى بأحزاب الاستقلال نفسها مثل الاشتراكى الديمقراطى سنة ١٩٧٢ بقيادة «تسيرانانا» الشهير بأنه ابن الأرض الفلاح أساساً، بعدما أصبح «ابن مدينة» متفرنسا وفى خدمة الفرنكفونية بالأساس فى ذلك الوقت. فإذا أضفنا إلى ذلك استثمارات البترول الأمريكية والكندية التى جاءت «غازية» بدورها لمناطق نفوذ تقليدية للفرنسيين، فإننا نستطيع أن نتصور قلق الشعب الملاجاشى على مجمل مصالحه الكبيرة فى هذه الفترة.

لكن عام ٢٠٠٩، لم يعد هو عام ١٩٧٢ أو حتى ١٩٩٣! ففى ٢٠٠٩ خرج رجل الموسيقى والإعلام، والذى تيقن من نفوذه الجماهيرى عبر سابق انتخابه محافظاً، بدعم رئيس الدولة المخلوع نفسه منذ أقل من عامين، لكنه يزحف بنفس السلاح إلى السلطة، إلى ساحة الاستقلال، التى أصبحت تموج بالعاطلين والنازحين من الريف، ليلعب تمثيلية «ثورة الأورانج» بآلاف «التيشرتات»، وبمحطة إذاعة متواضعة، وبعمر لا يمنعه من طلب الرئاسة شرعياً من البرلمان- وكان ذلك سيسهل عملية الانتقال السياسى بدل الفوضى المحتملة- لكن عامل

السن سيصبح من أسباب الصراع القادم. بهذه الوسيلة الشعبية التى بدت كاسحة بعدة آلاف فى العاصمة، أصبح التغيير ممكناً بدل الانقلابات أو الاستفتاءات المزورة. وتم فضح الرئيس «المخلوع» بلطبع بكشف حساباته، وتملكه للعديد من الشركات، من منتجات الألبان إلى زيت الطبخ. وبهذه الأجواء «البرتقالية» الشعبوية بدا الجيش لفترة متحفظاً، ولكنه كان يعبر عن موقف كامن «بالتدخل» فى لحظة مناسبة، فحين بدأ زحف «الجماهير» إلى قصر الرئاسة والبرلمان، قدر الجيش أنها اللحظة المناسبة. لأنه لم تتوفر قيادة أخرى من الأحزاب السياسية التى تم تصفيتها، كما أن الشرطة أعلنت تعاطفها مع المتمردين أو خوفاً من وجودهم الكثيف فى الشارع، كما أن المعروف أن السلطات الفرنسية التقليدية سوف تكون مع القوة التقليدية، الجيش، بالطبع، ومن ثم نضجت الثمرة للقطاف!

فأية ثمرة هذه فى بلاد الفانيليا؟

للأسف إن نظم ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى بآخر طبعاتها فى مدغشقر لا تستطيع أن تفهم الحقيقة البسيطة عن أن لانفتاح الاقتصادى، لا يجدى كثيراً بدون انفتاح سياسى، يكفل للنظم المغامرة سنداً متعدد الأصوات من القوى السياسية القائمة أو التى تجدد نفسها ...إلخ، وإنما تسارع معظم نظم الانفتاح إلى انفراد أقطابها بالثروة والسلطة معاً، فتخسرهما معاً خلال عمليات قرصنة متبادلة للسلطة بين فترة وأخرى.

وهذا الدرس قائم فى أكثر من بلد عربى، مشرقاً ومغرباً، ونفس التهديدات بالسقوط مطروحة لولا المزيد من الاعتماد على الغير أو انتظار الأدوار أو قوة ضربات الأمن... إلخ. هكذا يسقط النظام فى مدغشقر رغم غنى الأرض الملاجاشية بالحركة السياسية عل مدى أكثر من نصف قرن بأحزاب معروفة من

أقصى اليسار «حزب الاستقلال- حزب مونيما» لأقصى اليمين (أحب مدغشقر، تيم الفيدرالى... إلخ) وقد سجلت آخر انتخابات سنة ٢٠٠٣ أسماء أربعة عشر حزباً، من غير الطامعين فى السلطة الفعلية أمام توحش «رافالو مانانا» إلا تسجيل أسمائهم قرب السلطة للحظة قد تأتى!

والآن فإن أمام الرئيس الجديد الشاب، إزاء الرفض العالمى لهذا العرض الساخر من عروض «الثورة البرتقالية» أن يختار أحد السيناريوهات الحتمية، إذا شاء أن يتجنب ما أصاب زعماء الثورات البرتقالية فى أوروبا الشرقية من فشل وفضائح أودت بالوضع إلى ما تابعناه هناك إلى حد عودة البعض للحضن الروسى نفسه!- فى مدغشقر، احتمال أن يواصل الشاب شعبويته عبر أساليب غوغائية؛ يجيدها فتدخل البلاد فى موجة من الفوضى لتسارع فرنسا التى تنتظر عودة نفوذها أمام الزحف الأمريكى، فتدخل بقوة حفظ الأمن التقليدية مثل سابق حسمها فى ساحل العاج وتشاد، وتتعاون هنا مع الاتحاد الأفريقى الذى سيرحب مع الاتحاد الأوربى باستقرار الأمر حتى للسيد «راجولينا» نفسه، لكن أكثر انضباطاً. والسيناريو الآخر، ليس بأبعد من ذلك كثيراً حيث يستكمل الجيش تدخله، ليحكم إجراءات الانقلاب ويتم ضبط سلوك الزعيم الشاب واحتمالات مشكلات سنه الصغير بدفع رئيس البرلمان مثلاً الذى أعلن تأييده للرئيس الجديد متخلياً عن صديقه القديم، بما يجعل البرلمان أداة تغيير هادىء نسبياً وهنا تعلن فرنسا أيضاً دعمها كفرصة لمراجعة الموقف الداخلى كله بهدوء فى رحاب العسكريين، وتمهيداً لوضع «ديمقراطى» نسبياً، وفق ديمقراطية رجال الأعمال الجديدة فى بعض بلدان العالم الثالث.

◆◆◆

■ المقال التاسع:

جدران «أم ليلى»!

هذه المدينة الصغيرة التى تدعى أسبانيا امتلاكها؛ كموضع قدم أوروبية على الأراضى المغربية، ولا يخجلها أن اسمها «أم ليلى»- وإن درجت على الألسن «أو مليلة»- تبقى- وعلى مقربة من قرينتها «سبتة»- كمسمار جحا فى حلق العالم العربى، بل وكشوكة فى لسان متحاورى المتوسطية، والحوار الحضارى والثقافى وفق مواثيق برشلونة. وهى التى كان يمكن أن تؤسس لعلاقات طبيعية، استمرارا لعلاقات تاريخية دونها اليوم مرارة الذكرى.

هذه المدينة، يقتحمها اليوم «طرف ثالث» يزيد الوصف تعقيدا، فهى مدينة «أوروبية»- هكذا- على أرض مغربية، يقتحمها «أفارقة» بينما المغرب تنشّط بدورها صيغتها الأفريقية، لاعتبارات على الأقل- «صحراوية»!

حين يستمع المرء إلى الصراخ الأوروبى صادرا من أسبانيا مركز الحوار الحضارى المتوسطى أو البرشلونى، بشأن محاولات بضعة آلاف التسلل إلى الشاطئ الأوروبى فيما يسمى «بالهجرة السرية» أو «غير الشرعية» لابد أن يتذكر أن هذه العمليات راح ضحيتها حوالى خمسة آلاف «أفريقى»- من جنوب الصحراء فى السنوات الخمس الأخيرة وأن هذا الصراخ على ما يبدو هو لتغطية أعمال القتل المباشر على جدار «أم ليلى» وأسوارها السلكية التى يتسلقها المتسللون خفية مضحين بحياة البعض لتيسر تسلل البعض الآخر.. فى نظام يسميه مسئولو الداخلية شبكات الهجرة السرية فى دول غرب المتوسط.

وقد لفت نظرى أن جنسيات هؤلاء المتسللين تمتد بهم من الكمرون فى شرق

وسط القارة إلى نيجيريا وبوركينا فاسو والسنغال ومالى وغينيا فى غرب القارة، وأن خطة إعادتهم إلى بلدانهم قدرتها الدوائر الأوروبية بحوالى أربعين مليون يورو. والمشهد الذى ترسمه وسائل الإعلام حول هذا السيناريو كله؛ أن مجموعات من البؤساء، الجوعى والمرضى، من جنوب وشمال الصحراء فى القارة (لأن الحالات المغربية المباشرة قد سبقت هذا «العرض» قليلا، يغامرون بحمل مشاكلهم إلى الشاطئ الأوروبى الشمالى دون تنظيم ودون توفير لمعايير الهجرة، ومتطلباتها مما تصيغه إدارات «الموارد البشرية الأوروبية، وبما يترتب على ذلك من توفر بيئة الأمراض وأعمال التهريب، وقبل هذا وبعده بيئة الإرهاب!

ولا يستطيع أحد أن ينكر ضرورة تنظيم الظواهر الاجتماعية وتصنيفها، كما لا يمكن إنكار احتياج الطرفين للاتفاق حول هذه الظاهرة بالذات؛ ظاهرة الهجرة، بحيث لا تبقى عملا سريا، بينما هى عمل إنسانى بسيط، تحاط براءته بكل هذه الصورة من «التدنى» أو العدوانية أو «اقتحام الخصوصية».. إلى آخر ما تصاغ به صور الاستياء الأوروبى الذى يتحول إلى أعمال «جدارية» وبناء الأسوار السلكية لوقف هذا العدوان الوحشى! وقد لا يدهش لبعض إذن عندما يرون إسرائيل تقيم جدرانها على أرض غير أرضها بهدف «تنظيم العمالة» تارة أو وقف «التسلل الإرهابى» تارة أخرى على ما تقوله أجهزتها النشطة فى أوروبا خاصة. لا يذكر أحد هنا مشاكل التنمية غير المتكافئة وغير المتوازنة التى تدفع بهؤلاء المساكين إلى أسلوب الهجرة بهذا الشكل، وهى هجرة من بلاد احتلها الأوروبيون طويلا، وحولوا اقتصادها من اقتصاد معيشى- وإن كان بدائيا- إلى اقتصاد تابع، بل وخادم لكثير من أوجه الرفه الأوربى فقط. فهذه البلاد المذكورة مثلا «للهجرة السرية» «ومصدرا للمتاعب» لا تنتج إلا الفول السودانى (للزبدة الصناعية) والكاكاو

(للشيكولاته) والبن (للكافية)! والمواد الثلاثة على الأقل لا يستعملها الأفارقة المذكورين المتهربين سرا إلى الشاطئ الآخر، الذى ينتج اللحم واللبن والخبز والبطاطس، القوت الطبيعى للبشر، والذى تنفق عليه أوروبا الكثير وتضرب بشدة أية خطط لهؤلاء التعساء لزراعة أو إنتاج هذه المواد من خلال تنظيم دولى يعرف بمنظمة التجارة العالمية.

لم نتحدث عن «الدعم السرى» الأوربى للمواد المنافسة ولا عن أسعار «البضائع الأوروبية»، التى تزيد فى بعض الدراسات مائة مرة عن أسعار «البضائع الأفريقية»، ولا عن أجور العمال الأفارقة الرخيصة فى بلادهم أو عند هجرتهم فى خدمة وقائع التقدم الأوروبى. ولم يرصد أحد أيا من هذه المآسى التى وقعت سرا بسبب خطط صندوق النقد والبنك الدولى مثلما يريدون تنظيم الهجرة حتى لا تكون سرية ومثيرة للاضطراب.

إن هناك الكثير من مشاكل الهجرة بين بلدان العالم الثالث يعترف بها الجميع لكنها لا ترتبط بهذا القدر من الذكريات الاستعمارية القديمة والاستغلالية الحديثة، بل والتجاهل الجارى فى أطر دولية مضمونة للمصالح الأوروبية وحدها، بما يستوجب حوارا حقيقيا مخلصا تقوم فيه الدول الأوروبية بالتزاماتها المادية المباشرة التى لا تنفصل عن الاستحقاقات التاريخية.

إن هناك ملايين فى إطار من «الهجرة المتحركة» بين دول مذكورة فى قائمة موردى المهاجرين «سرا» إلى «أو مليلة»، لكن أحدا لا يذكر مشاكل هذه الملايين بين حدود «بوركينا فاسو» وساحل العاج، أو بين غانا ونيجيريا، أو بين السنغال ومحيطها من الدول، بل لا حظنا على المستوى الأفريقى أن معالجتها تتسم بمصطلحات مثل «التنمية الإقليمية المتكاملة» أو التنظيمات الاقتصادية الإقليمية

«أو صناديق التنمية الخاصة» أو اتفاقيات تنظيم الانتقال والعمالة.. إلخ هذا رغم عدم توفر مسئوليات معينة متبادلة إلا الرغبة فى تنظيم الحياة الاجتماعية الاقتصادية ومع التعرض لحالات عدم الاستقرار الناتجة أحيانا من انفجار لغم الهجرة المتحركة» بما وراءه من مواقف سياسية مثلما حدث فى ساحل العاج وغيرها.

لكن العلاج «بالأسوار والجدران»، لم ينشأ إلا فى العقلية الأوروبية وفوجئنا به فى «أم ليلى» تحديدا. وهى جدران لن توقف إلا الأعداد المحدودة من المهاجرين المأزومين، وأحرى أن يتحول موضوع الهجرة إلى جدول أعمال الحوارات الدائرة مع أوروبا مثلما يدفع البعض حوار الحضارات أو الثقافات.

قد يكون الحوار الحضارى ضروريا ليس فقط لتيسير النمو المتبادل والقبول بالآخر، لكنه ضرورى كإطار للتسامح عما بدر من الجانبين من صور سلبية متبادلة، كان أحد مصادرها الهجرة!

فالاستيطان الأوروبى الذى امتد من جنوب أفريقيا إلى روديسيا وكينيا والجزائر حتى فلسطين، لم يرتبط فقط بمعنى «الهجرة» ولكنه ارتبط بأبشع صور الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى..إلخ.

إننا لا نريد هنا تذكر آلاف الأفريقيين والعرب الذين خدموا فى القوات الأوروبية المتحاربة فى حربين عالميتين، مما جعل ثمانين ألف سنغالى يحاربون دفاعا عن فرنسا على سبيل المثال خلافا عما يذكر بالملايين منهم ليستقر معظمهم عمالا تعساء على أرضها بعد الحرب، وليعتبروا من «المهاجرين» المثيرين للقلق الآن وقبل الآن.

ولو استحضر «الأفارقة»- والمغاربة بينهم كما ألمحت المظاهرات المغربية مؤخرا بشكل إنسانى حقيقى- لو استحضروا صور الاستيطان فى الجزائر، وفى «الريف

المغربى» الذى انتهى بجعل سبته أو «مليلة» أو «أم ليلى»، وجزر الكنارى جزءا من الإمبراطورية الأسبانية، لما نفع حوار. ولو شعر الأفريقيون والعرب- من حقول الهجرة- بأن الأوربيين إنما يقصدون فقط تنظيم «فرزهم» أو تصنيفهم عبر تقديم مساعدات التعليم الفنى، أو التعليم العالى الأوروبى المحلى فى «بلاد المنشأ» للهجرة المبتغاة، لو شعروا بذلك دون أن يكون ضمن خطة تفاهم عربى أفريقى أوروبى حول قواعد التنمية المتكافئة.. والمتكاملة، لظل جدار «أم ليلى» رمزا على الجدار النفسى المستدام بين «حضارتين» لا تحكمهما إلا الذكريات المؤلمة.

◆◆◆

■ المقال العاشر:

جنوب أفريقيا والتغيير

■ ١-أزمة الشارع والحكم.. فى جنوب أفريقيا:

من المعروف عن الرئيس « ثابو مبيكى» غرامه بالنشاط الدولى، والنجومية على مستوى عالمى، فهو حاضر دائما فى مؤتمرات القمم المشتركة مع أوروبا والولايات المتحدة والصين وآخرها اليابان. وهو عنصر فعال فى مؤتمرات القمة الأفريقية، وآخرها فى أروشا بتنزانيا لبحث موضوع «الحكومة الأفريقية» الاتحادية التى لا يتحمس لها ..! وأعرف شخصيا غرامه بذلك حيث كان تمثيل جميع حركات التحرر الأفريقية بالقاهرة طوال الستينات على أعلى مستوى، حتى أمين عام حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، لكن «مبيكى» كان مسؤول العلاقات الخارجية فى الحزب يحوم فى العواصم المختلفة. ويمثله فى المؤتمرات بأوروبا وغيرها. ولذلك كان هو مسئول التفاوض السرى مع النظام العنصرى لبضع سنوات قبل أن يحصل على «اتفاق التحول» الذى جرى فى البلاد بالاتفاق «الوفاقى» عام ١٩٩٠، وذلك خلال جولات طويلة فى عواصم أوربية وأفريقية متعددة .

ولعل وجوده لفترة طويلة خارج البلاد خلال اضطرابات شاعت فى معظم مدنها طوال النصف الثانى من مايو ٢٠٠٨، هو ما جعل جهات كثيرة فى الحزب والمعارضة على السواء توجه له اللوم على هذا الغياب. وهو لم يساهم فى تهدئة الموقف إلا «بخطاب إلى الأم » اعتبر عمليات الهجوم على الأجانب عملا مخزيا، بينما نشط زعماء الحزب الآخرون لتحريك أعضائه للسيطرة على الشارع، خاصة أن موجة الهجوم على العمال والمقيمين الأجانب كادت ترتبط فى وسائل الإعلام بفكرة

«كراهية الأجانب» أو التعصب ضد الأجانب، والتى تذكر – فى جنوب أفريقيا خاصة – بالكفاح ضد النظام العنصرى لفترة طويلة، بل تذكر بالحملات الأخيرة ضد عودة مظاهر الأبارتهيد فى البلاد فى السنوات الأخيرة . والجيل الجديد من الساخطين لم يعش تلك الفترات أصلا بسبب السن وبسبب الوعود العالية للحكم «الأفريقى» الجديد. ولكنه يعيشها بالتأكيد بسبب استمرار دعاية حزب المؤتمر التى لاتسندها سياسته الفعلية.

والموقف الخطير فى جنوب أفريقيا مؤخرا، هو الذى تمثل فى موجة من الاعتداءات على العمال والمهاجرين عموما من تجار وأصحاب مصالح، بل ومستثمرين، من بلاد يوجد أبناؤها بأعداد كبيرة مثل زيمبابوى وزامبيا وموزمبيق ومالاوى، إلى جانب دول أخرى لجأ أبناؤها إلى جنوب أفريقيا فى ظروف صعبة مثل الصومال وأنجولا والكونغو، وإذا كان هؤلاء متهمين باحتلال مراكز العمل بدلا من أبناء البلاد الأصليين، فكيف نفسر العدوان أيضا على المستثمرين من بلاد غنية مثل نيجيريا؟ وقد بلغ هؤلاء جميعا عددا كبيرا مؤثرا بالتأكيد على جوانب اقتصادية واجتماعية فى البلاد، حيث يذكر فى هذا الصدد الرقم ثلاثة إلى خمسة ملايين منهم حوالى مليونين ونصف من زيمبابوى وحدها فى ظروف مؤثرة بشكل مباشر على جنوب أفريقيا مثل مسألة الأرض ومشاكل الرئيس موجابى السياسية.

وبينما تشكو الملايين الأفريقية من الفاقة التى باتت تتعلق بالأجور والغذاء والسكن وعدم توفر مياه الشرب والكهرباء فى البيوت، إذا بطبقة جديدة من السود آخذة فى الصعود، وترتيبات توفير الراحة لملايين السياح فى بعض أجمل البقاع فى العالم فى كيب تاون وجونج وغيرها، تأخذ معظم عوائد الدخل القومى. بل وتذكر التقارير دوام تحسن معدل النمو الاقتصادى فى جنوب أفريقيا إلى ٥٪ وأكثر أحيانا

بينما يصل معدل البطالة لأكثر من ٢٥٪ من القوة العاملة.

ونعرف جميعا كيف أثرت هذه الأحوال الصعبة على الأوضاع السياسية فى البلاد، ليس فى علاقتها المباشرة فقط بدول الجوار التى تحاول القيادة بقاء نفوذها بينها كقوة إقليمية فى الجنوب الأفريقى، ولكنها أثرت على مركز قيادة « مبيكى » نفسه داخل حزبه ، فخسر ومجموعته زعامة الحزب فى مؤتمره العام الأخير ليبرز « جاكوب زوما » الذى بدا أقرب إلى « الفقراء و المقهورين » وفق دعايته الشعبوية المعروفة. ومن المؤسف أن بعض الاستنتاجات من تحليل الاضطرابات الأخيرة تصل إلى احتمال التأثير على مستقبل وضع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى كله فى الانتخابات العامة القادمة عام ٢٠٠٩.

أما المشكلة الأكبر والمباشرة الآن فى جنوب أفريقيا، فهى تأثر حركة التعدين للثروة الهائلة التى تملكها جنوب أفريقيا من الذهب والبلوتينيوم، إذ من المعروف أن جنوب أفريقيا تنتج أكبر نسبة منهما على الصعيد العالمى (٢٥٪ من ذهب العالم ٤٠٪ من احتياطيه) وفى مناجم التعدين الشهيرة حول جوهانسبرج وفى شمال غربى البلاد ، يقبع العمال الأفارقة فى أسوأ الظروف، وتجرى هناك فى العامين الأخيرين أوسع الإضرابات. بل وسجل المراقبون تغيب نصف عدد عمال التعدين عن العمل فى ظروف الاضطرابات الأخيرة، بسبب وجود العمال الأجانب بينهم، وقلق الجميع على حياتهم، حيث قسوة البوليس، بل وتدخل الجيش لأول مرة لضمان انتظام العمل فى مناطق التعدين خوفا على استقرار هذه المناطق الاستراتيجية، وهو ما لم يحدث منذ التحول الديمقراطى فى البلاد عام ١٩٩٤ .

وترجع كثير من التحليلات اضطراب منطقة تعدين الذهب والبلاتينيوم إلى سوء الإدارة والاستغلال للثروة والعمال من قبل الشركة القابضة «إسكوم» المنتجة

للكهرباء، والتى يمتد سوء موقفها إلى مجال إنتاج الفحم، مما عرض البلاد كلها إلى أزمة الكهربا ويعطل مناجم استخراج الذهب بضعة أيام بين فترة وأخرى، وهذا ما لم تستطع حكومة جنوب أفريقيا نفسها التدخل فيه بسبب النفوذ العالمى لشركة «إسكوم» ومساندتها من قبل المستفيدين من نشاطها ومنتجات الذهب فى دوائر رأس المال العالمى .

المثير فى الأمر الآن أن «حكومة التحول» فى جنوب أفريقيا بقيادة «ثابو مبيكى» وبعد حوالى خمسة عشر عاما ، لم تستطع معالجة أوضاع المهاجرين إليها من الدول الأفريقية المجاورة أو الآسيوية البعيدة، بترتيب شكل بقائهم كمهاجرين بالتصريحات الرسمية، أو مقيمين لأغراض العمل، أو بعضهم لغرض التجارة. وكان النظام العنصرى يستفيد من ذلك عبر إجراءات الفصل العنصرى، والقوانين العنصرية القاهرة، ولكن حكومة ديمقراطية ذات طابع اجتماعى مثل حكومة التحول الديمقراطى منذ ١٩٩٤، كان عليها واجب مبكر، لم تقم به بما يعرض حزبا مهيمنا مثل المؤتمر الوطنى الأفريقى لأزمة حادة الآن بهذا الشكل، بما يهدد عزوف الاستثمارات الهائلة عن العمل،

■ ٢-هل يستطيع « زوما » إحداث التغيير؟

نجح حزب «المؤتمر الوطنى الأفريقى» فى قيادة معركة انتخابية ساخنة فى جنوب أفريقيا، اقترب فيها من ثلثى الأصوات والمقاعد البرلمانية، المركزية والإقليمية دون عبورها ليمكن تعديل الدستور، لكنها ترشح رئيس الحزب «جاكوب زوما» تلقائيا - و وفق الدستور- ليصير رئيس الدولة عند انعقاد البرلمان الجديد. لابد أن نعرف منذ البداية، أن جنوب أفريقيا – أمة قوس قزح العرقى – يحكمها برلمان من مجلسين أحدهما عام والآخر ممثل للأقاليم التسعة، بحكومات إقليمية شبه فيدرالية،

وحد أدنى لتمثيل المرأة بنسبة ٣٠٪ يحصلن على أكثر منها عادة منذ عام ١٩٩٤، ويقود حزب «المؤتمر الوطنى الأفريقى» تحالفا راسخ الأقدام يضم إلى جانب «المؤتمر» كل من الحزب الشيوعى، ومؤتمر نقابات العمال الذين يرشحون نوابهم من خلال «التحالف». ولكى نتصور قوس قزح بحق، علينا أن نعرف أيضا أن حزب المؤتمر بسياساته «التكييفية» التى قادها «ثابو مبيكى» استطاع ضم حزب المستوطنين «الوطنى» إلى المؤتمر عام ٢٠٠٤ وهو حزب الأبارتايد الذى قاد «مبيكى» معه مفاوضات « التحول الديمقراطى » قبل عام ١٩٩٠ وبعده !

ورغم الصراع الحاد داخل «المؤتمر» من أجل سياسات أكثر راديكالية منذ بدأ «مبيكى» فى تراجعاته ، فإن الراديكاليين والحلفاء لم ينشقوا عن الحزب، كما لم تؤد احتجاجات مؤتمر العمال أو الحزب الشيوعى إلى تعديل سياسة «مبيكى»، بقدر ما اكتفوا بالمحافظة على بعض الحقوق الاجتماعية، ولكن الذين انشقوا منذ أواخر ٢٠٠٨، كانوا جماعة «مبيكى» من الرأسماليين والبيروقراطيين السود بعد فشلهم فى إبعاد «زوما» عقب اكتساحه مؤتمر الحزب عام ٢٠٠٧ .

والآن نجح «زوما» وأجنحته فى إنقاذ نفسه وحزب المؤتمر من معركة هددتهم لبعض الوقت نتيجة قسوة الإتهامات الموجهة إلى «زوما» فى أخلاقه وأمانته، ولكنه خرج منها سليما من الناحية القانونية بل وخرج قويا من الناحية الشعبية، حيث إنه معروف بشعبويته وقدراته على كسب الجماهير، لقربه من العوام ونزوله إلى مناطق العمال والمعازل السابقة التى ما زالت تعانى التهميش، وقربه من التراث الشعبى «للزولو» فى مواجهة سمعة «ثابو مبيكى» كمتعجرف وصاحب العلاقات الخارجية الواسعة دون تحقيق مصالح حقيقية. يمكن القول إذن إن «زوما» يعود بمشاعر الجماهير إلى أجواء «مانديلا» الشعبوية بأكثر مما يتوقف عند صحبة البيض وآثارها

على «مبيكى».

لكن الأمر كله يبدو أعمق من ذلك...فجماهير جنوب أفريقيا تتوقع تحولات حقيقية واسعة، وبرامج «تمكين السود اقتصاديا» وليس كما أعلنت لتستخدم فى الدعاية السياسية بل والنفسية أو فى إطار فلسفة « النهضة الأفريقية» للرئيس «مبيكى». لكن الوقائع تقول شيئًا آخر؛ على نحو ما أعلن عن تشغيل نصف مليون عامل وبناء أكثر من مليون مسكن منذ انتخاب «مبيكى» للمرة الثانية ٢٠٠٤، ليتيح ذلك إعلان خفض نسبة البطالة من ٣١٪ إلى ٢٣٪ بينما يكتشف الباحثون الجادون أن البطالة وصلت إلى ٤٠٪ بسبب آخر يتعلق بالهجرة من الريف وصعوبات اقتصاديات السوق غير الرسمية ...إلخ

ومعروف أن البرجوازية البيضاء تؤكد وجودها ليس عن طريق السيطرة الداخلية على السوق فقط بمشاركة البرجوازية السوداء الجديدة، ولكنها تكسب أوضاعا أفضل بالسيطرة على أسواق أفريقيا وآسيا والعلاقات التى فتحت لها مع الهند ومجمل شرقى آسيا بل ومع البرازيل والأرجنتين، ويتم ذلك بسرعة بعد وقف المقاطعة للنظام العنصرى بما يجعل جنوب أفريقيا – باقتصادياتها الجديدة، وليست فقط باستثماراتها القديمة، الدولة العشرين فى القمة العالمية، والرابعة والعشرين بين اقتصادات العالم الكبرى.

إذن فنحن أمام دولة تلتزم بأساليب الديمقراطية اللبرالية إلى حد كبير، فتقدم واحدة من أفضل نماذجها فى العالم الثالث، يضبط إيقاعها تحالف ذو طابع شعبى يضمن قاعدة التأييد للاختيارات النخبوية، وتقود طبقتها الوسطى السوداء أو من يسمون بالبرجوازية السوداء، بتقاليد حزب «المؤتمر» الدعائية المعروفة، قاعدة انتخابية انتظمت فى التأييد فى أربعة انتخابات مهمة متتابعة.

طمعا فى التغيير

الرئيس «جاكوب زوما» ليس بسيطا كما يبدو فى مظاهر الغناء والرقص الشعبى الذى يؤديه مع جماهير الشارع أحيانا، وكأنه ابن قبائل الزولو التقليدية، بينما هو ضد «مبيكى» ابن قبائل «الخوسا». كما أنه ليس بالبسيط بسبب أنه لم يتلق تعليما نظاميا إلا فى درجاته الأولى حيث سجن منذ صغره وكان من حملة السلاح مع قواعد حزب المؤتمر منذ الخمسينيات، ولذا يردد أغنية الحزب الشهيرة «أعطنى سلاحى» وكأنه ذلك الشاب من « منظمة المؤتمر» الشبابية التى قادت الكفاح المسلح. وهو ليس العامل البسيط بينما كان من كوادر الحزب الشيوعى، ومؤتمر النقابات العمالية (كوساتو) المرتبط به، ولكنه يعرف جيدا صعوبات إجراء تغييرات جذرية فى بنية جنوب أفريقيا الحالية ، وفى ظروف الأزمة المالية العالمية ، التى ستعانى منها جنوب أفريقيا كثيرا بسبب كونها من بلاد التصدير الأساسية (تعدين – ثروة زراعية) فى وقت تعانى فيه الصادرات أصعب الأوضاع الدولية.

لذلك فإن الرئيس «جاكوب زوما» بدأ يعلن عن تغييراته هو منذ بعض الوقت بإشارات نتصور أن تدور فيها سياسات جنوب أفريقيا فى الفترة القادمة وفق عدة اعتبارات:

أولا: وجود قوة محترمة للمعارضة بحصول حزب البيض والملونين (التحالف الديمقراطى) على ١٤٪ من المقاعد فى إقليم الكيب، بالاضافة لحوالى ٨٪ للمنشقين على المؤتمر. مما يجعل جنوب أفريقيا دولة ليبرالية نموذجية على المستوى الأفريقى والدولى معا.

ثانيا: يبدو أنه لن يخسر دعم جناح كبير من البيض الاستيطانيين، بعد نجاح «مبيكى» فى ضمهم مبدئيا بانضمام حزبهم «الوطنى» إلى المؤتمر، وإن كان «زوما»

راح يغازلهم بطريقة جديدة حول عمق انتمائهم كأبناء جنوب أفريقيا الحقيقيين، إشارة إلى غضبه من انضمام ذوى الأصول الإنجليزية إلى القوى المعارضة للمؤتمر.

ثالثا: سوف يواجه «زوما» نخبة «مبيكى» المتعجرفة من أبناء «الخوسا» اعتمادا على نعرة أبناء «الزولو» ليكتفى أبناء «الخوسا» بموقع نائب الرئيس.

رابعا: سوف يكون «زوما» أكثر شعبية على مستوى القارة الأفريقية «السوداء» بعد أن كاد «مبيكى» يعتزها باتجاهه إلى آسيا وأمريكا اللاتينية لإدارة مصالح البيض بأكثر من وضعها فى قيادة العالم الثالث، و«لزوما» مواقف تفيده فى كل من زيمبابوى وبوروندى.

هنا سيتحرك «زوما» إلى عالم الوحدة الأفريقية والاستثمار فى أفريقيا والاستفادة من منظمة « نيباد» وتحركها الأخير بل والاستفادة من عقد المونديال ببلاده عام ٢٠١٠.

خامسا: كان مقدرا أن يخسر «زوما» أصوات النساء بعد فضائحه النسوية فى أكثر من قضية، ولكنه كسب بشعبويته هذا القطاع على نحو ما كاد ينجح به «كلينتون» من قبل، وباعتبار تعدد زيجات «زوما» لأكثر من أربع مرات كما تروى المصادر الصحفية المحيطة.

وأخيرا، فإن جنوب أفريقيا جزء من النظام الرأسمالى العالمى الذى يعمل على إنقاذ نفسه بترتيب أوضاع الرأسمالية المالية، وليس ترتيب أوضاع إنتاجية أو اجتماعية، وقد كانت طبيعة صفقة «الاستقلال» أو ما سمى «بالتحول الديمقراطى» منذ عام ١٩٩٠ وبقيادة «مبيكى»، هى التسليم بالوضع الرأسمالى فى البلاد، والاعتماد على قدرة الرأسمالية الجادة على «التفاوض الاجتماعى» والحوار لضمان «بعض المصالح» للقوى العاملة بالتراضى معها. ويقوم حزب «المؤتمر الوطنى»

برصف بنية التراضى هذه منذ سعدت نخبته بالسلطة لحوالى عقدين من الزمان الآن. ويعتبر الخلاص من أوضاع الأبارتايد الحادة هو المكسب الرئيسى حتى الآن، ولا يبدو الجو مناسبا الآن أيضا لمكاسب حقيقية بـ «زوما أو بدون زوما» ...ليظل السؤال كيف يدير أو يشارك حزب شيوعى واتحاد نقابات قوى حكومة كل قيمتها فى تيسير الحوار مع أوضاع رأسمالية من نوع الأوضاع القائمة فى جنوب أفريقيا؟

البعض يقول .....من أجل مستقبل تنموى أفضل !!

◆◆◆